

اللائحة التنفيذية الجديدة لقانون

الجمارك رقم ١٩٦٣/٦٦ السارية من ٢٠٠٦/١/١٧

والقرارات والتعليمات المكملة لها

المستشار الدكتور

عبد الفتاح مراد

رئيس محكمة الاستئناف
دكتوراه في القانون العام المقارن
مع مرتبة الشرف الأولى
الأستاذ المحاضر بالجامعات

E-mail: mourad_dr@hotmail.com

http://mourad_dr.tripod.com

E-mail: info@albahaa.com

<http://www.albahaa.com>

**اللائحة التنفيذية الجديدة لقانون الجمارك
رقم ١٩٦٣/٦٦ المعدل المعمول بها اعتباراً من
٢٠٠٦/١/١٧ والقرارات والتعليمات المكملة لها
يتضمن هذا الكتاب النصوص القانونية الآتية :**

أولاً : النصوص الكاملة لللائحة التنفيذية الجديدة لقانون الجمارك
١٩٦٣/٦٦ المعدل والصادرة بقرار وزير المالية رقم ٢٠٠٦/١٠
والمعمول بها اعتباراً من ٢٠٠٦/١/١٧ .
ثانياً : قرارات وزير المالية أرقام ١٩٩٢/٣٧٨ ، ١٩٩٢/٣٧٩ ،
١٩٩٣/٢٥٤ ، وقرارات سنة ٢٠٠٤ أرقام ٦٥٣ ، ١٠٥٥ ، ١٢٣٠ ،
١٤١٩ ، ١٤٣٢ ، ١٥٩٧ ، ١٧١٤ ، ١٧٤٤ ، ١٧٥٧ ، ١٨٠٢ ،
١٨٥٨ ، ١٨٥٩ ، ١٨٧٠/٢٠٠٤ ، وقرارات سنة ٢٠٠٥ أرقام ٤١ ،
٤٩ ، ٩٢ ، ٢٧٢ ، ٤٤٦ ، ٥٣٤ ، ٥٣٦ ، ٦٧٩ ، ٧٢٣/٢٠٠٥ .
ثالثاً : قرارات رئيس مصلحة الجمارك لسنة ٢٠٠٤ أرقام ٥٣ ،
٦٧ ، ٧١ ، وقرارات ٢٠٠٥ أرقام ٨ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٥١ ، ٦٠ ، ٥٥ .
رابعاً : الكتب الدورية لسنة ٢٠٠٤ أرقام ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ،
والمنشورات أرقام ٢٠٠٢/٩ ، ٢٠٠٣/١٢ ، ومنشورات ٢٠٠٤
أرقام ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ومنشورات ٢٠٠٥ أرقام ٢ ،
٢٠٠٥/٣ الصادرة من مصلحة الجمارك .

المستشار الدكتور

عبد الفتاح مراد

دكتوراه في القانون العام المقارن

مع مرتبة الشرف الأولى

رئيس محكمة الاستئناف الأولى بالإسكندرية

الأسناد المحاضر بالمحكمة

www.drmourad.net + E-mail:m@drmourad.net

E-mail:comourad@yahoo.com

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

هذا الكتاب ليس مجرد نصوص قانونية صماء فقط وإنما هي نصوص معدلة تمت مراجعتها وتحقيقها وتزويدها بأحدث التعديلات وأحكام المحكمة الدستورية العليا واللوائح التنفيذية والقرارات الوزارية المكملة لها والمذكرات الإيضاحية حتى الآن ، وننبه إلى أن جميع الحقوق محفوظة بشأن هذه السلسلة ، ولا يجوز طبع أو تصوير أو إنتاج أي جزء من هذا المصنف بأية صورة من الصور بدون تصريح كتابي مسبق من المؤلف .

المستشار الدكتور

عبد الفتاح مراد

دكتوراه في القانون العام المقارن

مع مرتبة الشرف الأولى

رئيس محكمة الاستئناف العالي بالإسكندرية

الأستاذ المحاضر بالجامعات

العنوان : جمهورية مصر العربية - الإسكندرية -

المنشية - ٤٨ شارع القائد جوهر شقة رقم ٣١ .

ت : ٠٣/٤٨٤٠٤٤٠ ، فاكس : ٠٣/٤٨٧٨٨٨٢

v www.drmourad.net

E-mail: m@drmourad.net

E-mail: mourad_dr@hotmail.com

E-mail: comourad@yahoo.com

مقدمة

أولاً : أهمية موضوع البحث والدوافع التي أدت إليه :
انتشرت بالمكتبات - في الأونة الأخيرة - النصوص التشريعية للقوانين المصرية والتي قام بإعدادها بعض الأشخاص الذين لا علم لهم بالقوانين وتعديلاتها وأوكلوا أمر مراجعتها إلى غير المتخصصين وغير المجازين في القانون .

الأمر الذي أدى إلى وجود أخطاء جسيمة في تلك القوانين وعدم مسايرتها للتعديلات التشريعية والاستدراكات واللوائح والقرارات التنفيذية الواردة بالجريدة الرسمية والوقائع المصرية وأحكام المحكمة الدستورية العليا كما لاحظنا وجود بعض الأخطاء في كتب النصوص القانونية الصادرة من بعض الجهات الرسمية والهيئات التي يفترض فيها مراعاتها للدقة وإحساسها بالمسئولية العلمية في مراجعة تلك النصوص التشريعية التي يعتمد عليها رجال القانون والباحثين في أبحاثهم .

وقد أدى انتشار هذه الظاهرة إلى انخفاض المستوى القانوني للمراجع العلمية التشريعية المنتشرة في الأسواق

ثانياً : منهج البحث :

لقد قمنا بتلخيص وتدقيق ومراجعة كافة القوانين المصرية وتعديلاتها لإصدارها على هيئة كتب تشريعية صغيرة من الحجم (١٢ × ١٧ سم) وذلك بالرجوع إلى المصادر الأصلية للتشريعات في الجريدة الرسمية والوقائع المصرية وتعديلاتها والرجوع إلى أحكام المحكمة الدستورية العليا من واقع الجريدة الرسمية ومجموعتها الرسمية الصادرة عن المحكمة الدستورية العليا^(١) .

ثالثاً : نطاق وموضوعات البحث :

سوف تشمل هذه الكتب التشريعية الموضوعات التالية :

(١) أنظر المستشار د . عبد الفتاح مراد " موسوعة مراد لأحكام المحكمة الدستورية العليا منذ إنشائها عام ١٩٧٩ وحتى الآن وطرق الرقابة على دستورية القوانين في مصر والدول العربية والقانون المقارن " الجزء الثاني ص ٦٥ وما بعدها .

- سلسلة أكواد القانون الجنائي :

- ١/١- قانون المرور المصرى ولائحته التنفيذية والقوانين المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات .
- ٢/٢- قانون العقوبات المصرى طبقاً لأحدث التعديلات (ط ١) .
- ٣/٣- قانون العقوبات المصرى طبقاً لأحدث التعديلات (ط ٢) .
- ٤/٤- قانون الإجراءات الجنائية والقوانين المكملة له (ط ١) .
- ٥/٥- قانون الإجراءات الجنائية والقوانين المكملة له (ط ٢) .
- ٦/٦- قوانين أمن الدولة والطوارئ والتشريعات المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات .
- ٧/٧- قوانين التموين والتسعير الجبرى وتحديد الأرباح والتشريعات المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات .
- ٨/٨- قوانين قمع الغش ومراقبة الأغذية وتنظيم الصناعة والمواصفات القياسية وأحدث التشريعات المعدلة لها .
- ٩/٩- قوانين مكافحة المخدرات والدعارة والتشريعات المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات .
- ١٠/١٠- قانون الأسلحة والذخائر والتشريعات المكملة له ومشكلاته العملية .
- ١١/١١- قانون الكسب غير المشروع ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة له ومشكلاته العملية .

- أكواد القانون المدنى والأحوال الشخصية والعمل والتأمينات الاجتماعية

والمهنات القضائية والمعاملة:

- ١/١٢- قوانين تجبير وبيع الأملاك والقوانين المكملة لها (ط ٤)
- ٢/١٣- القانون المدنى المصرى طبقاً لأحدث التعديلات (ط ١)
- ٣/١٤- لقانون المدنى المصرى طبقاً لأحدث التعديلات (ط ٢) .
- ٤/١٥- قوانين الأحوال الشخصية للمسلمين والقوانين المكملة لها (ط ٢) .
- ٥/١٦- قوانين الأحوال الشخصية للمصريين غير : مسلمين والأجانب .
- ٦/١٧- قوانين محاكم الأسرة رقم ٢٠٠٤/١٠ وصديق تأمين الأسرة رقم ٢٠٠٤/١١ والتشريعات المكملة لها .
- ٧/١٨- قوانين البناء والهدم والقوانين المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات (ط ٢) .
- ٨/١٩- قانون المحاماة وقانون الإدارات القانونية والتشريعات المكملة لها .
- ٩/٢٠- قوانين الهيئات القضائية والتشريعات المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات .
- ١٠/٢١- قانون العمل المصرى رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ والقرارات التنفيذية المكملة له (الطبعة الأولى) .

- ١١/٢٢- قانون العمل المصرى الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ والقرارات التنفيذية المكمل له (الطبعة الثانية).
- ١٢/٢٣- القرارات التنفيذية المكمل لقانون العمل الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ (الجزء الأول) .
- ١٣/٢٤- القرارات التنفيذية المكمل لقانون العمل الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ (الجزء الثانى) .
- ١٤/٢٥- القرارات التنفيذية المكمل لقانون العمل الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ (الجزء الثالث) .
- ١٥/٢٦- قانون العاملين بالقطاع العام ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكمل له .
- ١٦/٢٧- قانون العاملين المدنيين بالدولة ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكمل له .
- ١٧/٢٨- قانون قطاع الأعمال العام والهيئات القطاع العام وشركاته ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكمل لهما .
- ١٨/٢٩- قوانين التأمين الاجتماعى والقوانين والقرارات المكمل له طبقاً لأحدث التعديلات .
- ١٩/٣٠- القوانين والقرارات المكمل لقانون التأمين الاجتماعى طبقاً لأحدث التعديلات .
- ٢٠/٣١- تشريعات التأمين الصحى طبقاً لأحدث التعديلات .
- ٢١/٣٢- قانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم ١٩٨١/١٠ ولائحته التنفيذية والتشريعات المكمل له .
- ٢٢/٣٣- قانون هيئة الشرطة وأكاديمية الشرطة والتشريعات المكمل لهما طبقاً لأحدث التعديلات .
- ٢٣/٣٤- قوانين الشهر العقارى ورسوم التوثيق والسجل العينى والتشريعات المكمل لها طبقاً لأحدث التعديلات .
- ٢٤/٣٥- قانون الخدمة العسكرية وقانون الأحكام العسكرية والقوانين والقرارات المكمل لهما .
- ٢٥/٣٦- قانون الإصلاح الزراعي وقانون الزراعة والقوانين والقرارات المكمل لهما .
- ٢٦/٣٧- قانون الجمعيات الأهلية ولائحته التنفيذية والتشريعات السابقة عليه .
- ٢٧/٣٨- قانون الملكية الفكرية رقم ٢٠٠٢/٨٢ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٠٠٣/١٣٦٦ .
- ٢٨/٣٩- قوانين الطفل والأحداث والتشرد والاشتباه وحظر شرب الخمر .

٢٩/٤ - قانون التمويل العقاري ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية والقرارات المكملة له .

٣٠/٤١ - قوانين الصحافة والنشر والتشريعات المكملة لها

٣١/٤٢ - قانون الأحوال المدنية ولائحته التنفيذية والتشريعات المكملة له .

٣٢/٤٣ - قانون البيئة ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة له .

٣٣/٤٤ - قانون الطرق العامة والإعلانات والقوانين المكملة لها

٣٤/٤٥ - قانون جوازات السفر والقوانين والقرارات المكملة له .

٣٥/٤٦ - قوانين الأجانب والقرارات المكملة لها

٣٦/٤٧ - قوانين المجتمعات العمرانية والتعمير والتشريعات المكملة لها

٣٧/٤٨ - قوانين المرافعات والإثبات والتحكيم والأحوال والتمويل العقاري

٣٨/٤٩ - قانون نظام السجل العيني ولائحته التنفيذية والقرارات المكملة له

- سلسلة أكواد قوانين التجارة والاستثمار والضرائب :

١/٥٠ - قانون الضرائب على الدخل ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ومذكرته الإيضاحية

والتعليمات التنفيذية وقانون ضريبة المبيعات ١٩٩١/١١ المعدل بالقانون

٥/٩ - ولائحته التنفيذية ٢٠٠١/٧٤٩ المعدلة بالقرار ٢٥٩/٢٠٠٥ .

٢/٥١ - اللائحة التنفيذية لقانون الضرائب على الدخل الجديد رقم ٩١ لسنة

٢٠٠٥ واللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٨٦١/٢٠٠٥ بتنظيم

الإعفاءات الجمركية .

٣/٥٣ - قانون التجارة المصري الجديد والقوانين المكملة له (ط ٢) .

٤/٥٤ - القوانين والقرارات المكملة لقانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧

لسنة ١٩٩٩ .

٥/٥٥ - قانون الغرف التجارية ولائحته والقوانين والقرارات المكملة له .

٦/٥٦ - قانون التجارة البحري المصري رقم ٨/١٩٩٠ والقرارات المكملة له

٧/٥٧ - قانون المحال العامة والقرارات المكملة ومشكلاته العملية .

٩/٥٨ - قانون المحال الصناعية والتجارية والقرارات المكملة له ومشكلاته

العملية .

١٠/٥٩ - لائحة المخازن والقرارات المكملة لها .

١١/٦٠ - قوانين الاستثمار ٨ لسنة ١٩٩٧ المعدل بالقانون ١٣/٢٠٠٤ وقانون

التأجير التمويلي وسوق رأس المال ولوائحها .

١٢/٦١ - قانون الاتصالات الجديد رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣ وقانون الاستثمار رقم

٨ لسنة ١٩٩٧ ولائحته والقوانين المكملة لهما .

١٣/٦٢ - قانون الشركات ولائحته التنفيذية والتشريعات المكملة له .

١٤/٦٣ - قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الجديد رقم ٨٠/٢٠٠٣

ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكملة له .

١٥/٦٤- قانون مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة له .

١٦/٦٥- قانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية والتشريعات المكملة له .

١٧/٦٦- قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والتشريعات المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات .

١٨/٦٧- قانون الضرائب على الدخل ولائحته التنفيذية والتشريعات المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الثانية) .

١٩/٦٨- قانون ضريبة المبيعات ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة له .

٢٠/٦٩- قانون ضريبة الدمغة ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات .

٢١/٧٠- قوانين الجمارك رقم ١٩٦٣/٦٦ المعدل بالقانون ٢٠٠٤/١٤ والاستيراد والتصدير وسجل المستوردين طبقاً لأحدث التعديلات .

٢٢/٧١- اللائحة التنفيذية الجديدة لقانون الجمارك رقم ١٩٦٣/٦٦ المعدل المعمول بها اعتباراً من ٢٠٠٦/١/١٧ والقرارات والتعليمات المكملة لها .

- أكواد القاسم الإداري والمستوى :

١/٧٢- قوانين الانتخابات الرئاسية ومجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية ومباشرة الحقوق السياسية .

٢/٧٣- الدستور والقوانين المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات.

٣/٧٤- قانون الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة له .

٤/٧٥- قوانين مجلس الشعب والشورى والأحزاب السياسية والتشريعات المكملة لها .

٥/٧٦- قانون ٢٠٠٠/٧ بشأن لجان التوفيق والقرارات التنفيذية المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات .

٦/٧٧- قانون الحجز الإداري والقوانين والقرارات المكملة له .

- أكواد الترتيبية والتعليم والجامعات :

١/٧٨- قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية والقوانين المكملة له .

٢/٧٩- قانون الجامعات الخاصة ولائحته التنفيذية والقرارات المكملة له .

٣/٨٠- قوانين التعليم العام والخاص ودور الحضانات والتشريعات المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات. ^(١)

^(١) تتطلب هذه المؤلفات من شركة البهاء للبرمجيات والكمبيوتر والنشر

الإلكتروني B. P. C. CO على العنوان التالي : -

رابعاً : خطة البحث^(١) :

الكتاب الأول : قرار وزير المالية رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٦ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

الكتاب الثاني : قرارات وزير المالية المتعلقة بقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

الباب الأول : قرار وزير المالية رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٩٢ بشأن تحديد أجور العمل الذي يقوم به العاملون بمصلحة الجمارك لحساب ذوى الشأن فى غير اوقات العمل الرسمية أو خارج الدوائر الجمركية .

الباب الثاني : قرار وزير المالية رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٩٢ فى شأن تحديد رسوم بعض الخدمات .

الباب الثالث : قرار وزير المالية رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٩٣ بشأن تحديد رسوم بعض الخدمات .

الباب الرابع : قرار وزير المالية رقم ٦٣٥ لسنة ٢٠٠٤ بشأن نظام الافراج المؤقت عن السيارات واليخوت وتحديد مقابل الخدمة .

الباب الخامس : قرار وزير المالية رقم ١٠٥٥ لسنة ٢٠٠٤ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك فى قبول تعهد عن البضائع الواردة بنظام الإفراج المؤقت برسم الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة وما فى حكمها .

الباب السادس : قرار وزير المالية رقم ١٢٣٠ لسنة ٢٠٠٤ بشأن إلغاء رسم مقابل الخدمة للرسائل الواردة .

=الإسكندرية - ميدان المنشية - ٤٨ شارع القائد جوهر الدور الأول شقة رقم ٣ ، تليفاكس : ٠٣/٤٨٤٤٤٤٨٨

E-mail: info@albaha.com + albaha_bpc@hotmail.com

http://albaha.tripod.com + http://www.albaha.com

كما يمكن إرسال المؤلفات لطالبيها بالبريد للمكان المطلوب وبخصم خاص ، كما تطلب هذه المؤلفات من المؤلف وذلك على العنوان الكائن بجمهورية مصر العربية كما تطلب هذه المؤلفات من المكتبات الكبرى فى مصر والدول العربية .

^(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " أصول البحث العلمى وكتابة الأبحاث والرسائل والمؤلفات " ص ٧٥ وما بعدها .

الباب السابع : قرار وزير المالية رقم ١٤٦٩ لسنة ٢٠٠٤ بتحديد شروط ولوائح تطبيق احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠٠٤ بإصدار التعريفة الجمركية .

الباب الثامن : قرار وزير المالية رقم ١٤٣٢ لسنة ٢٠٠٤ بتشكيل لجنة لفحص ودراسة طلبات المصدرين والمستوردين لإنهاء القضايا المتداولة وأية موضوعات معلقة تكون مصالح وزارة المالية طرفاً فيها .

الباب التاسع : قرار وزير المالية رقم ١٥٩٧ لسنة ٢٠٠٤ لحالة استيراد آلات أو معدات أو أجهزة أو خطوط إنتاج وطلب التمتع بالفئة الموحدة ٥% طبقاً للمادة الرابعة من قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته .

الباب العاشر : قرار وزير المالية رقم ١٧١٤ لسنة ٢٠٠٤ بتقويض رئيس مصلحة الجمارك في قبول تعهد عن البضائع الواردة بنظام الإفراج المؤقت برسم الوزارات والمصالح الحكومية وهيئات قطاع الأعمال العام .
الباب الحادي عشر : قرار وزير المالية رقم ١٧٤٤ لسنة ٢٠٠٤ بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٣ بالشروط العامة للمستودعات .

الباب الثاني عشر : قرار وزير المالية رقم ١٧٥٧ لسنة ٢٠٠٤ بشأن استيفاء قواعد المنشأ على السلع الواردة من الدول المبرم معها اتفاقيات تفضيلية .

الباب الثالث عشر : قرار وزير المالية رقم ١٨٠٢ لسنة ٢٠٠٤ في حالة ظهور خلاف حول القيمة أو بلد التعريفة الجمركية بين مصلحة الجمارك وبين الهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام وشركات القطاع الخاص والشركات القابضة وشركات القطاع الخاص عند الإفراج عن البضائع الواردة برسم الوارد النهائي .

الباب الرابع عشر : قرار وزير المالية رقم ١٨٥٨ لسنة ٢٠٠٤ بشأن عدم تحصيل أية رسوم إضافية على الصادرات والواردات في مواعيد العمل الرسمية .

الباب الخامس عشر : قرار وزير المالية رقم ١٨٥٩ لسنة ٢٠٠٤ بشأن الموافقة على اتفاقية تيسير وتنمية للتبادل التجاري بين الدول العربية : الكوميسا والاتفاق الاوربي المتوسطي .

الباب السادس عشر : قرار وزير المالية رقم ١٨٧٠ لسنة ٢٠٠٤ بشأن تعديل قرار وزير المالية رقم ٦٣٥ لسنة ٢٠٠٤ والخاص بنظام الإفراج المؤقت عن السيارات واليخوت وتحديد مقابل الخدمة .

الباب السابع عشر : قرار وزير المالية رقم ٤١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن سعر الصرف للعملة الاجنبية بالنسبة للجنة المصرى الذى يطبق عند احتساب القيمة للاغراض الجمركية .

الباب الثامن عشر : قرار وزير المالية رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تشكيل لجنة تختص ببحث ودراسة الموضوعات التى تحال إليها من وزير المالية .

الباب التاسع عشر : قرار وزير المالية رقم ٩٢ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تحديد مدة تخزين الدخان الخام .

الباب العشرون : قرار وزير المالية رقم ٢٧٢ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الاعفاءات الجمركية .

الباب الحادي والعشرون : وزارة المالية قرار رقم ٤٤٦ لسنة ٢٠٠٥ بتحديد نسب خصم الاستعمال المقررة لسيارات الركوب الواردة للاستعمال الشخصي أو الخاص .

الباب الثاني والعشرون : قرار وزير المالية رقم ٥٣٤ لسنة ٢٠٠٥ بشأن النسبة التى تحصل من قيمة الواردات تحت حساب الضريبة من أشخاص القانون الخاص طبقا لحكم المادة (٦٧) من قانون ضريبة الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

الباب الثالث والعشرون : قرار وزير المالية رقم ٥٣٦ لسنة ٢٠٠٥ بشأن المبالغ التى تحصل تحت حساب الضريبة عند تجديد التراخيص أو القيام بالذبح أو تقديم بيان جمركى وفقا للمواد ٦٦ ، ٦٨ ، ٧١ من قانون الضريبة الدخل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

الباب الرابع والعشرون : قرار وزير المالية رقم ٦٧٩ لسنة ٢٠٠٥ بشأن رسائل السماح المؤقت التى ليس بها هالك أو تالف .

الباب الخامس والعشرون : قرار وزير المالية رقم ٧٢٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن قواعد بيع البضائع والسيارات المهملة والمصادرة والمتروكة والمتنازل عنها بمعرفة الهيئة العامة للخدمات الحكومية لحساب مصلحة الجمارك .

الكتاب الثالث : قرارات رئيس مصلحة الجمارك المتعلقة بقانون الجمارك

رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦

الباب الأول : قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٦ - ٢
بتقويض رؤساء الإدارات المركزية بمد مدة بقاء البضائع المحرسة في
المستودعات لمدة ثلاثة شهور أخرى عند الاقتضاء

الباب الثاني : قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم (٦٧) لسنة ١٩٦٦ - ٢
شأن قواعد التعيين والتثبيت بسلك التثمين .

الباب الثالث : قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم (٧١) لسنة ١٩٦٦ - ٢
بشأن الترخيص لشركة فور ام تيتان للصومع .

الباب الرابع : قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم (٨) لسنة ١٩٦٦ - ٢
بشأن صلاحية الاستمارة ١٢٦ ك. م المحررة بالنسبة للمعدات والآلات
والأجهزة التي يتم تصديرها لتنفيذ مشروعات خارج البلاد

الباب الخامس : قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٦ - ٢
بشأن الإفراج عن رسائل الرخام الواردة مقطعة .

الباب السادس : قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٦ - ٢
بشأن خفض مدة بقاء السيارات في المستودعات العامة أو على الأرصفة .

الباب السابع : قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٦ - ٢
بشأن اجراء أية عمليات تصنيفية على رسائل الرخام المستوردة بأشكالها
المتعددة .

الباب الثامن : قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم (٥١) لسنة ١٩٦٦ - ٢
بشأن تحديد الشروط اللازمة لإنشاء ساحات السيارات الواردة بنظام
الإفراج المؤقت (التربتيك) والشروط الواجب توافرها في هذه السيارات .

الباب التاسع : قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٦ - ٢
بشأن تيسير الاجراءات على معاملات شركات البترول مع المناطق
الحرّة .

الباب العاشر : قرار رئيس مصلحة الجمارك وقطاع مياصات التجارة
الخارجية رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٦ - ٢ بشأن إيقاف العمل باللجنة الثلاثية الخاصة
بفحص عينات الأقمشة المستوردة .

الكتاب الرابع : أهم المنشورات الصادرة من مصلحة الجمارك بشأن
قانون الجمارك رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ .

الكتاب الخامس : أهم الكتب الدورية الصادرة من مصلحة الجمارك بشأن قانون الجمارك رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ (١) .

ونحن نأمل أن يوافينا القراء الكرام بالبريد أو الفاكس أو البريد الإلكتروني بما يروونه من نقد أو اقتراحات حول موضوعات مؤلفاتنا حتى تأتي الطبعة التالية أولي بالفرض ونافع للقارئ (٢).

كما نأمل أن يوافينا القراء العرب الكرام بالتشريعات الجديدة أو التي تم تعديلها من تشريعات بلادهم الواردة في هذا البحث نظراً لندرة المصادر - في مصر - بشأن تشريعات بعض الدول العربية وسوف نقوم بتحمل أي نفقات مادية تترتب على إرسال هذه التشريعات بالبريد أو الفاكس (٣) فضلاً عن قيامنا بإهدائهم بعض الأبحاث القانونية التي يطلبونها من مؤلفاتنا وفقكم الله لخدمة العلم الذي ينتفع به إنه على كل شيء قدير .

المستشار الدكتور

عبد الفتاح مراد

رئيس محكمة الاستئناف العالي بالإسكندرية

دكتوراه في القانون العام المقارن

مع مرتبة الشرف الأولى

الأستاذ المحاضر بالجامعات

E-mail:mourad_dr@hotmail.com

E-mail:comourad@yahoo.com

http://www.mourad_dr.tripod.com

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " موسوعة مصطلحات البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات " إنجليزي - فرنسي - عربي " ص ٦٣ وما بعدها .

(٢) وذلك علي عنواننا الكائن بجمهورية مصر العربية ، الإسكندرية - المنشية - ٤٨ ش القائد جوهر - شقة رقم ٣١ - تليفاكس: ٤٨٤٤٤٤٠

(٣) يمكن إرسال هذه التشريعات إلينا بالبريد الإلكتروني التالي وهو :

E-mail:mourad_dr@hotmail.com

E-mail:info@albahaa.com+http://www.albahaa.com

E-mail:albahaa_bpc@hotmail.com+http://albahaa.tripod.com

الكتاب الأول

قرار وزير المالية رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٦

بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك

رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ (١)

وزير المالية

بعد الإطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري ؛

وعلى قانون الاستيراد والتصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ واللائحة التنفيذية المنفذة لأحكامه ؛

وعلى قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ؛

وعلى القانون للضرائب العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ؛

وعلى قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ؛

وعلى القانون التجاري الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ ؛ وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٣ بشأن الموائى التخصصية ؛

وعلى قانون التوقيع الالكتروني الصادر بالقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ ،

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٣٥ لسنة ٢٠٠٢

(١) الوقائع المصرية - العدد ٩ تابع (أ) فى ١٦ يناير سنة ٢٠٠٦ .

بشأن القواعد والإجراءات المنظمة للسماح المؤقت ورد الضرائب والرسوم الجمركية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٥ بالموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية لمنظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التي تضمنتها الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف وجدول تعهدات جمهورية مصر العربية في مجالي تجارة السلع والخدمات والموقعة في مراكش بالمملكة المغربية بتاريخ ١٥/١/١٩٩٤^(١) ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٧٦٥ لسنة ٢٠٠١ بشأن تحديد قيمة البضائع للأغراض الجمركية؛

قرر

(المادة الأولى)

يعمل باللائحة التنفيذية لقانون الجمارك المرفقة^(٢)

(المادة الثانية)

فيما عدا القرارات المحددة للدوائر الجمركية تلغى كافة القرارات والتعليمات الصادرة تنفيذاً لقانون الجمارك السارية في تاريخ العمل باللائحة المرفقة، كما يلغى كل نص يخالفها.

(المادة الثالثة)

يلغى قرار وزير المالية رقم ٧٦٥ لسنة ٢٠٠١ بشأن تحديد قيمة البضائع للأغراض الجمركية.

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة مراد للتعريف الجمركية".

(٢) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح ضريبة المبيعات" ص ٦٩ وما بعدها.

(المادة الرابعة)

يصدر قرار من وزير المالية بالنماذج المستخدمة بمصلحة الجمارك^(١).

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

في ١٦ / ١ / ٢٠٠٦

وزير المالية

د. يوسف بطرس غالى

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قوانين الجمارك ومشكلاتها العملية والترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك والنصوص العربية المقابلة لها" ص ٩٤ وما بعدها.

باب تمهيدي

تعريفات

مادة ١- في تطبيق أحكام هذه اللائحة يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها:

- قائمة الشحن العامة : قائمة بكامل حمولة وسيلة النقل سواء من بضائع برسم الوارد للبلاد أو برسم الترانزيت (مباشر أو غير مباشر) والرسائل الواردة برسم الموانيء الأخرى .

- قائمة البضائع الواردة : جزء من قائمة الشحن العامة وتتضمن البضائع الواردة إلى الميناء لإدخالها إلى البلاد أو البضائع العابرة (ترانزيت مباشر أو غير مباشر)

- قائمة أفراد الطاقم : قائمة بأسماء طاقم وسيلة النقل وجنسياتهم وأرقام جوازات سفرهم وبيان بأمتعتهم والمؤن الموجودة على وسيلة النقل بما في ذلك التبغ والخمور لاستخدام الطاقم مع وضع ما يزيد من التبغ والخمور عن حاجة الطاقم وقت رسوها دخل مخزن خاص يختم بخاتم الحمبارك.

- قائمة بأسماء الركاب : بيان بأسماء الركاب وجنسياتهم وأرقام جوازاتهم.

- مستخرجات قائمة الشحن : بيانات كاملة عن البضائع النوعية مستخرجة من قائمة البضائع الواردة وفقا للتخصص النوعي فإذا تضمنت أنواع ممنوعة وجب تدوينها في القائمة بأسمائها الحقيقية.

- البريد : هيئة البريد أو الشركات المرخص لها بنقل البريد.

- الإرساليات البريدية : مجموعة من الطرود البريدية حسب

تعريف أحكام الاتحاد البريدي الدولي يجب التخليص عليها بأسرع وقت ممكن وتحدد الجمارك الإرساليات البريدية التي ينبغي علي البريد تقديمها للجمرك المختص لاتخاذ الإجراءات المقررة.

- الطرد البريدي : البضاعة التي تنقل وفقا لاتفاقية البريد باسم مرسل إليه محدد ولا يزيد وزنها على ٥٠ كجم.

- الجرد التفصيلي : حصر طرود الرسالة عددا أو وزنا ، ثم توصيف العبوات الخارجية والداخلية والنفافات التي تحتويها الطرود ، وإثبات عدد الوحدات في كل عبوة وكل لفة، بما في ذلك الملحقات واللوازم المنفصلة داخل كل طرد ، ويتم توصيف السلعة وفقا لمنطوق التعريف الجمركية ، وإثبات كافة العلامات والأرقام الموجودة على كل صنف وفقا للنموذج المعد لذلك^(١).

- التحقق:

أ- التحقق الظاهري:

التأكد من سلامة الأختام السيول الملاحية المضروبة على الحاوية.

ب- التحقق النوعي:

التحقق من نوع البضاعة ، ثم توصيف السلع الموجودة داخل الطرود التي يتم فتحها وفقا لبنود التعريف وإثبات الأرقام والماركات الموجودة على كل صنف تم التحقق منه وذلك دون حصر الوحدات.

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة" ص ٩٩ وما بعدها .

- المعاينة والكشف:

حصر طرود الرسالة عدداً أو وزناً ثم توصيف السلع الموجودة داخل الطرود التى يتم فتحها حسب نسب الكشف المقررة.

- المطابقة:

مطابقة الأصناف المقرر مراجعتها من حيث العدد والنوع على المستندات وبصفة خاصة الفاتورة وبيان العبوة وتحديد البند الجمركى الواجب التطبيق.

- البضائع العابرة (الترانزيت):

١- نظام الترانزيت المباشر (الاقطربة): البضائع التى ترد إلى الميناء لشحنها مباشرة على وسيلة نقل أخرى تحت مسئولية الناقل دون استلامها فى ميناء العبور أى دون توسط القطاع المخزنى فى التسليم والتسلم، كما هو الحال فى البضاعة التى ترد مشحونة على سفينة أو طائرة ويتم تفريغها وشحنها على سفينة أو طائرة أخرى.

ب- نظام الترانزيت غير المباشر:

١- البضائع التى ترد إلى ميناء يرسم ميناء آخر خارج البلاد أو يرسم المناطق الحرة أو المناطق ذات الطبيعة الاقتصادية الخاصة.

٢- البضائع التى ترد إلى ميناء ما بعد إعادة شحنها إلى ميناء أو موانئ أخرى أو إلى دائرة جمركية داخل البلاد وتجرى عليها عمليات التفريغ والنقل والاستلام فى المخازن بالدائرة الجمركية أو المستودعات العامة أو الخاصة.

- مسارات الإفراج الجمركى:

أ- الخط الأخضر:

يقصد به الإفراج مباشرة عن البضائع الواردة والمصدرة دون

كشفت بعد سداد الضرائب والرسوم المستحقة واستيفاء جهات العرص إلى وجذب.

ب- الخط الأصفر:

يقصد به استيفاء المستندات اللازمة للافراج وذلك لتحديد مسار الافراج (أخضر - أحمر) .

ج- الخط الأحمر:

يقصد به الافراج وفقا للإجراءات المعتمدة من كشف ومعاينة طبقا للنسب المقررة

- السلع المنتجة :

المنتجات التعدينية المستخرجة من الأرض والحردة والمنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية والحيوانات الحية ومنتجاتها التي تم تربيتها في البلاد والمنتجات المتحصل عليها بالصيد .

- سلع من نفس الفئة والنوع:

السلع التي تدخل في مجموعة أو دائرة من السلع التي تنتجها صناعة معينة أو قطاع صناعي معين وتشمل السلع المطابقة والمماثلة^(١).

- السلع المطابقة:

السلع التي سبق قبول قيمتها التعاقدية والتي تتطابق في كل النواحي بما في ذلك الخصائص المادية والنوعية والجودة . ولا يؤثر في ذلك الاختلافات الطفيفة في المظهر ، ولا يشمل تعبير السلع المطابقة السلع التي تجسد أو تعكس الهندسة والتطوير والأعمال الفنية وأعمال التصميم والخطط والرسومات التي صممت في مصر .

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد - موسوعة شرح جرائم التهريب الضريبي " ص ٣٧ وما بعدها

ولا تعتبر السلع مطابقة ما لم تكن قد أنتجت في نفس بلد إنتاج السلع محل التقييم ولا تؤخذ السلع التي ينتجها منتج آخر في الاعتبار إلا في حالة عدم وجود سلعة مطابقة ينتجها نفس المنتج الذي ينتج السلعة محل التقييم.

- السلع المماثلة:

السلع التي سبق قبول قيمتها التعاقدية ولها خصائص ومكونات مادية متشابهة تمكنها من أداء نفس الوظائف وتكون قابلة للتبادل فيما بينها تجارياً، مع مراعاة الجودة والسمعة التجارية وما إذا كانت تحمل أو لا تحمل علامة تجارية حتى ولو لم تكن متشابهة في جميع النواحي. ولا يشمل تعبير السلع المماثلة السلع التي تجسد أو تعكس الهندسة والتطوير والأعمال الفنية وأعمال التصميم والخطط والرسومات التي صممت في مصر.

ولا تعتبر السلع مماثلة ما لم تكن قد أنتجت في نفس بلد إنتاج السلع محل التقييم ولا تؤخذ السلع التي ينتجها منتج آخر في الاعتبار إلا في حالة عدم وجود سلعة مماثلة ينتجها نفس المنتج الذي ينتج السلعة محل التقييم.

- سعر بيع الوحدة الذي بيعت به أكبر كمية إجمالية: السعر الذي بيع به أكبر عدد من الوحدات لأشخاص لا يرتبطون بالأشخاص الذين يشترون منهم عند أول مستوى تجارى بعد الاستيراد.

- المستودعات:

المخازن التي تخزن فيها البضائع الواردة دون دفع الضرائب والرسوم عنها، وتكون داخل الدائرة الجمركية أو خارجها ، وتدار بمعرفة أشخاص عامة أو خاصة ، وفي جميع الأحوال تخضع هذه المستودعات للرقابة الجمركية.

وتنقسم المستودعات إلى:

أ- مستودع عام : ويتم فيه تخزين البضائع الأجنبية غير خالصة الضرائب والرسوم المرخص له بتخزينها لحساب الغير.

ب- مستودع خاص : ويتم فيه تخزين البضائع الأجنبية غير خالصة الضرائب والرسوم الخاصة بصاحب المستودع والمرخص له بتخزينها فيه.

الباب الأول

الرقابة الجمركية والعناصر المميزة للبضائع

- نطاق الرقابة الجمركية .

- الضرائب الجمركية .

- المنع والتقييد .

- العناصر المميزة للبضائع.

الفصل الأول

نطاق الرقابة الجمركية

مادة ٢- يقصد بنطاق الرقابة الجمركية المناطق التي تتولى فيها مصلحة الجمارك اتخاذ التدابير الخاصة بالبضائع الواردة والصادرة^(١) .

مادة ٣- فيما عدا القرى والمدن والمنشآت الزراعية والصناعية والسياحية ، يحدد نطاق الرقابة الجمركية البري على النحو الآتي:

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير في مصر والدول العربية " ص ٥٥ وما بعدها.

أولاً الحدود الشمالية:

أربعة كيلو مترات من شواطئ البحر الأبيض المتوسط ومن سواحل البحيرات الواقعة شمال الدلتا (المنزلة - البرلس - ادكو - مريوط).

ثانياً: الحدود الجنوبية:

المنطقة الواقعة بين جنوبى مدينة الشلال وعلى إمتداد خط عرض ٢٤ درجة وبين الحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان.

ثالثاً: الحدود الشرقية:

- أربعة كيلو مترات إلى الداخل من ضفة قناة السويس العربية فى المنطقة الممتدة من بورسعيد إلى السويس^(١).
- شبه جزيرة سيناء .

ح- المنطقة الممتدة على طول ساحل البحر الأحمر من جنوب السويس إلى الحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان وإلى الغرب حتى حدود محافظات الوجه القبلى حتى اسوان ثم على إمتداد مجرى النيل جنوباً حتى الحدود السياسية.

رابعاً: الحدود الغربية:

المنطقة الممتدة من الحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الليبية وحتى خط طول ٢٨ درجة شرقاً من منطقة رأس الحكمة شمالاً وعلى إمتداد هذا الخط حتى الحدود الجنوبية مع السودان.

مادة ٤: يكون إنشاء الدوائر الجمركية أو تعديلها أو إلغاؤها

^(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة مراد للتعريف الجمركية".

بقرار من وزير المالية أو من يفوضه.

الفصل الثاني

الضرائب الجمركية

مادة ٥: يكون أداء الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تقوم مصلحة الجمارك بتحصيلها بموجب شيكات مصرفية مقبولة الدفع أو خصماً من الحساب المفتوح لدى المصلحة أو من خلال حوالات بنكية أو من خلال كروت دفع أو كروت ائتمان بنكي.

ويجوز أداء الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم نقداً في الحالتين الآتيتين:
أ- الأمثلة الشخصية .

ب- المبالغ التي لا تتعدى ٥٠٠٠ جنيه أو أية فروق في ذات الحدود ناتجة عن التسوية بأي من طرق الدفع المقررة.
ولا يجوز الإفراج عن أية بضائع مستوردة برسم الوارد النهائي قبل إتمام الإجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة عليها ، وذلك دون إخلال بما ورد بشأنه نص خاص في القانون.

مادة ٦- تسرى القرارات الجمهورية الصادرة بتعديل التعريفات الجمركية وكذا التخفيضات على فئاتها التي تتقرر بموجب اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف بين مصر وغيرها من الدول من وقت نفاذها على البضائع التي لم تكن قد أدبت عنها الضرائب الجمركية.

وبالنسبة للإفراج المسبق يتم تحصيل الضريبة الجمركية تحت التسوية لحين وصول البضاعة ومعاينتها ومطابقتها، وتطبق الفئة الجمركية السارية في تاريخ المطابقة والمعاينة.

مادة ٧- تحسب الضريبة على البضائع التي تخضع لفئة

نوعية وفقا لوزنها على أساس الوزن الصافي الفعلي لها، وتحصل الضرائب الجمركية على الحاويات والاسطوانات التي يعاد استخدامها بحالتها ما لم يطلب المستورد الإفراج المؤقت عنها.

الفصل الثالث

المنع والتقييد

مادة ٨- يقصد بالبضائع الممنوعة الأصناف التي تقتضى القوانين والقرارات السارية بمنع استيرادها أو تصديرها لأي غرض من الأغراض منعاً مطلقاً وتلك التي يتم رفضها من الجهات الرقابية المختصة.

ولا يجوز التصرف فيما يرد للبلاد من البضائع الممنوعة إلا بعد الرجوع إلى الجهات الرقابية أو الأمنية المختصة.

ولا يعتبر من البضائع الممنوعة الأصناف التي تسمح القوانين والقرارات السارية باستيرادها أو تصديرها بشروط خاصة أو موافقة الجهة المختصة، ويتعين للإفراج عن هذه الأصناف أو تصديرها استيفاء هذه الشروط أو موافقة الجهة المختصة.

وبالنسبة للسلع التي يتم نقلها تحت تحفظ الجهات الرقابية لحين إصدار النتائج النهائية للفحص تسدد الضرائب والرسوم المستحقة عليها بصفة أمانة، ويحظر الإفراج النهائي عنها إلا بعد صدور النتائج النهائية للفحص بالمطابقة وإخطار الجمرك المختص بذلك وتسوية البيان الجمركي.

وفي حالة صدور النتائج النهائية للفحص بعدم المطابقة تتخذ إجراءات إعادة التصدير خلال فترة لا تتجاوز شهر وفقاً لما تقررره الجهة الرقابية أو الأمنية المختصة على أن يتم النقل إلى الدائرة الجمركية بصحبة مندوب الجهة الرقابية الراضية. وفي حالة إذا ما تقرر إعدام الرسالة غير المطابقة يتم الإعدام

تحت إشراف الجهة الرافضة وبحضور مندوب جمرک الإفراج، وذلك على نفقة أصحاب الشأن.

مادة ٩- لا يجوز للسفن التى تقل حمولتها عن مائتى طن أن تنقل إلى الجمهورية أو منها بضائع ممنوعة ، كما لا يجوز لها نقل البضائع الخاضعة لضرائب باهظة كالتبغ ومصنوعاته بما فيها السجائر والسيجار و السوائل والمشروبات الكحولية بكافة أنواعها وغيرها من البضائع التى تحددها هذه اللائحة إلا فى حدود استخدام طاقمها.

الفصل الرابع

العناصر المميزة للبضائع

أولاً: المنشأ

مادة ١٠- يقصد ببلد المنشأ البلد التى يتم فيها إنتاج المحصولات الزراعية أو السلع الطبيعية أو الصناعية. وتحدد بقرار من الوزير المختص بالصناعة القواعد التى تحدد منشأ البضاعة إذا أدخلت عليها عمليات صناعية فى غير بلد الإنتاج الاصلى^(١).

مادة ١١- إذا طلب أصحاب الشأن تمتع البضائع بإعفاءات أو معاملات تفضيلية طبقاً لأية اتفاقية تكون جمهورية مصر العربية طرفاً فيها فيتعين أن تكون هذه البضائع مستوفاة لقواعد المنشأ ومصحوبة بشهادة منشأ أو المستند الدال على المنشأ المحدد بالاتفاقية المطلوب تطبيقها. وفى حالة عدم استيفائها ذلك يتم سداد الضرائب والرسوم

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة الاستثمار - شرح تفصيلي لقوانين الاستثمار فى مصر والعالم" ص ٦٤ وما بعدها؛

بالكامل، وعلى صاحب الشأن إذا طلب اللجوء إلى التحكيم سداد الضرائب والرسوم المقررة المتفق عليها بصفة قطعية وسداد الضرائب والرسوم المختلف عليها بصفة أمانة لحين صدور قرار تحكيم بشأنها.

مادة ١٢- يجب أن تكون شهادات المنشأ أو غيرها من المستندات الدالة على المنشأ والمستندات المصاحبة لها مصدقا عليها من السفارة أو القنصلية المصرية في البلد المصدر منها ، وفي حالة عدم وجود سفارة أو قنصلية مصرية يتم التصديق من أى تمثيل تجارى عربى بهذه البلد.

ويستثنى من التصديق البضائع التى ترد فى إطار الاتفاقيات الآتية:

- اتفاقية تيسير التبادل التجارى بين الدول العربية.
- اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الغربى (الكوميسا) .
- اتفاقية الشراكة المصرية الاوروبية..

الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع دول الاردن ولبنان وتونس والمغرب ، وفى حالة تغير موقف هذه الدول يطبق مبدأ المعاملة بالمثل.

ويستثنى كذلك من التصديق المشار اليه ، ما تنص عليه لائحة القواعد المنفذة لقانون الاستيراد والتصدير.

ويجب أن يتم التحقق من صحة نماذج وتوقيعات وأختام الجهات المصدرة للمستندات المشار اليها بالفقرة الأولى من هذه المادة والمبلغة لمصلحة الجمارك.

مادة ١٣- مصدر البضاعة هو البلد الذى استوردت منه مباشرة، ويعتبر الترانزيت استيراداً مباشراً وإن كانت البضاعة عابرة بأكثر من دولة طالما لم يتم اجراء أى تعديل

عليها يعير من صفتها ، وبشرط أن تتضمن بوليصة الشحر
الصادرة من البلد مصدر البضاعة أن الوجهة النهائية بها
جمهورية مصر العربية .

ثانياً: التقسيم

مادة ١٤- تكون القيمة الجمركية للسلع أو البضائع وفقاً
لأحكام اتفاقية تنفيذ المادة السابعة من الاتفاقية العامة للتجارة
والتعريفات هي القيمة التعاقدية للصفقة أي الثمن المدفوع فعلاً
أو المستحق عن بيع السلع أو البضائع للتصدير إلى مصر بعد
إضافة عناصر التكاليف بالقدر الذي تحمله المشتري ولم يدرج
في الثمن

وتشمل هذه التكاليف ما يأتي:

- أ- العمولات والسمسرة باستثناء عمولات الشراء.
- ب- تكلفة الأوعية التي تعتبر مع تكلفة البضاعة وحدة واحدة
لأغراض التقسيم الجمركي^(١).
- ج- تكلفة التعبئة والتغليف سواء من حيث العمل أو المواد
- د- قيمة السلع والخدمات التالية التي يقدمها المشتري بشكل
مباشر أو غير مباشر مجاناً أو بتكلفة مخففة لتستخدم في
إنتاج السلع المستوردة، وبالقدر الذي لا تكون فيه هذه القيمة
قد أدخلت في الثمن المدفوع فعلاً أو المستحق الدفع:
- ١- المواد والمكونات والأجزاء والعناصر المماثلة الداخلة في
تكوين البضاعة المستوردة.
- ٢- الأدوات واللقم والقوالب والأصناف المماثلة المستخدمة
في إنتاج السلع المستوردة.

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " موسوعة شرح جرائم
التهرب الضريبي " ص ٣٧ وما بعدها .

٣- المواد التي استهلكت في إنتاج السلع المستوردة.
 ٤- أعمال الهندسة والتطوير والأعمال الفنية وأعمال التصميم والخطط والرسومات التي نفذت في بلد آخر غير مصر واللازمة لإنتاج السلع المستوردة.

هـ- العوائد ورسوم التر اخيص المتعلقة بالسلع والتي يجب أن يدفعها المستورد مباشرة أو بطريق غير مباشر كشرط لبيع البضائع.

و- قيمة أي مستحقات للبائع من حصيلة إعادة البيع أو التصرف أو الاستخدام للسلع المستوردة سواء كانت هذه المستحقات مباشرة أو غير مباشرة.

ز- تكلفة شحن السلع ، وتكاليف النقل والتحميل والتفريغ والتأمين وسائر الخدمات المتعلقة بنقل السلع، حتى تفرغها في ميناء الوصول ، وبالنسبة للنولون والتأمين في حالة عدم تقديم مستند فعلى يتم الأخذ بالأأسعار المثيلة في تاريخ معاصر والتي يصدر بتحديددها شهرياً قرار من رئيس مصلحة الجمارك.

مادة ١٥- يراعي عند إضافة التكاليف المنصوص عليها في المادة السابقة أن تكون على أساس بيانات موضوعية وكمية، وأن تكون شرطاً من شروط البيع.

ولا تجوز أي إضافة إلى الثمن المدفوع بالفعل أو المستحق عند تحديد القيمة الجمركية إلا وفقاً لأحكام المادة السابقة ما لم تكن شرطاً من شروط البيع.

مادة ١٦- لا تشمل القيمة الجمركية العناصر الآتية:

أ- تكلفة النقل بعد الاستيراد.

ب- الضرائب والرسوم المفروضة في مصر.

ج- مصاريف وأعباء التشييد أو البناء أو التجميع أو الصيانة

أو المساعدة الفنية التي أجريت بعد الاستيراد على السلع المستوردة.

د- عمولة الشراء.

هـ- تكلفة الأنشطة التسويقية داخل مصر التي تتعلق بتسويق السلع المستوردة.

و- تكلفة الأعمال الهندسية والخطط والرسوم والأعمال الفنية التي تم تنفيذها في مصر والمتعلقة بالسلع المستوردة محل التقييم.

ز- التكاليف المتعلقة بحق إعادة إنتاج السلع المستوردة في مصر.

ح- الفوائد المترتبة نتيجة عقد تمويل وهي الفوائد المدفوعة نتيجة عقد تمويل تم توقيعه من المشتري سواء كان هذا التمويل مقدم من البائع أو من طرف آخر بشرط تقديم هذا العقد إلى الإدارة الجمركية عند التقييم الجمركي.

ط- عوائد الأسهم المقدمة من المشتري إلى البائع.

وذلك كله بشرط أن تكون هذه العناصر مميزة ومنفصلة عن الثمن المدفوع فعلاً أو المستحق الدفع مقابل السلع المستوردة.

مادة ١٧- يشترط لقبول قيمة الصفقة للأغراض الجمركية توافر الشروط الآتية:

أ - ألا تكون هناك قيود على تصرف المشتري في البضائع أو استخدامه لها، ولا تعديداً للحالات الآتية :-

١- القيود التي يفرضها القانون أو السلطات العامة في مصر.

٢- القيود التي ليس لها تأثير جوهري على قيمة السلع .

٣- القيود التي تحدد المناطق الجغرافية التي يمكن إعادة بيع السلع فيها.

ب - ألا يكون البيع أو الثمن خاضعا لشرط أو مقابل لا يمكن تحديد قيمته بالنسبة للبضائع محل التقييم.

ج- ألا يستحق للبائع أي جزء من حصة إعادة بيع السلع أو التصرف فيها أو استخدامها في مرحلة لاحقة من قبل المشتري سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ما لم يكن من الممكن إصافته للقيمة^(١).

- ألا يكون بين البائع والمشتري علاقة ارتباط تؤثر في قيمة الصفقة سواء كانا شخصين طبيعيين أو معنويين.

مادة ١٨ - في تطبيق حكم البند (د) من المادة السابقة يعتبر الشخص مرتبطا في أي من الحالات الآتية:
 ١- إذا كان أحدهما يعمل لدى الآخر.

ب- إذا كان معترفا بهما قانونا كشركاء في العمل.

ج - تملك أحدهما - بشكل مباشر أو غير مباشر ٥ % - على الأقل من الحصص والأسهم التي تمنحه حق التصويت لدى الآخر.

- إذا كان أحدهما يشرف على الآخر - بشكل مباشر أو غير مباشر

هـ - إذا كان كلاهما خاضعا - بشكل مباشر أو غير مباشر لإشراف شخص ثالث.

و- إذا كانا يشرفان معا - بشكل مباشر أو غير مباشر - على شخص ثالث.

ز - إذا كان أحدهما مديرا مسؤولا في مؤسسة تابعة للآخر.

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قوانين الجمارك ومشكلاتها العملية والترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك والنصوص العربية المقابلة لها" ص ٩٤ وما بعدها.

ح- إذا كانا من الأقارب حتى الدرجة الرابعة.
و- يعتبر الأشخاص الذين تربطهم علاقة عمل يكون أحدهم بمقتضاها الوكيل الوحيد أو الموزع الوحيد أو صاحب الامتياز الوحيد للآخر، مرتبطين معا إذا انطبقت عليهم إحدى هذه الحالات.

مادة ١٩- إذا توافرت إحدى علاقات الارتباط المنصوص عليها في المادة السابقة فعلى الإدارة الجمركية بحث الظروف والملابسات المحيطة بالصفقة للتأكد من عدم تأثير هذه العلاقة على ثمن السلعة محل التقييم ، وللإدارة الجمركية أن تطلب من المستورد معلومات أو مستندات أو تبريرات على النموذج المعد لذلك ويمنح المستورد مهلة للرد بعد التشاور مع مدير المجمع المختص لا تجاوز ثلاثين يوما.

فإن ظلت الإدارة الجمركية عند رأيها بأن علاقة الارتباط قد أثرت على الثمن جاز للمستورد أو من ينبيه خلال ثلاثين يوما إثبات أن علاقة الارتباط لم تؤثر على الثمن وأن القيمة المقر عنها لا تقل عما هو في حدود ١٠٪ من أحد القيم الآتية:

أ- القيمة التعاقدية لسلع مستوردة مطابقة أو مماثلة بين أطراف غير مرتبطين. تم تصديرها إلى مصر خلال سنتين يوما قبل أو بعد تاريخ تصدير السلع محل التقييم.

ب- القيمة الجمركية لسلع مطابقة أو مماثلة تم تحديدها طبقا لأحكام المادتين (٢٢) و (٢٣) من هذا القرار.
يراعى عند تطبيق الاختبارات السابقة الآتى:

١ - الاختلافات في مستويات التجارة ومستويات الكميات.
٢- عناصر التكاليف والمصاريف المنصوص عليها في المادة (١٤) من هذا القرار.

ويكون استخدام الاختبارات السابقة بناء على مبادرة من

المستورد ولأغراض المقارنة، ولا يجوز إحلال القيم الإختبارية محل القيم المقر عنها.

مادة ٢٠- لا تطبق قيمة الصفقة للسلع والبضائع طبقا للمادة (١٤) من هذا القرار في الحالات الآتية:

أ- الأصناف الواردة للاستخدام الشخصي.
ب- وجود بعض الأصناف في الفاتورة لا تمثل القيمة الفعلية ويتعذر على صاحب الشأن تبرير ذلك بمستندات يقبلها الجمرک.

ج- الهدايا والهبات والعينات والدعاية والإعلان.

د- البضاعة الواردة على سبيل الإيجار أو الأمانة.

هـ- الأصناف الواردة لحساب المورد من الأصل إلى الفرع.

مادة ٢١- في حالة وجود شك في صحة القيمة المقر عنها يراعى الآتي^(١):

أ- إذا كان لدى الجمارك أسباب تدعو إلى الشك في صحة البيانات أو المستندات أو في صحة القيمة المقر عنها كقيمة للأغراض الجمركية فعلى المجمع الجمركي قبل تطبيق أي مادة أخرى للتقييم أن يقوم بإبلاغ المستورد أو من يمثله كتابة بأسباب الشك ويعطي فرصة معقولة للرد علي أن يتم تحديد المهلة الزمنية للرد بالتشاور مع مدير المجمع المختص بما لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ علم المستورد أو من يمثله.

ب- إذا كانت المستندات المقدمة من المستورد والمبررات الدالة على صحة القيمة مقنعة للمجمع الجمركي فيجب قبول

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قوانين الجمارك ومشكلاتها العملية والترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك والنصوص العربية المقابلة لها" ص ٩٤ وما بعدها.

قيمة الصفقة ، لما إذا كانت المستندات المقدمة أو مبررات صحة القيمة غير مقنعة للجنة التقييم بالمجمع الجمركي وكذلك في حالة انتهاء المهلة الممنوحة المنصوص عليها في الفقرة السابقة تصدر لجنة التقييم بالمجمع الجمركي قراراً مكتوباً موضحاً به الحالة محل النزاع وأسباب ومبررات رفض قيمة الصفقة، ويتم إخطار المستورد بهذا القرار كتابة إذا طلب ذلك.

مادة ٢٢- إذا تعذر تحديد القيمة الجمركية للسلع محل التقييم وفقاً لأحكام المواد السابقة تكون القيمة الجمركية هي قيمة التعاقد على سلع مطابقة بيعت للتصدير إلى مصر وصدرت خلال ستين يوماً قبل أو بعد تاريخ تصدير السلع محل التقييم، على نفس المستوى التجاري وبذات الكميات تقريباً.

فإذا كان المستوى التجاري أو الكميات أو كليهما مختلفين تستخدم قيمة الصفقة لبضائع مطابقة بيعت على مستوى تجاري مختلف أو بكميات مختلفة أو كليهما بعد تعديلها لمراعاة الاختلافات في المستوى التجاري أو الكميات أو كليهما بشرط أن تكون هذه التعديلات قد تمت على أساس أدلة تثبت دقة التعديل سواء أدى التعديل إلى زيادة أو نقص لقيمة السلع المطابقة.

وفي حالة وجود أكثر من قيمة تعاقدية لسلع مطابقة تستخدم أدنى هذه القيم لتحديد القيمة الجمركية للسلع محل التقييم.

مادة ٢٣- إذا تعذر تحديد القيمة الجمركية للسلع محل التقييم وفقاً لأحكام المواد السابقة تكون القيمة الجمركية هي قيمة التعاقد على سلع مماثلة بيعت للتصدير إلى مصر وتطبق بشأنها أحكام المادة (٢٢) من هذا القرار.

مادة ٢٤- في حالة تعذر تحديد القيمة الجمركية للسلع

المستوردة وفقا لأحكام المواد السابقة فتقدر القيمة وفقا لأحكام المادتين التاليتين ، ما لم يطلب المستورد تطبيق عكس هذا الترتيب بشرط موافقة الإدارة الجمركية.
مادة ٢٥ - (١) إذا كانت السلع المستوردة تباع بالحالة التي وردت عليها بتبع الآتي:

أ- يعتبر سعر بيع الوحدة في السوق المحلي هو الأساس الذي يبنى عليه تحديد

القيمة الجمركية للسلع المستوردة وفقا لأحكام هذه المادة، وهو السعر الذي بيعت به نفس السلع المستوردة أو السلع المطابقة أو السلع المماثلة في السوق المحلي على حالتها عند الاستيراد بأكبر كمية إجمالية خلال ستين يوما قبل أو بعد تاريخ وصول السلع محل التقييم إلى مصر لأشخاص غير مرتبطين بعد اجراء الاستقطاعات الآتية:

- ١- العمولات التي تدفع عادة أو التي اتفق علي دفعها من المورد إلى المستورد أو التي تدفع عادة وفقا للأعراف التجارية السائدة ، أو إجمالي الربح والمصروفات العامة لسلع من نفس الفئة أو النوع والمعمول بها في مصر.
- ٢- تكاليف النقل والتأمين المعادة وما يرتبط بها من تكاليف في مصر.

٣- الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة في مصر والمتعلقة بإستيراد السلع أو بيعها.

ب- في حالة عدم وجود عمليات بيع في السوق المحلي لسلع مستوردة مطابقة أو مماثلة على حالتها عند الاستيراد خلال المدة المشار إليها بالبند (أ) من هذه المادة يعتد بسعر بيع الوحدة في السوق المحلي خلال مدة لاتجاوز ٩٠ يوما من تاريخ وصول البضاعة محل التقييم.

(٢) إذا بيعت السلع المستوردة بعد تجهيزها:

- إذا لم تكن السلع المستوردة أو المطابقة أو المماثلة قد بيعت بالحالة التي وردت عليها في السوق المحلي فيتم تحديد القيمة الجمركية على أساس سعر الوحدة الذي تباع به السلع المستوردة بعد تجهيزها بأكبر كمية إجمالية لأشخاص غير مرتبطين، بعد استقطاع القيمة المضافة نتيجة التجهير بالإضافة إلى الاستقطاعات المنصوص عليها في البند (١) من هذه المادة.

- ويشترط أن تستند الاستقطاعات مقابل القيمة المضافة نتيجة تجهيز السلع المستوردة على معلومات موضوعية وكمية وذلك بموجب مستندات فعلية وبيانات من واقع السجلات بما يعبر عن تكلفة التجهيز بدقة^(١).

(٣) يراعى عند تطبيق هذه المادة الآتي:

لا تؤخذ في الاعتبار عند تحديد سعر بيع الوحدة طبقاً لهذه المادة أي عملية بيع لشخص يقدم بشكل مباشر أو غير مباشر مجاناً أو بتكلفة منخفضة أي من العناصر المحددة في الفقرة (د) من المادة (١٤) من هذا القرار لاستخدامها في إنتاج السلع المستوردة.

ويتم الحصول على سعر بيع الوحدة في السوق المحلي للسلع المستوردة من واقع سجلات ودفاتر مستورد السلعة محل التقييم أو مستوردي السلع المطابقة أو المماثلة. ويتعين أن تكون الاستقطاعات الواجبة الخصم من سعر بيع الوحدة للوصول إلى القيمة للأغراض الجمركية محدد على

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قوانين الاستثمار وتنمية المشروعات الصغيرة" ص ٤٥ وما بعدها.

أسس موضوعية وكمية.

يحدد مقدار الربح والمصروفات العامة الواجبة الخصم بصفة إجمالية وعلى أساس المعلومات التي يقدمه المستورد أو من ينبيهه، بشرط أن تكون هذه المعلومات متسقة مع المعلومات المستمدة من مبيعات سلع من نفس الفئة أو النوع . وتشمل السلع من نفس الفئة أو النوع السلع المستوردة من نفس البلد الذي استوردت منه السلع التي يجري تقييمها فضلاً عن السلع المستوردة من بلدان أخرى. وتشمل عبارة (المصروفات العامة) التكاليف المباشرة وغير المباشرة لتسويق السلع محل التقييم.

وتكون القواعد المحاسبية والأعراف التجارية التي يسترشد بها في تطبيق أحكام هذه المادة هي القواعد المطبقة في مصر .

مادة ٢٦- إذا تعذر تحديد القيمة الجمركية للسلع المستوردة طبقاً لأحكام المواد السابقة تكون القيمة الجمركية هي القيمة المحسوبة طبقاً للعناصر الآتية:

أ- تكلفة أو قيمة المواد الداخلة في التصنيع وتكلفة التصنيع أو غيره من أعمال التجهيز التي دخلت في إنتاج السلع المستوردة.

ب- مقدار الربح والمصروفات العامة بما يعادل عادة الربح عن مبيعات السلع من ذات الفئة والذرع للسلع محل التقييم والمنتجة في بلد الإنتاج وعلى أن يقدر الربح والمصروفات العامة بصورة إجمالية.

ج- تكلفة أو قيمة النفقات الأخرى المتعلقة بالنقل والتأمين والشحن والتفريغ والمناولة.

وتكون القواعد المحاسبية والأعراف التجارية التي يسترشد بها في تطبيق أحكام هذه المادة هي القواعد المعمول بها في بلد

الإنتاج.

مادة ٢٧- إذا تعذر تحديد القيمة للأغراض الجمركية للسلع المستوردة طبقاً لأحكام المواد السابقة يتم تحديد القيمة باستخدام ذات الطرق المنصوص عليها في تلك المواد مع قدر من المرونة، وتعتبر الحالات التالية من المرونات التي يجوز تطبيقها وفقاً لأحكام هذه المادة:

أ - إذا لم توجد سلع مستوردة مطابقة أو مماثلة تم تصديرها إلى مصر خلال المواعيد المحددة بالمواد السابقة تستند القيمة الجمركية لسلع مستوردة مطابقة أو مماثلة تم تصديرها إلى مصر خلال ١٢٠ يوماً قبل أو بعد تاريخ تصدير السلع محل التقييم.

ب - إذا لم توجد سلع مطابقة أو مماثلة مستوردة من نفس المنتج للسلع محل التقييم يعتد بالقيمة الجمركية لسلع مطابقة أو مماثلة مستوردة من منتج آخر من ذات دولة المنشأ فإذا لم يوجد يعتد بالقيمة الجمركية لسلع مطابقة أو مماثلة مستوردة من دولة أخرى^(١).

ج - يجوز الاعتماد بالقيمة الجمركية التي تم تحديدها لسلع مطابقة أو مماثلة طبقاً لأحكام المادتين (٢٢) و(٢٣) من هذا القرار.

د - في حالة عدم وجود سعر بيع للسلع المستوردة محل التقييم أو المطابقة أو المماثلة بالسوق المحلي خلال التوقيعات المحددة بالمادة (٢٥) من هذا القرار ، يجوز أن تستند القيمة

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح الصيغ التجارية الحديثة - طبقاً لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩" ص ٩٦ وما بعدها.

الجمركية لسعر بيع الوحدة فى السوق المحلي خلال مدة لا تتجاوز ١٨٠ يوما من تاريخ الاستيراد.

ويجب إبلاغ المستورد بناءً على طلبه بالقيمة الجمركية بمقتضى أحكام هذه المادة وبالأسلوب المستخدم لتحديد كل قيمة

مادة ٢٨- لا يجوز تحديد القيمة الجمركية بمقتضى أحكام المادة السابقة على أساس:

أ- سعر بيع الوحدة المنتجة محلياً فى السوق المحلي.
ب- أى نظام يقضى بقبول أعلى القيمتين البديلتين للأغراض الجمركية

ج- سعر بيع السلع فى السوق المحلي لبلد التصدير أو بلد الإنتاج.

د- تكلفة الإنتاج بخلاف القيمة الحسابية التى حددت فى المادة (٢٦) من هذا القرار.

هـ- سعر التصدير إلى دولة غير مصر.

و- القيم الجمركية الدنيا أو القيم الجزافية.

مادة ٢٩- تمنح السيارات المستعملة التى ترد للاستعمال الشخصي أو الخاص اعتباراً من أول شهر أكتوبر لسنة الموديل خصماً مقداره (١٠%) من القيمة (فوب) وذلك حتى نهاية سبتمبر من العام التالي، وبشرط أن تكون مستوفاة للقواعد الإستيرادية.

وتمنح السيارات المشار إليها التى ترد بعد ذلك التاريخ خصماً مقداره (٥%) عن كل سنة تالية محسوباً اعتباراً من أول شهر أكتوبر من كل عام دون الإخلال بالخصم والشروط المشار إليها بالفقرة السابقة.

ولا يجوز أن تزيد نسب الخصم المنصوص عليها بالفقرتين

السابقين على ٥٠ ٪ .

مادة ٣٠- يلتزم المستورد أو من يمثله قانوناً بتقديم المستندات الآتية:

أ- إقرار القيمة بعد استيفاء بياناته مرفقا به فاتورة الشراء الأصلية معتمدة من الغرف التجارية وغيرها من المستندات المتعلقة بتكاليف ونفقات الشحن والتأمين وكافة المصاريف والأعباء المترتبة على استيراد البضاعة حتى تفرغها في ميناء الوصول، ويجب أن تتضمن فاتورة الشراء بيانات كاملة عن اسم البائع والمشتري، وإجمالي الثمن المدفوع فعلاً أو المستحق دفعه، والوصف الكامل للبضائع المستوردة وشروط التعاقد.

ب- العقود والمراسلات والإتمادات المستندية، وغيرها من المستندات اللازمة لإثبات صحة قيمة الصفقة التي تطلبها الجمارك إذا كان تحديد القيمة يتطلب ذلك^(١).

مادة ٣١- يجوز بناء على طلب المستورد الإفراج عن البضائع مع تقديم كفالة مالية بقيمة الضريبة الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم إذا كان تحديد القيمة كوعاء لهذه الضريبة يستغرق وقتاً لتقديم مستندات أو إيضاحات لأغراض التقييم.

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ - شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من مواد قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ومذكرته الإيضاحية وتقرير اللجنة المشتركة ومناقشات مجلس الشعب وأحدث أحكام محكمة النقض وتعليمات مصلحة الضرائب " ص ١٧ وما بعدها .

مادة ٣٢- تعامل السلطات كل معلومات سرية بطبيعتها أو قدمت على أساس السرية لأغراض التقييم الجمركي باعتبارها سرية تماماً ، ولا تقوم بالإعلان عنها دون تصريح محدد من الشخص أو الحكومة التي قدمت هذه المعلومات إلا بقدر ما قد يطلب افشاؤها في سياق إجراءات قضائية.

مادة ٣٣- للمستورد بناء على طلب مكتوب يقدم لرئيس الموقع الجمركي الحصول على تفسير مكتوب من الجمارك عن الكيفية التي تم بها تحديد القيمة الجمركية للسلع محل التقييم.

مادة ٣٤- للمستورد أو من ينبيه قانونا الحق في التظلم من قرار لجنة التقييم بالموقع الجمركي أمام مدير الموقع أو المدير العام أو رئيس الإدارة المركزية المختص وذلك قبل العرض على التحكيم.

مادة ٣٥- إذا كانت قيمة السلع الواردة محددة بالعملة الأجنبية فيتعين تحويلها إلى العملة المصرية وفقا لسعر الإقفال المعلن من البنك المركزي للعملات الأجنبية في آخر يوم عمل سابق على تاريخ تسجيل البيان الجمركي.

الباب الثاني

الإجراءات الجمركية

- قوائم الشحن (المانيفست) .
- البيانات الجمركية.
- التخليص الجمركي والمستخلصين.
- معاينة البضاعة وسحبها.

الفصل الأول

قوائم الشحن "المانيفست"

مادة ٣٦- يشترط في قوائم الشحن ما يأتي:

أ- أن تكون واضحة وموقعاً عليها من الربان (قائد وسيلة النقل) وموضحاً بها اسم وسيلة النقل وجنسيته ورقم الرحلة وتاريخها وأنواع البضائع وأن كانت ممنوعة وعدد الطرود وعلاماتها وأرقامها واسم الشاحن والمرسل إليه والموانئ التي شحنت منها.

ب- أن تتضمن أرقام الحاويات ومشمول كل حاوية وعدد الطرود وأرقام الأختام المضروبة عليها.

وعلى الربان تقديم قائمة الشحن للجمارك خلال ٢٤ ساعة من وصول وسيلة النقل على الأكثر بدون حساب أيام العطلات الرسمية على أن يتم ذلك بطريقة الكترونية في المواقع الجمركية الممكنة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور هذا القرار.

مادة ٣٧- يجوز قبول ملحق لقائمة الشحن عن بوالص واردة ضمن شحنة وسيلة النقل لكنها لم تدرج بقائمة الشحن، وذلك وفقاً للشروط الآتية:

أ- أن يقدم الملحق خلال ٢٤ ساعة من وصول وسيلة النقل مرفقاً به تبرير من الربان بأسباب عدم إدراج تلك البوالص بالقائمة.

ب- أن يكون الملحق موقعاً عليه من المسؤول بالتوكيل الملاحي ومختوم بخاتمه.

ج- أن ترفق به بوالص الشحن الأصلية أو صورتها محررة بتاريخ الشحن أو سابقة عليه.

د- ألا يكون قد تم فتح الطرود أو الحاويات.

- وفي حالة قبول ملحق قائمة الشحن تطبق عليه ذات القواعد المطبقة على القائم.

مادة ٣٨- على مصلحة الجمارك الاحتفاظ بقوائم الشحن

والأوراق المنصوص عليها في المادتين السابقتين لمدة خمس سنوات ، ويجوز أن يتم الحفظ بالطرق الالكترونية.

مادة ٣٩- على إدارات المنافستو استلام ومراجعة إخطارات بيانات قوائم الشحن والمستندات المرفقة والملاحق وتحديد ما يقع في الإجراءات من مخالفات والغرامات المترتبة عليها، ويجوز قبول قوائم الشحن مستنديا أو بالطرق الالكترونية.

مادة ٤٠- علي ربانة السفن وقادة الطائرات ووسائل النقل الأخرى أو من يمثلونهم تسليم البضائع الواردة وفقاً لمقاديرها المحددة بقوائم الشحن ، ويجوز بالنسبة الى البضائع (المنفرطة الصب) التجاوز عن النقص أو الزيادة بشرط ألا تجاوز ١٠% ، ولا تخضع هذه النسبة لأى غرامات ، ولا يجوز الإفراج عن الزيادة إلا بعد أداء الضرائب المستحقة عنها^(١).

مادة ٤١- تنتفي المسؤولية عن النقص الجزئي في البضائع المعبأة إذا كان ناشئاً عن ضعف العبوات أو ما تقتضيه أعمال الشحن أو النقل أو التفريغ من تسرب بعض المشمول، وذلك في حدود ٥% تحسب من مشمول كل طرد على حده .

كما تنتفي المسؤولية عن النقص في الحالات الآتية :

أ- إذا تم تقديم مستند صادر من التوكيل الملاحى يثبت عدم شحن البضائع الناقصة .

ب- إذا تم تقديم مستند صادر من ميناء وصول آخر يثبت أن البضائع الناقصة قد فرغت في هذا الميناء.

ج- إذا وردت السفينة وكانت أختام عنابرها سليمة بشرط عدم

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير في مصر والدول العربية" ص ٤٥ وما بعدها .

وجود مداحل أو مخارج أخرى غير المدخل الرئيسي لكل عنبر.

د- إذا وردت الحاويات بأختام سليمة وفقا لأرقامها الموضحة بسند الشحن.

هـ- إذا وردت الطرود بحالة ظاهرية سليمة يرجح معها حدوث النقص قبل الشحن.

وفي جميع الأحوال تنتفي المسؤولية عن النقص إذا كان ناشئا عن عوامل طبيعية أو قوة قاهرة.

ويجب تقديم مستندات تبرير النقص المشار إليها في البندين (أ) و(ب) من هذه المادة في ميعاد غايته ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء التفريغ .

مادة ٤٢- يكون ربابة السفن وقادة الطائرات ووسائل النقل الأخرى أو من يمثلونهم مسئولين مدنيا بالتعويض عن قيمة الضريبة الجمركية عن النقص غير المبرر وفقا لأحكام المادة السابقة ، ولا يجوز البدء فى اتخاذ أى إجراءات قانونية بشأنها إلا بعد انتهاء المدة المنصوص عليها فيها.

مادة ٤٣- تقبل البضائع الواردة أو الصادرة عن طريق البريد وفقا للاتفاقيات البريدية الدولية.

مادة ٤٤- يختص مدير المنافستو بإجراء أى تعديل للأخطاء الواردة فى قوائم الشحن قبل القيد بدفتر ٤٦ ك.م ، فإذا قدم طلب التعديل بعد القيد بهذا الدفتر كان الاختصاص فى إجراء التعديل لمدير الجمرك المختص بالتنسيق مع المنافستو إذا لزم الأمر.

مادة ٤٥- يجوز تصحيح الأخطاء المادية الواقعة فى اسم المستورد الوارد بقائمة الشحن بناءً على طلب يقدمه التوكيل الملاحى بشرط تقديم المستندات المؤيدة لصحة الاسم ،

كالفواتير أو الاعتماد المستندي وغيرها.
ويجوز تعديل الاسم بقائمة الشحن ، دون أن يعد ذلك من قبيل إغفال ما يجب إدراجه، في الحالتين الآتيتين :
أ- إذا كان اسم المستفيد بنكاً أو توكيلاً ملاحياً أو وكيلاً للشحن معتمداً لدى الجمارك أو شركة طيران أو وسيلة نقل أخرى بشرط أن تكون مستندات ملكية البضائع الواردة من الخارج باسم المعدل له.

ب- إذا كانت البوليصه وارده لأمر (To Order) بشرط أن تكون مستندات ملكية البضاعة الواردة من الخارج باسم المظهر له.

وإذا تضمن تعديل اسم المستورد في قوائم الشحن تنازلاً عن الملكية يتم تحصيل النسبة المقررة قانوناً تحت حساب الضريبة على النشاط التجارى والصناعى من كل من المتنازل والمتنازل إليه ما لم يكن أحدهما أو كلاهما معفى من هذه الضريبة^(١).

مادة ٤٦- يجوز تعديل العدد أو الوزن المدرج بقائمة الشحن طبقاً للشروط الآتية :-

أ- أن يقدم طلب التعديل من التوكيل الملاحى أو شركات الطيران ووكلاء الشحن المعتمدين لدى الجمارك وشركات النقل الأخرى مصحوباً بفاكس من الشاحن فى الخارج لتبرير الخطأ فى العدد أو الوزن قبل التسوية النهائية لشحنة وسيلة النقل أو قبل القيد بدفتر ٤٦ ك. م أيهما أسبق.

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " التعليق على قانون الضرائب على الدخل والفواتير والقرارات المعملة له - طبعة ٢٠٠٥ " ص ١٧ وما بعدها.

ب- أن يرفق بالطلب المشار إليه بولبصة الشحن وجميع المستندات المؤيدة لصحة العدد أو الوزن كالفواتير وبيان العبوة أو أى مستند آخر يثبت ذلك.

وبصدر قرار التعديل من مدير المنافستو مع مراعاة أحكام العجز والزيادة غير المبررة الواردة بهذه اللائحة.

مادة ٤٧- يجوز قبول طلبات التوكيلات الملاحية لتعديل الوجهة المحددة بقوائم الشحن فى الأحوال الآتية :

أ- إذا كان تعديل وجهة البضائع الواردة برسم الوارد النهائي إلى المناطق الحرة أو المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة مع تقديم موافقة هيئة الاستثمار أو هيئة المناطق الاقتصادية.

وبستثنى من ذلك الرسائل التي لم يتم تسجيل البيان الجمركي عنها، ويجوز بناء على طلب أصحابها تحويلها إلى رسم الوارد النهائي أو احد الانظمة الجمركية الأخرى فى حالة توافر شروطه أو إعادة شحنها إلى الخارج عن طريق الجمرك مباشرة.

ب- إذا كان تعديل وجهة البضائع الواردة برسم المناطق الحرة أو المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة إلى وارد نهائي مع تقديم موافقة هيئة الاستثمار أو المنطقة الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة بحسب الأحوال.

ج- إذا كان تعديل الوجهة للرسائل الواردة برسم الترانزيت إلى وارد نهائي والعكس قبل القيد بسجلات الجمارك .

وفى جميع الأحوال إذا تم التعديل بعد القيد بسجلات الجمارك يجب إلغاء البيان السابق.

مادة ٤٨- تتولى أقسام حركة الجمرك جرد المستودعات (المخازن والساحات) بدائرتها وفقاً لما يأتي :

أ- الجرد الكلي ويتم كل ثلاثة أشهر للمخازن وكل شهرين للساحات.

ب- الجرد الجزئي ويكون لمشمول طريق معين بالجشني شهريا.

ج- الجرد المفاجئ كلما كانت هناك ضرورة لذلك.

مادة ٤٩- يتبع الآتي بشأن إجراءات الجرد :

١ - يتم إعداد كشف بالموجودات من الشركة الخازنة في ذات يوم الجرد.

ب- تتولى لجنة تشكل من مأمور حركة ورئيس قسم حركة جرد الموجودات ومطابقتها على السجلات.

ج- يحرر تقرير بنتيجة الجرد ويرفع إلي مدير إدارة الحركة ، وفي حالة وجود نقص أو زيادة يرفع إلي مدير إدارة الجمرک المختص لتقدير الضرائب والرسوم المستحقة علي النقص أو الزيادة ، وتخطر الشئون القانونية لاتخاذ اللازم^(١).

مادة ٥٠: يجوز بناء على طلب صاحب الشأن تفريغ البضائع الواردة مباشرة على وسائل النقل في الحالات وبالشروط الآتية:

أ- رسائل المشاركة البحرية.

ب- البضائع بحكم طبيعتها من النوعيات الآتية:

١- سريعة التلف مثل اللحوم والدواجن والمجمدات.

٢- البضائع التي تتسبب في تلويث الأرصفة والمخازن أو تلويث غيرها مثل مسحوق الأعلاف.

٣- البضائع التي تنفرط عند تداولها بالتفريغ أو النقل مثل

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح ضريبة المبيعات" ص ٦٩ وما بعدها.

مجروش البلاستيك.

٤- البضائع الخطرة مثل الكيماويات والمفرقات.

ج- البضائع المنفرطة (الصب).

د- البضائع العارية الواردة دون عبوات.

هـ - الرسائل ذات العدد الكبير التي ترد في عبوات يمكن معاينة مشمولها بالعين المجردة بشرط:

١- تماثل العبوات.

٢- تجانس المشمول أو خضوعه لبند جمركي واحد.

و- بضائع تسليم صاحبه التي ترد في جوانات أو براميل بأعداد كبيرة .

مادة ٥١- لا يجوز تطبيق نظام التفريغ المباشر على وسائل النقل (من تحت الشبكة) على الرسائل الواردة من أصناف الفرز الثاني وما دونها، أو بواقي الأصناف والموديلات.

كما لا يجوز تطبيق هذا النظام على الأصناف التي ترد بأسعار متعددة إلا إذا أقر المستورد أو وكيله بقبوله حساب الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم على السعر الأعلى.

مادة ٥٢- يشترط لتطبيق نظام التفريغ المباشر (من تحت الشبكة) ، ما يأتي:

أ- أن يطلب صاحب الشأن أو من ينبيه ذلك، وأن يبين في طلبه مبررات سحب الرسالة طبقا لهذا النظام وفقا للبيان الجمركي، ويؤشر بذلك على إذن الإفراج.

ب- أن يتعهد صاحب الشأن أو من ينبيه، كتابة على البيان الجمركي بسداد الضرائب والرسوم الجمركية بالكامل وعدم المطالبة برد الرسوم عن أى عجز يظهر عند الصرف (مبدأ القبول بالعجز) .

ج- أن يوافق مديرو المجمعات الجمركية على سحب الرسائل وفقا للنظام المشار إليه.

د- أن تقدم المستندات اللازمة لتأمين الرسالة وإتمام الإجراءات الأولية عليها وصدر إذن الإفراج عنها.

هـ- استيفاء موافقات جهات الرقابة النوعية المختصة قبل الإفراج في حالة لزومها.

وتخضع البضائع التي يتقرر الإفراج عنها تحت هذا النظام لإجراءات الكشف والمعاينة والتحقق والوزن أولا بأول على ضوء طبيعة الصنف والعبوات وفقا للقواعد التي تحكم هذه الإجراءات.

وتتم معاينة هذه البضائع بمعرفة لجنة تشكل لهذا الغرض من مأمور تعريف ورئيس قسم تعريف، على أن يتم إثبات نتيجة المعاينة على البيان الجمركي، ويعتمد رأى اللجنة من مدير الجمرک المختص^(١).

مادة ٥٣- يجوز استيراد البضائع في الإرساليات أو الطرود البريدية تحت جميع الأنظمة الجمركية والإعفاءات، ويتم الإفراج عنها وفقا للإجراءات الآتية:

أ- يقوم الناقل بتسليم الطرود البريدية للمختصين بالبريد لنقلها من الدوائر الجمركية إلى جمارك البريد تحت الملاحظة الجمركية.

ب- يقوم المختصون بالبريد بفرز الإرساليات والطرود البريدية يوميا تحت الملاحظة الجمركية وتصنيفها وقبضها

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قوانين الجمارك ومشكلاتها العملية والترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك والنصوص العربية المقابلة لها" ص ٩٤ وما بعدها.

بالحاسب الآلي أو بالدفاتر.

ج- تقوم اللجنة الجمركية وفي حضور مندوب البريد فور تقديم الهيئة بيانات الطرود والإرساليات بإثبات الحالة الظاهرية للطرود ومعاينتها وتأمينها مع مراعاة الآتى:

١- إثبات نتيجة المعاينة وتحديد البند الجمركي والقيمة والضرائب والرسوم المستحقة على النموذج البريدي.

٢- تحرير محضر إثبات حالة في حالة وجود نقص أو زيادة أو اختلاف في مشمول الطرود عما هو موضح بالإقرار على النموذج البريدي أو المستندات المرفقة بالطرود.

٣- استيفاء موافقات الجهات الرقابية والأمنية إن وجدت.

٤- تحرير نماذج جمركية بدلا من النماذج البريدية في حالة طلب الإفراج عن الطرود أو الإرساليات البريدية تحت أى من النظم الخاصة أو الإعفاءات. أو كانت تمثل كميات تجارية أو تزيد على القيمة المحددة بلائحة القواعد المنفذة لأحكام قانون الاستيراد والتصدير.

٥- اعتماد النموذج البريدي من رئيس قسم التعريفه وبعد ذلك بمثابة الافراج الجمركى عن هذه الطرود .

د - يرسل البريد نموذج مجمع عن الإرساليات أو الطرود التى تم تسليم مشمولها لأصحاب الشأن لقيده بالحاسب الآلي أو بالدفاتر لحفظها بإدارة حفظ البيانات.

هـ- تقوم حسابات جمرك طرود البريد بتقيل قيودات طرود البريد في الإدراج الآلي أو دفتر قيد الطرود البريدية برقم القسمية.

مادة ٥٤- يتولى جمرك طرود البريد تحديد الضريبة الجمركية على أن يتم تحرير نموذج بريدي لكل طرد على حده، ولا يجوز تجميع الطرود في نموذج أو بيان جمركي

واحد لذات المتعامل أو بالنسبة للمستندات والخطابات.
مادة ٥٥- في حالة تظلم صاحب الشأن من الضرائب والرسوم المستحقة على الطرود والارساليات البريدية وامتناعه عن استلامها، يشكل مدير الجمر ك لجنة لإعادة النظر فى هذه الضرائب والرسوم، وذلك بعد نقل الطرد البريدي إلى المركز الرئيسي إذا كان بمكتب البريد الفرعى، فإذا انتهت اللجنة الى تخفيض الضرائب والرسوم المستحقة يخطر البريد بالضرائب والرسوم.

المستحقة بعد تعديلها، وفي حالة رفض التظلم يتم إخطار صاحب الشأن بقرار الرفض والأسباب التى يقوم عليها. فإذا رفض استلام الطرد يتعين على البريد إعادة التصدير أو تسليم الطرد للجمارك لإحالاته للمهمل فى حالة التنازل عنه أو انقضاء المدة القانونية لاستلامه^(١).

مادة ٥٦- يحظر إدخال النقد المصري والأجنبى أو إخراجهما عن طريق الرسائل أو الطرود البريدية.

مادة ٥٧- على مكاتب البريد توريد الضرائب والترسوم المستحقة على الطرود البريدية إلى الجمر ك طبقا للاتفاق المبرم بين مصلحة الجمارك والهيئة القومية للبريد.

مادة ٥٨- يجوز تصدير البضائع فى طرود بريدية أو إرساليات تحت كافة الأنظمة الجمركية، وذلك وفقا لما يأتى:

أ- أن يسجل الراسل البيانات المطلوبة بنموذج البريد الجمركي عن الإرساليات أو الطرود البريدية ، وبحسب الأحوال.

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " موسوعة شرح جرائم التهريب الضريبى " ص ٣٧ وما بعدها .

ب- أن تتولي الهيئة القومية للبريد عرض الإرساليات والطرود البريدية على الجمرک المختص لمعاينتها وتحديد الجهات الرقابية والأمنية التي يجب استيفاء موافقتها، والضرائب والرسوم في حالة استحقاقها وإتمام إجراءات التصدير وذلك كله بشرط عدم تجاوز الحدود القصوى لقيمة الإرساليات والطرود غير التجارية وفقا للائحة القواعد المبيدة لقانون الاستيراد والتصدير.

ويجوز بناء على طلب المرسل رد الإرساليات أو الطرود التي رفض المرسل إليه استلامها في الخارج أو ارتدت لعدم الاستدلال على عنوانه وذلك بعد التأكد من عدم فتحها. ولمصلحة الجمارك الحق في إحالة الطرود المرتدة التي تقاس أصحابها عن استلامها خلال أربعة أشهر من تاريخ وصولها بعد التأكد من إخطارهم بإحالتها إلى المهمل^(١).

الفصل الثاني

البيانات الجمركية

مادة ٥٩- يشترط لإتمام الإجراءات الجمركية والإفراج عن الرسائل المستوردة أو المصدرة القيد بسجل المتعاملين مع الجمارك على أن ترفق بمستندات الإفراج صورة من بطاقة المتعامل، ويستثنى من ذلك ما يرد للاستعمال الشخصي.

ولمدير الموقع الجمركي المختص السماح عند الاقتضاء بإجراء تسجيل مؤقت للمتعامل لحين استيفاء مستندات قيده بسجل المتعاملين، بشرط تقديمه البطاقة الضريبية وشهادة

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قانون التجارة المصري الجديد" - مجلد فاخر (الطبعة الثانية) " ص ٣٧ وما بعدها.

التسجيل بمصلحة الضرائب على المبيعات.

مادة ٦٠- يشترط للقيد في سجل المتعاملين مع الجمارك تقديم المستندات المبينة قرين كل حالة من الحالات الآتية:

أ - الاستيراد بقصد الاتجار:

١- البطاقة الضريبية.

٢- بطاقة القيد بسجل المستوردين.

٣- شهادة التسجيل بمصلحة الضرائب على المبيعات.

ب - الاستيراد بقصد الإنتاج:

١- البطاقة الضريبية.

٢- مستند صادر من جهة رسمية يثبت النشاط الانتاجي أو الصناعي أو الخدمي أو بطاقة الاحتياجات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

٣- شهادة التسجيل بمصلحة الضرائب على المبيعات.

ج- التصدير:

١- ما يفيد القيد بسجل المصدرين، إلا ما يستثنى بنص خاص.

٢- شهادة التسجيل بمصلحة الضرائب على المبيعات.

٣- البطاقة الضريبية.

د - التوكيلات الملاحية:

١- البطاقة الضريبية.

٢- ترخيص وزارة النقل أو أجهزتها.

٣- شهادة التسجيل بهيئة الميناء للعاملين داخل الميناء.

٤- مستند سداد التأمين النقدي (عشرة آلاف جنيه) لدى المنافستو المركزي .

هـ - الوكلاء والوسطاء التجاريون:

١- بطاقة القيد بسجل الوكلاء والوسطاء التجاريين.

٢- البطاقة الضريبية.

و - مكاتب الخدمات العلمية:

١- بطاقة القيد بسجل المكاتب والخدمات العلمية.

٢- البطاقة الضريبية.

ز - المتعاملون داخل نطاق الميناء.

ويجب على متعهدي التموينات والخدمات واصلاح السفن وغيرها من المنشآت البحرية ومتعهدي التوريدات البحرية وتجار مخلفات السفن وغيرهم من المتعاملين داخل نطاق الميناء تقديم المستندات الآتية:

١- مستند القيد بالهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية.

٢- مستخرج من السجل التجاري.

٣- البطاقة الضريبية.

٤- صورة ترخيص مزاولة المهنة أو النشاط من الجهة المختصة.

٥- شهادة التسجيل بهيئة الميناء للعاملين بداخل الميناء.

مادة ٦١- يجب تقديم بيان جمركي عن أية بضاعة قبل البدء في إتمام الإجراءات ولو كانت هذه البضاعة معفاة من الضرائب الجمركية على أن يكون موضحاً به كافة البيانات والعناصر التي تمكن من تطبيق الانظمة الجمركية واستيفاء الضرائب في حالة استحقاقها^(١).

مادة ٦٢- مدة صلاحية البيانات الجمركية للإفراج ستة أشهر أو انقضاء مدة المهمل أيهما أقرب، تبدأ من تاريخ تسجيلها

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير في مصر والدول العربية" ص ٤٥ وما بعدها .

بالسجلات الجمركية ، إلا إذا كانت هذه البيانات محل منازعة جمركية منظورة أمام لجان التحكيم أو المحاكم أو كانت محل دراسة ففي هذه الحالة تنتهي صلاحيتها بمضي شهر من تاريخ انتهاء التحكيم أو الدراسة أو الفصل في النزاع .
 مادة ٦٣- يجب أن يرفق بالبيان الجمركي المقدم عن البضائع الواردة المستندات الآتية:

- أ- بطاقة التعامل مع الجمارك.
- ب- ادس التسليم الملاحى، ويستثنى من ذلك الإفراج المسبق.
- ج- بوليصة الشحن أو صورة منها بالنسبة للإفراج المسبق.
- د- موافقة الجهة الرقابية أو الأمنية المختصة حسب الأحوال.
- هـ - الفاتورة التجارية.

و - بيان العبوة أو بيان الوزن.
 ز - شهادة المنشأ فى حالة المطالبة بإعفاء أو تفضيل جمركى واية حالات أخرى وفقا لللائحة القواعد المنفذة لأحكام قانون الاستيراد والتصدير.

مادة ٦٤- يجب أن يرفق بالبيان الجمركى المقدم عن البضائع المصدرة المستندات الآتية:

- أ - بطاقة التعامل مع الجمارك.
- ب - ادس الشحن فى حالة توافره.
- ج - الفواتير.
- د - بيان العبوة.

هـ- موافقة الجهة الرقابية أو الأمنية المختصة حسب الأحوال.
 مادة ٦٥- يتم تسجيل البيان الجمركى لدى الجمارك برقم مسلسل بعد التحقق من أنه مقدم من صاحب الشأن أو من ينوب عنه ، ومن استيفائه للبيانات المقررة، ويتبع الآتى:-

أ- يتم تخصيص دفتر ٤٦ ك.م لكل نظام من النظم الجمركية

سواء وارد أو صادر.

ب- يمسك بكل مجمع دفتر طوارئ يستخدم في حاله تعطل الحاسب الآلى، تدرج به البيانات برقم مسلسل طوارئ خاص بكل مجمع ، وتتم الإجراءات يدويا بعد القيد بدفتر حوادث المجمع وصنوبر تعليمات مدير المجمع بذلك.

ويجب بعد عودة العمل بالحاسب الآلى إدراج بيانات دفتر الطوارئ بالحاسب الآلى، ويقفل دفتر الطوارئ برقم مسلسل ٤٦ ك. م الاصلى.

مادة ٦٦- يتعين قيد البيان الجمركى بدفتر ٤٦ ك. م بالجمرك المخزن بدالثرته الرسالة وفقا لقوائم الشحن الواردة له، ويستثنى من ذلك نظام الإفراج المسبق والمراكز الجمركية المتقدمة.

وتتم الإجراءات الآلية بمعرفة مقدم البيان الجمركى وفقا لما يأتى:-

أ- إدراج البيانات بالحاسب الآلى:

يقوم صاحب الشأن (أو من ينبيه) بإدراج بيانات البيان الجمركى بالحاسب الآلى من خلال إحدى طرق الربط الإلكترونية وبصفة خاصة^(١) :

- النهاية الطرفية بمكتب المستورد ، أو من ينبيه ، أو شركات التخليص الجمركى المرتبطة بالنظام الآلى للجمارك
- مركز خدمة العملاء بالقطاعات الجمركية التنفيذية .
- الشركات اللوجستية المطورة والمتصلة بشبكة الحاسب الآلى لمصلحة الجمارك.

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة مراد للتعريف الجمركية".

ويراعى إدراج بيانات الإقرار الجمركي كاملة، وإدراج البيانات السعرية طبقا لاتفاقية منظمة التجارة العالمية لكل صنف من واقع الفواتير تفصيلا بالعملة الأجنبية.

وفي جميع الأحوال يكون إدراج البيانات مسئولية صاحب الشأن، وفي حالة تقديم الإقرار بمعرفة مندوب عن صاحب الشأن يجب أن يكون من المستخلصين المعتمدين من الجمارك.

ب- استيفاء رأي الجهات الرقابية والأمنية في حالة وجوب العرض على هذه الجهات.

ج- تجهيز ملف الإقرار الجمركي بمعرفة صاحب الشأن، بعد طباعة الإقرار المميك ، وذلك بإرفاق هذا الإقرار مع المستندات المطلوبة، وصورتين ضوئيتين من كل مستند.

د- تقديم ملف الإقرار (الإقرار المميك - المستندات المطلوبة) إلى شباك الاستقبال في جمرك الإقراج ، مقابل إيصال استلام.

مادة ٦٧- على الموظف المختص عند تقديم ملف البيان الجمركي للقيد بدفتر ٤٦ ك.م التأكد من توقيع الشخص الذي سيقوم بإنهاء الإجراءات عن الرسالة بعد التحقق من رخصته وتوقيعه على القيمة المقر عنها بمعرفته على البيان بصورة منفردة، والتأكد من استيفاء البيانات ومراجعة كافة المستندات.

ويتم إثبات رقم القيد بدفتر ٤٦ ك.م والجمرك والتاريخ في مكانه بغلاف الملف وعلى جميع مستندات الرسالة المقدمة وخاصة الفواتير وقوائم التعبئة التي تسلم لصاحب الشأن.

وعلى الجمرك ختم جميع المستندات المرفقة بالبيان.

مادة ٦٨- يجوز تعديل الإيضاحات الواردة في البيان

الجمركى التى تمكن من تطبيق الأنظمة الجمركية واستيفاء الضرائب عند الاقتضاء بعد تقديمه للجمارك وقيدته بدفتر (٤٦ ك.م) إذا تقدم صاحب الشأن بعذر مقبول قبل تحديد الطرود للمعائنة، كما يجوز تعديل الأخطاء المادية الواردة فى هذا البيان فى أى مرحلة من مراحل الإفراج.

وفى جميع الأحوال لا يجوز إجراء أى تعديل فى البيان الجمركى إلا بناء على قرار كتابي من مدير الجمرك.
مادة ٦٩- يراعى عند تقديم البيانات الجمركية للإفراج عن بضائع من الدوائر الجمركية ما يأتى :

أ- فى حالة تقديم بطاقة المتعاملين مع الجمارك لا نطلب المستندات المقيدة بها.

ب- أن تكون المستندات المقدمة للجمارك أصلية عدا الإفراج المسبق.

ج- ألا يشترط تقديم بيان العبوة عدا حالة الإفراج المسبق والإفراج من المراكز الجمركية المتقدمة إذا كان مشمول الرسالة بضائع منفردة (صب) أو إذا كانت الفاتورة تشتمل على بيانات العبوة أو تشتمل على أصناف متماثلة داخل عبوات متماثلة^(١).

د- لا يجوز وزن الأصناف الوارد سعرها بالفواتير بالوحدة وليس بالوزن.

هـ- عدم الكتابة يدوياً إلا فى حالة الضرورة وفى المكان المخصص لذلك.

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة مصطلحات الجات ومنظمة التجارة العالمية" إنجليزي - فرنسي - عربي " (الطبعة الثانية) ص ٥٥ وما بعدها.

- و- عدم تكرار ما تم إنجازه إلكترونياً بالطريقة اليدوية.
- ز- أن يكتب الاسم ثلاثياً بجانب التوقيع.
- ح- عدم الإفراج وفقاً لنظامين جمركيين مختلفين في بيان جمركي واحد.
- ط- إذا طلب صاحب الشأن صرف مشمول البوليصا الواحدة بنظامين جمركيين مختلفين فيجب قبل إدراج البيانات بالحاسب الآلي وترقيمه بدفتر ٤٦ ك.م التقدم للمنافستو المركزي بطلب تجزئة البوليصا، ويتم الإفراج عن مشمول كل نظام ببيان جمركي منفصل ويجوز التمتع بالتخفيضات المقررة لصناعات التجميع عند الافراج بنظام الدروباك.
- ى- لصاحب الشأن أو من ينوبه قبل القيد بدفتر ٤٦ ك.م ضم أكثر من بوليصا شحن على أن تكون واردة على نفس وسيلة النقل ، ولصاحب شأن واحد، ومخزنه في نطاق جمركي واحد ، على أن يتم توضيح أرقام تلك البوالص ببيان الوارد المقدم .
- الفصل الثالث

التخليص الجمركي والمستخلصين

- مادة ٧٠- لا يجوز مزاوله مهنة التخليص على البضائع الخاصة بالغير إلا بعد الحصول على ترخيص من مصلحة الجمارك ويكون هذا الترخيص لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد وفقاً للقواعد الموضحة بهذه اللائحة.
- وينتهي العمل بالترخيص إذا لم يتم تجديده قبل نهاية مدته، ويجوز بناء على طلب المستخلص إعادة قيده بشرط توافر شروط الترخيص بمزاولة المهنة المنصوص عليها في هذه اللائحة.

- مادة ٧١- مع عدم الإخلال بالمراكز القانونية للمستخلصين الجمركيين الذين سبق الترخيص لهم بمزاولة المهنة قبل العمل

بهذه اللائحة.

يشترط فيمن يزاول مهنة التخليص الجمركي علي البضائع وفقا لحكم المادة السابقة ما يأتي:

أ- أن يكون متمتعاً بجنسية جمهورية مصر العربية
ب- أن يتخذ له مكتباً مستقلاً.

ج- أن يكون حاصلاً علي مؤهل عال.

د- ألا يقل سنه عن ٢١ سنة.

هـ- ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جنائية أو جنحة مخلة بالشرف أو في إحدى جرائم التهريب الجمركي ما لم يكن قد رد إليه اعتباره، ويثبت ذلك بتقديم صحيفة الحالة الجنائية.

و- ألا يكون قد سبق فصله من الخدمة في الحكومة أو الهيئات العامة أو سبق شطب اسمه من جدول المستخلصين الجمركيين لسبب مخل بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد مضى علي ذلك خمس سنوات.

ز- أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية أو أعفي منها.

ح- أن يحضر الدراسات التدريبية التي تعدها المصلحة وأن يجتاز بنجاح في نهايتها امتحان الصلاحية لمزاولة المهنة . ويعفى العاملون السابقون بمصلحة الجمارك الحاصلون علي مؤهلات عليا من حضور الدراسات التدريبية بشرط اجتياز امتحان الصلاحية المشار اليه^(١) .

ط- تقديم بطاقة ضريبية

مادة ٧٢- يقدم طلب مزاولة مهنة التخليص الجمركي علي النموذج المعد لذلك مرفقاً به الشهادات والمستندات المثبتة

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح ضريبة المبيعات" ص ٦٩ وما بعدها.

لتوافر الشروط المنصوص عليها بالمادة السابقة.

بالنسبة للأشخاص الاعتباريين :

يجوز الترخيص للأشخاص المعنوية بالشروط التالية:

أ- تقديم السجل التجارى.

ب- أن يكون للشركة مقراً مستقلاً.

ج- ألا يمارس عمليات التخليص إلا من ينطبق عليهم شروط المادة السابقة.

مادة ٧٣- يودع كل مكتب تخليص جمركي تأمينا نقدياً بمصلحة الجمارك مقداره خمسة آلاف جنيه، يجوز للمصلحة الخصم منه وفاء لما يستحق على المكتب من غرامات وتعويضات عن المخالفات التى تقع منه أو من المستخلصين التابعين له ولتعويض المصلحة عما قد يقع منهم أو بسببهم من الأضرار أثناء القيام بأعمال التخليص، على أن يستكمل هذا المبلغ بقيمة ما يتم خصمه من غرامات أو تعويضات.

مادة ٧٤- على المستخلص الجمركي مراعاة ما يأتى:

أ- إمساك سجل خاص مسلسل يختم بخاتم مصلحة الجمارك تقيد به الرسائل التى يتولى التخليص عليها بأرقام سلسلة مع إثبات رقم البيان الجمركي ورقم وتاريخ القسيمة الجمركية الخاصة ، ويلتزم بتقديمها للجمارك عند طلب مراجعتها.

ب- أن يسلم عمله بياناً تفصيلياً موقعاً عليه ومختوماً بخاتم المكتب بالمصاريف وأجر التخليص والضرائب والرسوم المسددة.

ج- أن يحتفظ بهذا السجل والمستندات لمدة خمس سنوات.

مادة ٧٥- يجوز للوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة ووحداتها الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام وما فى حكمها والسفارات والشركات التجارية والإنتاجية التخليص

الجمركى على بضائعها بواسطة العاملين فيها. بشرط حصولهم على دورة التخليص الجمركى، وذلك بناء على تفويض كتابى منها، ولمصلحة الجمارك الحق فى الاعتراض على أى منهم وإخطار الجهة التابع لها بأسباب الاعتراض.

مادة ٧٦- تشكل بكل إدارة مركزية هيئة تأديبية تتولى مساءلة المستخلصين عن المخالفات التى تقع منهم التى تحال إليها، برئاسة مدير عام يختاره رئيس الإدارة المركزية المختص، وعضوية كل من:

- أ- مدير الشؤون القانونية (عضوا)
 - ب- مندوب عن المستخلصين يختاره رئيس الادارة المركزية المختص (عضوا)
- وتصدر الهيئة قراراتها بأغلبية الآراء على أن تكون مسببة.
- مادة ٧٧- يجوز للهيئة التأديبية توقيع أى من الجراءات الآتية:

- أ- الإنذار.
 - ب- الإيقاف لمدة لا تزيد على ستة أشهر عن المخالفة للمرة الأولى وتضاعف العقوبة فى حالة تكرار ارتكاب المخالفة خلال ثلاث سنوات^(١).
 - ج- إلغاء الترخيص.
- ولا تكون توصية الهيئة نافذة إلا بعد تصديق رئيس مصلحة الجمارك ، وله خفض الجزاء وتكون قراراته واجبة التنفيذ ونهائية.

(١) أنظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قانون ضريبة الدمغة" ص ٦٦ وما بعدها.

مادة ٧٨- لا يجوز توقيع أى من الجزاءات التأديبية المنصوص عليها فى المادة السابقة على المستخلص الجمركى إلا بعد التحقيق معه وسماع دفاعه بمعرفة الجمارك.

ولوزير المالية فى حالة ارتكاب المستخلص الجمركى مخالفة جسيمة وقف الترخيص الممنوح له إلى حين انتهاء الهيئة من اصدار توصياتها والتصديق عليها .

مادة ٧٩- يتولى مدير الجمرك الذى وقعت فى دائرته المخالفة تبليغ الجزاءات الموقعة على المستخلصين للإدارة المركزية للبحوث الاقتصادية والتعريفات لقيدها فى السجلات وإعلام كافة القطاعات الجمركية بها.

مادة ٨٠- يلغى الترخيص الممنوح للمستخلص فى حالة صدور حكم نهائى ضده فى جنابة أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة أو فقد أحد شروط الترخيص بمزاولة المهنة.

مادة ٨١- يجوز استخراج تراخيص للفئات التالية طبقاً للأحكام المبينة قرين كل منها^(١) :

١ - مساعد مستخلص:

ويصدر الترخيص لمكاتب التخليص العمومية بالعدد المناسب لحجم عملها. ويتم استخراجها دون التقيد بالشروط المقررة، ويقتصر عمل المساعدين على الأعمال المساعدة للمكتب ولا

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح قوانين الضرائب والمحاسبة والمراجعة القانونية - ٤ أجزاء - وتتضمن شرح قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والتشريعات السابقة عليه وتشريعات المحاسبة والمراجعة وتطبيقات المحاكم بشأنها" عدد الصفحات ٥٩٨٤ صفحة - الجزء التمهيدي ص ٨٧ وما بعدها .

يحق لهم التواجد فى مراحل الكشف والنشئين.

ب- المستخلص التابع لمكتب:

وتسري عليه شروط استخراج رخصة المستخلص العمومي عدا شرط تأسيس مكتب وشرط سداد التأمين. ويعمل المستخلص التابع لمكتب المستخلص العمومي من خلال المكتب ويقتصر عمله على عملاء المكتب التابع له فقط.

ج- المندوب:

تقدم طلبات استخراج بطاقات المندوبين لإدارة أو أقسام شئون المستخلصين مرفقا بها المؤهل الدراسي وتفويض من الجهة أو الشركة التابع لها بالموافقة على استخراج البطاقة.

مادة ٨٢- يكون إصدار مصلحة الجمارك لتراخيص التخليص على البضائع وفقا للنماذج الخاصة بذلك .

الفصل الرابع

معاينة البضاعة وسحبها

مادة ٨٣- لا يجوز معاينة وفحص الرسائل الواردة للبلاد بمعرفة أى من الجهات المعالجة بالموائى المختلفة قبل بدء الإجراءات الجمركية وفى وجود مندوبي الإدارة الجمركية.

وفى حالة وجود إخباريات أو معلومات لدى أى جهة أمنية يتم التقدم بها للجمارك .على أن يتم التحقق منها أثناء إتمام إجراءات الفحص والمعاينة بالجمرك المختص.

مادة ٨٤- تتولى الإدارة العامة للمخاطر بمصلحة الجمارك تحديد معايير الانتقاء والمعاينة وتخزينها بالحواسب الآلية وتحديثها.

مادة ٨٥- يتولى الجمرك المختص فحص المستندات وتحديد مسارات الإفراج (أخضر - أصفر - أحمر) وفقا لمعايير قواعد المعلومات بالحواسب الآلية، وعلى مدير التعريف

المختص تحديد المسارات يدويا في حالة توقف الحاسب الالى.

مادة ٨٦- تنشأ بمصلحة الجمارك ادارة لخدمة كبار العملاء تتولى تيسير وسرعة الافراج عن الرسائل الواردة لهم وفقا للشروط والقواعد التى يصدر بها قرار من رئيس مصلحة الجمارك.

مادة ٨٧- يراعى اتباع ما يلي بشأن اساليب المعاينة للأغراض الجمركية:

١- الحد الأدنى لنسبة الكشف لأي رسالة بما فى ذلك قطع غيار السيارات ١٠٪ من عدد طرود الرسالة بشرط أن تقدم الفواتير وقوائم التعبئة المعتمدة وأن تشتمل على الماركات أو العلامة التجارية ورقم الصنف وغيرها من المراقيم والعلامات والحروف التى تعدد الصنف.

ويجوز لمدير التعريفه المختص تخفيض هذه النسبة فى حالة الرسائل الكبيرة العدد أو القابلة للكسر إذا كانت عبواتها متجانسة ، وفي حالة عدم تقديم قوائم التعبئة المستوفاة للشروط المشار إليها يتم جرد الرسالة بالكامل وإثبات العلامات والمراكات والمرافيم التى تحدد الأصناف ، كما يتم هذا الإجراء فى حالة اختلاف محتويات الطرود عن كشوف التعبئة المستوفاة للشروط، وذلك بناء على عرض من اللجنة الجمركية^(١).

ب- نسبة الكشف للبضائع الواردة للأجهزة الحكومية وما فى

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة مراد لضريبة المبيعات - طبقا لأحدث التعديلات (الطبعة الأولى ٢٠٠٥)

- حكمها (١%) من المشمول بشرط تقديم قوائم تعبئة.
- ج- يتم كشف الرسائل المستعملة والأستوكات والمرجع بالكامل (الجرد التفصيلي).
- د- فتح كافة طرود الرسالة وجردها تفصيلا يكون إلزاميا في الأحوال الآتية:

- ١- توافر معلومات جدية بوجود مخالفة في الرسالة.
 - ٢- ورود الطرود خالية الماركات والعلامات التجارية المطبوعة عليها ضمن الرسالة أو كانت هذه العلامات باليد.
 - ٣- إذا خالف مشمول أحد الطرود التي يتقرر انتخابها للفتح من الرسالة البيانات الواردة في المستندات المقدمة.
 - ٤- إذا لم يسبق جرد الطرود غير السليمة تفصيلا عند الاستلام.
- هـ- يكتفي بمعاينة البضائع العارية (المنفرطة وتلك التي تتحدد قيمتها بالوزن) إذا كان المشمول ظاهرا للعين المجردة.
- وفي جميع الأحوال يجب ألا تخل هذه القواعد بنظام السحب المباشر.

مادة ٨٨- في حالة الإفراج عن البضائع والأشياء الواردة برسم إعادة التصدير تحت أى من النظم الجمركية فإنه يتعين عند كشف ومعاينة هذه الواردات التدقيق في التوصيف بحيث يكون ناهيا للجهالة.

مادة ٨٩- يجب إخضاع الرسائل التالية لمحطات الكشف بالأسعة:

- أ- رسائل الترانزيت الواردة برسم المناطق الحرة العامة.
- ب- الرسائل التي تحوى صنفا واحدا وطرودها متماثلة.
- ج- الرسائل التي يرى الجمرك المختص أهمية فحصها

بالأسعة ، على أن توضح الأسباب على البيان الجمركي
بمعرفة مدير الجمرك أو من ينوب عنه.
مادة ٩٠- تتبع الإجراءات الجمركية التالية على الوارد
النهائي :

أولاً : إدراج البيانات بالحاسب الآلي :

أ- يتم إدراج البيانات بمعرفة صاحب الشأن أو من يمثله
قانوناً بأحد طرق الربط الالكترونية بالنظام الآلي بمصلحة
الجمارك.

ب- يقدم ملف البيان المميكن بشباك الاستقبال بالجمرك
المختص ، يحتوي على البيان الجمركي المميكن والمستندات
المطلوبة حسب الغرض من الاستيراد.

ج- يسلم لمقدم البيان إيصال بعد استيفاء توقيعه على البيان
التميكن ومراجعة المستندات المرفقة.

د- يتم تحديد مسار الإفراج (أخضر - أصفر - أحمر) وترقيم
مستندات الملف بالخرامة الآلية برقم البيان الجمركي .

هـ- ختم غلافه الملف بتاريخ وساعة تقديمه^(١) .

ثانياً : في حالة الإفراج عن الرسالة بالمسار الأخضر يتبع ما
يأتي:

أ- يحال الملف إلى اللجنة المختصة لمراجعة البيانات
الموضحة بمعرفة صاحب الشأن على الإقرار للتأكد من إدراج
معدلات الفاتورة بالكامل ومراجعة بيان العبوة مع الفاتورة

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة البنوك طبعا
لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي المصري رقم ٨٨ لسنة
٢٠٠٣ وقانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ المعدل بالقانون
رقم ١٥٨ لسنة ٢٠٠٣" ص ١٢٠ وما بعدها.

واستيفاء النواحي الإستيرادية.

ب- في حالة وجوب عرض الوارد علي جهات رقابية أو أمنية يختم البيان بخاتم استيفاء النواحي الرقابية قبل الصرف ويسلم لصاحب الشأن نسخة جهات العرض مرفقا بها صور طبق الأصل من الفاتورة وبيان العبوة وبعد استيفاء موافقة هذه الجهات تقدم نسخة جهات العرض موضحا بها الموافقات المطلوبة.

ج- إحالة الملف إلي الحسابات لاتخاذ ما يأتي:

١- إضافة أي رسوم لم تدرج بالحاسب الآلي .
٢- أداء صاحب الشأن أو من ينفيه للضرائب والرسوم بأحد طرق السداد المقبولة جمركيا.

د- تقديم صاحب الشأن أو من ينفيه قسائم سداد الضرائب والرسوم لموظف الحاسب الآلي للتأكد من سداد الضرائب والرسوم .

هـ- يسلم لصاحب الشأن أصل إذن الإفراج مرفقا به صورة طبق الأصل للفاتورة وإذن التسليم وبيان العبوة موضحا به "لا مانع من الصرف" مقابل إعادة الإيصال السابق استلامه وترسل صورة أذن الإفراج بعد ختمها بخاتم شعار الجمهورية ويرسل إخطار للشركة الخازنة (في حالة الربط الالكتروني) وتصرف الرسالة.

وفي جميع الأحوال لمدير الجمرك لأسباب مبررة إن يحول مسار الإفراج من أخضر إلي أحمر.

ثالثا : في حالة المسار الأصفر يعاد الملف لصاحب الشأن لاستيفاء المستندات المطلوبة.

رابعا : في حالة الإفراج بالمسار الأحمر يتم الآتي :

أ- يخطر صاحب الشأن بموعد ومكان المعاينة.

ب- يوزع ملف البيانات الجمركية على لجان التثمين للقيام بالآتي :

١- مراجعة القيمة طبقا لقواعد التقييم الموضحة بهذه اللائحة والتأكد من إدراج كافة بيانات الفاتورة بالبيان المميك.

٢- مراجعة البند الجمركي طبقا للتعريف الجمركية ومطابقته لتوصيف صاحب الشأن للصنف.

٣- التأكد من إدراج كافة مفردات الفاتورة بالحاسب الآلي سواء بالنسبة للكميات أو الأصناف أو سعر الوحدة.

٤- مراجعة المستندات الإستيرادية والتأكد من استيفائها.

٥- ختم البيان بـ "استيفاء الجهات الرقابية والأمنية والمعاينة والمطابقة قبل الصرف" وذلك في حالة وجوب العرض على هذه الجهات، وفي حالة عدم وجوب العرض عليها يختم البيان بـ "تمت المعاينة والمطابقة قبل الصرف".

ج- يعتمد رئيس قسم التعريف قرار اللجنة و يحدد أسماء لجنة المعاينة (مأمور التعريف مأمور الحركة) أليا أو يدويا.

د- يقوم صاحب الشأن أو من ينيبه بأدلة الضرائب والرسوم المقررة ويقدم لشباك الاستقبال بما يفيد السداد ويسلم لصاحب الشأن أصل إذن الإفراج مرفقا به صورة طبق الأصل من الفاتورة وإذن التسليم مقابل استرداد الإيصال المسلم له عند تقديم الملف وصورة إذن الإفراج للجمرك ، ثم يتوجه بعد ذلك لمكان التخزين المعاينة والمطابقة واستيفاء موافقة الجهات الرقابية والأمنية^(١).

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير في مصر والدول العربية " ص ٤٥ وما بعدها .

هـ - تتواجد لجنة المعاينة والمطابقة الجمركية (مأمور التعريف - مأمور الحركة) في مكان التخزين في الموعد المحدد وفي وجود صاحب الشأن أو من ينبيه، وذلك لمطابقة النسبة المطلوب مطابقتها على الفاتورة أو بيان العبوة، على أن تتم الإجراءات الجمركية والرقابية في آن واحد بالتنسيق مع الجهة الرقابية أو الأمنية المختصة.

و- يبلغ صاحب الشأن في حالة وجود ملاحظات أو طلب مزيد من المستندات لاستيفائها.

ز- في حالة الاختلاف يتم الجرد التفصيلي للجميع وتحرر استمارة جرد، ويكون مأمور الحركة هو المختص بمراجعة الكميات وحصر الاعداد وتوضيح المراقم ويختص مأمور التعريف بالمعاينة والتوصيف الفني للصنف.

ح- في حالة المطابقة واستيفاء موافقة جهات العرض يقوم مأمور التعريف بختم أصل وصورة إذن الإفراج بلا مانع من الصرف ويوقع بالمطابقة من اللجنة الجمركية في المكان المخصص لذلك على البيان المميكّن دون الحاجة لكتابة المعاينة أو تحرير استمارة جرد، ويقوم الجمرك بإرسال الصورة لباب الصرف وتسليم الأصل لصاحب الشأن.

ط- وفي حالة عدم المطابقة يلغى أصل إذن الإفراج بوضع أكلاشية "عدم المطابقة" ويتم سحبه من صاحب الشأن وتحرر مذكرة بالاختلاف لإعادة الإجراءات حسب الوارد الفعلي واتخاذ الإجراءات القانونية بواسطة مدير إدارة الجمرك.

مادة ٩١- لصاحب الشأن أو من ينبيه طلب تجزئة صرف كل بوليصة على حدة مع مراعاة ألا يترتب على التجزئة إعفاء أو تخفيض من الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم أو تجزئة الطرد الواحد.

مادة ٩٢- تتم الإجراءات الجمركية على الواردات في حالة تجزئة البوليصة على النحو الآتي:

أ- يحرر بيان جمركي بكامل المشمول تدرج به بيانات البوليصة بالكامل بالحاسب الآلي بدفتر ٤٦ ك.م ، باسم المستورد الموضح اسمه بالمنافستو وتتم المعاينة والمطابقة واستيفاء تأشيرات الاتفاقيات وموافقة الجهات الرقابية والأمنية أن وجدت .

ب- يتقدم صاحب الشأن أو من ينفيه بطلب للسحب الجزئي لمشمول البوليصة يتضمن بيان عدد الطرود المطلوب سحبها وأرقامها من أصل وصورتين، وفي حالة الموافقة يحرر بيان جمركي بالمشمول الجزئي على ألا تزيد التجزئة على ثلاث مرات، ولرئيس الإدارة المركزية المختص الاستثناء من ذلك لأسباب مبررة.

ج- تقوم اللجنة الجمركية بتحديد الضرائب والرسوم المستحقة على الكميات المطلوب سحبها، وذلك طبقا لسعر الصرف المعن في تاريخ القيد بدفتر ٤٦ ك.م على البيان الجمركي، والبند الجمركي المطبق عند الإفراج^(١) .

د- ترسل صورة الطلب إلى إدارة الحركة لمراجعة الطرود وأرقامها والصورة الثانية إلى قسم الأرصدة لخصمها من رصيد البوليصة.

هـ- يحرر أصل وصورة إذن الإفراج بالكميات المراد صرفها وتخصم من البيان الجمركي ، ويتم ترقيم إذن الإفراج بأرقام جانبية من رقم ٤٦ ك.م .

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة مراد للتعريفات الجمركية".

و- بعد أداء الضرائب والرسوم وخصم الكميات المنصرفة من مشمول البيان الجمركي الأصلي يسلم لصاحب الشأن إذن الإفراج الجزئي بمرفقاته وصورة طبق الأصل من طلب السحب موضحا به عدد الطرود وأرقامها، وتحفظ هذه المستندات بقسم الإجراءات مع إثبات رقم قسيمة السداد وتاريخها على البيان الأصلي وصورة من إذن الإفراج.

على أن يراعى صرف الجزء الأخير على البيان الأصلي، وترفق به كافة المستندات الأصلية.

مادة ٩٣- يجوز بناء على طلب صاحب الشأن إجراء معاينة البضائع المستوردة ذات الطبيعة الخاصة ولأسباب مبررة خارج الدائرة الجمركية وفقاً للإجراءات الآتية:

أ- موافقة رئيس مصلحة الجمارك أو رؤساء القطاعات الجمركية على هذا الإجراء.

ب- تشكيل لجنة جمركية بعد سداد عوائد الانتقال المقررة.

ج- تحرير بيان جمركي عن البضاعة وتقدير الضرائب والرسوم المستحقة من واقع المستندات وتسدد بصفة أمانة.

د- تنقل الطرود المراد معاينتها بعد وضع السيول الجمركية عليها بجانب السيول الملاحي إن وجد تحت رقابة وإشراف الجمرك إلى مقر الجهة أو المصنع لحين إجراء المعاينة.

هـ- تقوم اللجنة الجمركية بفض الأختام والسيول الجمركية ومعاينة ومطابقة الرسالة على المستندات وتسوية الأمانة إلى قطعي وتحصيل الفروق إن وجدت.

مادة ٩٤- تتبع الإجراءات الجمركية التالية على الوارد النهائي في حالة الإفراج المسبق :

أولاً : قبل وصول البضاعة:

أ- يتقدم صاحب الشأن أو من ينوبه بطلب لإتمام الإجراءات

بنظام الإفراج المسبق مرفقا ما يثبت شحن البضاعة من الخارج.

ب- في حالة وجود مخالفة استيرادية تتم الاجراءات بجمرك الوصول وتلغى الاجراءات المتخذة بمركز الافراج المسبق.

ج- يحرر بيان جمركي بمركز الإفراج المسبق بعد استيفاء المستندات المطلوبة ويتم تحديد مسار الإفراج حيث تتم المراجعة المستندية والإجراءات ويسلم لصاحب الشأن أو من ينوبه بعد أداء الضرائب والرسوم إذن الإفراج ونسخة جهات العرض مرفقا بها صورة طبق الأصل من الفواتير وبيان العبوة.

ثانيا: بعد وصول البضاعة:

أ- يتقدم صاحب الشأن أو من ينوبه إلى الجمرك المختص بمستندات الإفراج بالإضافة إلى إذن التسليم الملاحى وصورة صونية منه وأصل المستندات في حاله عدم تقديمها عند إتمام الإجراءات الأولية.

ب- يتم استدعاء البيان الجمركي على النهاية الطرفية بالجمرك ، ويربط المنافستو بالبيان الممكّن (تسديد رقم البوليصا بدفتر ٤٦ ك. م.).

ج- في حالة الإفراج بالمسار الأخضر:

يسلم لصاحب الشأن أو من ينوبه بعد استيفاء جهات العرض أصل إذن الإفراج مرفقا به صور طبق الأصل من الفواتير وبيان العبوة وإذن التسليم ليتوجه لصرف الرسالة ، وترسل صورة من إذن الإفراج ومرفقاته لباب الصرف ويختم أصل وصورة إذن الإفراج " لا مانع من الصرف" ويصبح السداد نهائي.

د- في حالة الإفراج بالمسار الأحمر:

يسلم صاحب الشأن أو من ينبيه مستندات الإفراج للجنة المعاينة، لإتمام الإجراءات الجمركية والرقابية والأمنية في أن واحد، وفي حالة المطابقة وموافقة هذه الجهات يسلم لصاحب الشأن أو من ينبيه أصل إذن الإفراج بمرفقاته ليتوجه لصرف الرسالة بعد ختمه بـ "لا مانع من الصرف" ويصبح السداد نهائياً.

هـ- يخطر الجمرك المختص بالإفراج بالمطابقة والموافقة على الصرف حيث يقوم بإرسال صورة إذن الإفراج بمرفقاته لباب الصرف بعد ختمها بـ "لا مانع من الصرف" لمضاماتها على الأصل عند الصرف.

و- في حالة وجود اختلاف في الكميات أو الأصناف يسحب أصل إذن الإفراج ويتم جرد الرسالة بالكامل، ويعاد احتساب الضرائب والرسوم حسب الوارد الفعلي مع اتخاذ الإجراءات القانونية.

ز- في حالة رفض الجهات الرقابية أو الأمنية الإفراج عن الرسالة يسحب أصل إذن الإفراج ويرفق به نسخة جهات العرض موضحاً بها الرفض وتتخذ الإجراءات المنبئة سواء بإعادة التصدير أو الإعدام وترسل إلى مركز الإفراج المسبق لاتخاذ إجراءات رد الضرائب والرسوم^(١).

مادة ٩٥- تتم الإجراءات الجمركية للإفراج عن البترول على النحو الآتي:

أ- يقوم صاحب الشأن أو من ينبيه بالتقدم لجمرك البترول لإعداد طلبات تخزين سواء كان الوارد زيتاً خاماً أو منتجاته

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح اتفاقيات التهريب والازدواج الضريبي" ص ٦٣ وما بعدها.

أو مشتقاته.

ب- تقوم إدارة حركة البترول بإعداد كشوف بهذه الواردات طبقا لمحاضر القياس الفعلية المعدة بمعرفة لجان القياس والممثل فيها جمرك البترول وإرسالها بصفة دورية الى هذا الجمرك.

ج- تقوم إدارة الأرصدة بجمرك البترول بتسجيل بيانات الواردات في الحاسب الآلي أو الدفاتر المعدة لذلك ، على أن تشمل البيانات النوع والكمية واسم الشركة أو الجهة الوارد لها.

د- يقوم صاحب الشأن أو من ينوبه عند الرغبة في الإفراج عن واردات البترول ومنتجاته بإدراج بيانات البيان الجمركي بالحاسب الآلي وتقديم ملف البيان لجمرك البترول لاتخاذ الإجراءات الجمركية المقررة المحددة بهذه اللائحة وذلك قبل المسحب، سواء كان الإفراج بنظام الوارد النهائي أو بأحد النظم الجمركية الخاصة.

هـ- تتم مطابقة شهرية بين الأرصدة بإدارة الأرصدة وكشوف الحركة المرسلة من الشركات وفي حالة وجود مخالفة تتخذ الإجراءات القانونية.

مادة ٩٦- تتم الإجراءات الجمركية للإفراج عن الدخان على النحو الآتي:

أ- يتم التخزين سواء بمخازن داخل الدوائر الجمركية بالموانئ أو بالإيداعات الخارجية وفقا للإجراءات الجمركية المعتادة للتخزين مع ضرورة ترقيم الطرود بأرقام سنوية متسلسلة.

ب- عند التقدم للإفراج يتم التخصيم المبدئي على الطرود المراد الإفراج عنها بمعرفة قسم الأرصدة.

ج- يتم اتباع الإجراءات الجمركية المع تادة فى الوارد النهائى للإفراج النهائى عن الطرود المراد الإفراج عنها.

د- تقدر الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة على الدخان المستورد طبقا للأوزان الفعلية التى تجربها الجمارك عند الإفراج إذا وردت الحاويات بأختام سليمة و كانت أرقامها مطابقة لما هو موضح ببوليصة الشحن أو وردت الطرود بحالة ظاهرة سليمة، وفى حالة عدم بقائها على هذه الحالة لحين الإفراج عنها يتم احتساب الضريبة على أساس وزنها عند التخزين. وفى حالة ورود الحاويات أو الطرود بحالة غير سليمة ووجود نقص فى الوزن فتحتسب الضرائب المقررة عليها وفقا لما هو مدرج بقائمة الشحن ما لم يتم تبرير النقص بمستندات جدية تقبلها مصلحة الجمارك وفقا للأحكام المنصوص عليها بالمادة ٣٨ من قانون الجمارك المشار إليه^(١).

هـ- يعد بيان بالبيانات الجمركية المسدد عنها الضرائب والرسوم و يرسل إلى قسم الأرصدة التخصيم النهائى مع توضيح رقم القسيمة أمام الطرود.

ويجوز تجزئة الإفراج عن الدخان وفقا للإجراءات الموضحة بهذه اللائحة بما لا يجاوز ٧٥٪ من مشمول ال بيان الكلى، على أن يتم تسوية وتحصيل الضرائب الجمركية وغيرها عن الجزء المتبقى من رصيد البيان دفعة واحدة.

مادة ٩٧- تبع الإجراءات التالية بالنسبة لكنسة الدخان:

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قوانين الجمارك ومشكلاتها العملية والترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك والنصوص العربية المقابلة لها" ص ٩٤ وما بعدها.

أ- يتم وزنها أولاً بأول والإشراف على تعبئتها وقيدها بالدفتري المعد لذلك بإدارة الحركة ويعرض الأمر على مدير الجمرك في الوقت المناسب حتى لا تتكدس المخازن بها.

ب- يشكل مدير الجمرك لجنة من التعريف والحركة لمعاينة الكنسة والتحقق من الصنف.

ج- تخطر الجهات الرقابية للفحص وتحديد الصالح منها للاستخدام الأدمى من عدمه.

د- إذا قررت الجهة الرقابية المختصة أنها صالحة للاستخدام الأدمى يتم وزنها، وتتخذ إجراءات بيعها وفقاً للإجراءات المقررة بهذه اللائحة لحساب مصلحة الجمارك، فإذا ما تقرر أنها غير صالحة، يتم إعدام الكنسة بمعرفة لجنة تشكل لهذا الغرض بمعرفة مدير الجمرك، وذلك وفقاً للقواعد المقررة، على أن تتحمل الجهة الخازنة نفقات الإعدام.

مادة ٩٨- تتم الإجراءات الجمركية على الصادر النهائي على النحو الآتي:

أ- يتم إدراج البيانات بمعرفة صاحب الشأن أو من ينوبه بالحاسب الآلي بأحد طرق الربط الإلكتروني بالنظام الآلي بمصلحة الجمارك ويتم طباعة الإقرار المميكن ويرفق به المستندات المطلوبة ويقدم من خلال شبك الاستقبال وذلك لاتخاذ الآتي:

- ١- استيفاء توقيع مقدم البيان على البيان المميكن.
- ٢- مراجعة مستندات الملف والتأكد من إرفاق المستندات وتدوينها في المكان المخصص بغلاف ملف البيان الجمركي وكذلك موافقة الجهات الرقابية إن وجدت.
- ٣- تحديد مسار التصدير (أخضر- أصفر- أحمر) آلياً أو يدوياً وفقاً لما تقررته إدارة المخاطر.

٤- يتولى موظف الإجراءات بشباك الاستقبال تخريم كافة المستندات المرفقة بدفتر ٤٦ لك.م وترقيمها برقم القيد صادر بالخرامة الآلية وختم الملف بتاريخ ووقت تقديمه.

٥- يقوم مدير التعريف بالمراجعة والتوقيع على نسختي إذن الإفراج الصادر وإشعارات الرسوم، إن وجدت ، ويحال الملف للإجراءات.

ب- يقوم قسم الإجراءات بالآتي :

١- مراجعة تسجيل بيانات إذن الشحن علي أصل وصورة إذن إفراج الصادر.

٢- إرسال أصل إذن إفراج الصادر مرفقا به صورة طبق الأصل من الفواتير وبيان العبوة وإذن الشحن وإشعارات الدفع إن وجدت، إلى شباك الاستقبال^(١).

٣- يتم سداد العوائد والرسوم إن وجدت.

٤- إرسال صورة إذن إفراج الصادر مرفقا به صورة طبق الأصل من الفواتير وبيان العبوة إلى إدارة حركة الصادر.

٥- يسلم لصاحب الشأن أو من ينوبه أصل إذن إفراج الصادر بمرفقاته (صور طبق الأصل من الفواتير وبيان العبوة) وإذن الشحن.

ج- يتقدم صاحب الشأن أو من ينوبه عند وصول البضائع المصدرة إلي باب الدائرة الجمركية لإدارة حركة الصادر بأصل إذن الإفراج الصادر بمرفقاته وإذن الشحن.

د- عند وصول الرسالة إلى جمرك الصادر يقوم مأمور المنفذ بالآتي:

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح ضريبة المبيعات" ص ٦٩ وما بعدها.

١- في حالة ما إذا كان التصدير من أحد الم ستودعات البرية أو مواقع الإنتاج يتم مراجعة أرقام السيول والسيارات وإذن الشحن واثبات كافة البيانات بدفتر الحوادث وساعة الدخول ويصرح بالدخول إلى ساحة الشحن.

٢- في حالة التصدير النهائي من الميناء يثبت مأمور المنفذ أرقام السيارات وأعداد الطرود وإذن الشحن وساعة الدخول بدفتر الحوادث وتعاين ويصرح بالدخول إلى ساحة الكشف.

هـ- تتم الإجراءات حسب تعليمات إدارة المخاطر ، ففي حالة التصدير بالمسار الأخضر تنقل الحاويات أو الطرود إلى ساحة الشحن لإتمام عملية الشحن، وفي حالة التصدير بالمسار الأحمر تتم المعاينة والمطابقة بلجنة من مأمور حركة ومأمور تعريف تحت إشراف رئيس قسم الحركة، وفي حالة وجود بيان عبوة تفصيلي مطابق للبضاعة المصدرة صنفا وكما ، تقوم اللجنة بالتوقيع على أصل وصورة إذن الإفراج بالمعاينة والمطابقة وتنقل الرسالة إلى ساحة الشحن.

ولا يسمح بالعبور عن التصدير بعد ذلك أو سحب الرسالة من الساحة إلا بعد موافقة مدير جمرات الصادر واستدعاء البيان الجمركي من حفظ البيانات لإلغائه وتسديده سايرة ويرفق به أصل إذن إفراج الصادر السابق تحريره والصور الضوئية السابق حصول المصدر عليها والتأكد من عدم استرداد أية ضرائب أو رسوم.

مادة ٩٩- يجب بعد تمام عملية التصدير وشحن البضاعة إجراء ما يأتي:

أ- يقوم التوكيل الملاحي بتقديم منافستو الصادر مرفقا به إذن الشحن مختوما بخاتم وسيلة النقل بتمام الشحن والتصدير وتسليم أنون إفراج الصادر لإدارة حركة الجمارك المختصة

و التي تقوم بدورها بإرسالها لحركة جمرك الصادر.

ب- تقوم إدارة الحركة بإرفاق صورة إذن الإفراج وكرتات الدخول الواردة من منفذ الدخول مع أصل إذن الإفراج وإرسالهم إلي قسم الإجراءات بجمرك الصادر.

ج- تقوم إجراءات الصادر بالحصر النهائي للكميات المصدرة بالمطابقة بين الكميات التي تم دخولها من المنفذ من واقع صورة إذن الإفراج والكميات المشحونة من واقع منافستو الصادر والكميات والأصناف المدونة ببيان الصادر، وتحرر مذكرة لمدير عام جمرك الصادر في حالة وجود اختلاف لاتخاذ اللازم.

د- تسدد بيانات الصادر على النحو الآتي:

١- سد اد قيودات الجمرك بدفتر ٤٦ ك م برقم إذن الشحن أو تأشيرة جمرك التصدير النهائي على إذن الإفراج بتمام التصدير.

٢- يسدد المنافستو برقم بيان الصادر.

هـ- ترسل البيانات الجمركية المسددة يوميا إلى إدارة الإحصاء ثم إدارة حفظ البيانات الجمركية.

مادة ١٠٠- في حالة طلب صاحب الشأن إتمام إجراءات الصادر خارج الموانئ يتم إتباع الآتي:

أ- يتقدم صاحب الشأن أو من ينوبه بطلب لمدير جمرك الصادر بالنطاق الجغرافي لمكان البضاعة للمعانة بالموقع قبل ميعاد التصدير بوقت كاف، وفي حالة الموافقة يقوم بتحرير بيان جمركي صادر وقيده بدفتر ٤٦ ك. م.

ب- يقوم مدير جمرك الصادر بتشكيل لجنة من (مأمور تعريفة- مأمور حركة) تحت إشراف رئيس قسم الحركة للانتقال للموقع بعد تحصيل عوائد الانتقال المستحقة.

ح- تقوم اللجنة الجمركية بحصر العدد والتأكد من الكميات ومطابقتها بمراجعة الأصناف على الفواتير وبيان العبوة والتأكد من الوزن في حاله الأصناف التي تصدر بالوزن والتوقيع بالمطابقة على أصل وصورة إذن الإفراج ووضع السيل الجمركي على البضاعة المصدرة وتدوين رقم السيل الجمركي على أصل وصورة إذن الإفراج ، ويسلم أصل إذن إفراج الصادر لصاحب الشأن أو من ينبيه وتعاد صورة إذن إفراج الصادر لإدارة الحركة.

د- ترسل الرسالة صحبة مندوب الجمرك أو صاحب الشأن أو من ينبيه إلى جمرك الصادر النهائي وبصحبه أصل بوصلة التوصيل وإذن الإفراج (صادر) ، وعند وصول الرسالة يقوم مأمور المنفذ بمراجعة أرقام السيول ويصرح بدخولها إلى ساحة الشحن، ويجوز فتح عينة عشوائية في أقل الحدود للتأكد من سلامة البضاعة وتتبع باقي الإجراءات السابقة للصادر، ويعوم مأمور الحركة بالتوقيع على البوصلة بتمام الوصول وسلامة البضاعة^(١).

هـ- بعد تمام الشحن يختم إذن إفراج الصادر بما يفيد تمام الشحن ويرسل لجمرك الإرسال لتسديد قيوداته واتخاذ إجراءات رد الضرائب والرسوم في حالة طلب ذلك. وفي جميع الأحوال يتأكد مدير جمرك الصادر المختص قبل السماح بإتمام الشحن من تسليم النموذج الإحصائي لفرع الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قوانين الجمارك ومشكلاتها العملية والترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك والنصوص العربية المقابلة لها" ص ٩٤ وما بعدها.

مادة ١٠١- مع مراعاة أحكام المادة السابقة يسمح بإعادة تصدير البضائع السابق استيرادها على أن يتم مطابقتها على مستندات الورد والتأكد من عينيته في حالة طلب استرداد ضرائب أو رسوم أو ضمانات مقدمة بقيمتها.

مادة ١٠٢- يتم توصيف البضائع المصدرة بصفة مؤقتة توصيفا يمكن من التحقق من عينيته عند إعادة استيرادها مع حجز عينات قانونية أو كتالوجات أو أي بيانات تفصيلية عن البضائع المصدرة أو وضع علامات مميزة عند الاقتضاء سواء أكان الاستيراد من ميناء التصدير أم من أي ميناء آخر .

مادة ١٠٣- يراعى فى حالة إجراء تحليل بعض المواد للتحقق من نوعها أو مواصفاتها ما يأتى:

أ- أن يكون إجراء التحليل للبضائع بالمعامل المتخصصة المعتمدة بقرار من وزير المالية وذلك على نفقة ذوى الشأن.
ب- أن تؤخذ عينة ثلاثية من الأصناف المراد تحليلها وتحرس بالشمع الأحمر وتختم بخاتم شعار الدولة المخصص للجمرك.
ج- أن ترسل العينة الأولى إلى المعمل بالقطاع التابع له جمرك الإفراج بأرقام سلسلة وبصحة مندوب جمرك ، وتسلم العينة الثانية لصاحب الشأن، ويحتفظ الجمرك بالعينة الثالثة للرجوع إليها عند اللزوم.

د- تحصل الضرائب والرسوم الجمركية بصفة قطعية على الفئة المتفق عليها والفرق على الفئة المختلف عليها أمانة نقدية أو بخطاب ضمان مصرفي غير مشروط وغير قابل للإلغاء.

هـ- يتعين تحديد نوعية التحليل المطلوب إجرائه.
و- على الجمرك المختص إخطار ذوى الشأن بنتيجة التحليل إذا جاءت مغايرة لما ورد فى البيان الجمركى بمجرد ورود

النتيجة وذلك بخطاب موصى عليه أو بالطرق الالكترونية المعتمدة.

ز- في حالة اعتراض ذوى الشأن على نتيجة التحليل يتعين عليهم التقدم للجمرك المختص بطلب موضح به أسباب الاعتراض وذلك خلال أسبوع من تاريخ علمهم بنتيجة التحليل ويعاد التحليل على نفقتهم فى المعامل المشار إليها وتعتبر نتيجة التحليل الثانية نهائية.

وفي جميع الأحوال يعمل بنتيجة التحليل لمدة عام بشرط أن يكون الصنف وارد من ذات المنتج ومن نفس بلد المنشأ للرسالة السابق تحليلها ويحمل ذات الرقم الكودي (ARTICLE) وذات المواصفات، وذلك دون الإخلال بحق الجمرك فى طلب التحليل عند الشك فى اختلاف المشمول عما هو مرقوم وموضح على العبوة أو المستندات^(١).

ح- يجب عدم التصرف فى العينات القانونية المحجوزة إلا بعد الانتهاء من الفرض المحجوزة من أجله. ويخطر أصحاب التخليط لاحتلام هذه العينات وفى حالة عدم حضورهم لاستلامها خلال شهر من تاريخ علمهم بحرقها محضرون متروكات وترسل إلى إدارة المهمل للتصرف فيها وفقا للقواعد المقررة لذلك.

الباب الثالث

النظم الجمركية الخاصة

الفصل الاول: احكام عامة.

الفصل الثانى: البضائع العابرة (الترانزيت).

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح ضريبة المبيعات" ص ٦٩ وما بعدها.

الفصل الثالث: المستودعات والأسواق الحرة والمناطق الحرة والمناطق الاقتصادية.

أولاً: المستودعات.

ثانياً: الأسواق الحرة.

ثالثاً: المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة.

الفصل الرابع: السماح المؤقت .

الفصل الخامس: الإفراج المؤقت .

أولاً: أحكام عامة .

ثانياً: الإفراج المؤقت عن السيارات .

الفصل السادس: رد الضريبة الجمركية وضريبة المبيعات على تصدير البضائع الأجنبية السابق استيرادها بنظام الوارد النهائي .

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ١٠٤- يجوز إدخال البضائع أو نقلها من مكان إلى آخر في أراضي الجمهورية مع تعليق أداء الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة عليها في حالة الإفراج عنها تحت أى من النظم الجمركية الخاصة (البضائع العابرة "الترانزيت" - السماح المؤقت - المستودعات - الإفراج المؤقت - والمناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة) وذلك مقابل أى من الضمانات الآتية:

أ- تأمين نقدي.

ب- ضمان مصرفي غير مشروط وغير قابل للإلغاء.

ج- تعهد مقبول من إحدى الوزارات أو المصالح الحكومية أو الهيئات العامة أو الشركات القابضة على أن يكون موقعاً من

الوزير المختص أو رئيس الهيئة العامة أو رئيس المصلحة أو رئيس الشركة القابضة أو من يفوضونه، ويفوض رئيس مصلحة الجمارك ورؤساء الإدارات المركزية ومديرو العموم بالجمارك كل في حدود اختصاصه في قبول التعهد.

د- وثيقة تأمين (بوليصة تأمين) بالنسبة لجميع الأنظمة الجمركية عدا السماح المؤقت وفقا للنموذج المعتمد من مصلحة الجمارك والضرائب على المبيعات وتحت طلبهما بقيمة الضرائب المستحقة ، وتستحق للمصلحتين بمجرد طلبهما دون النظر لمعارضة صاحب الشأن على أن يذكر ذلك في الوثيقة.

مادة ١٠٥- يشترط لنقل البضائع الوطنية (المعدة للتصدير) من ميناء إلى آخر بالجمهورية دون أن تمر على موانئ أجنبية تقديم بيان إلى جمر ك الإرسال مع البضاعة بعد تحقيق الطرود ووضع الأختام عليها عند الاقتضاء^(١).

وعند وصول البضائع إلى وجهتها النهائية يسلم صاحب الشأن أو من يثبته ما يتك على وصول البضائع بعد التحقق من عينيتهما.

مادة ١٠٦- لا تطبق على البضائع الأجنبية الخاضعة لأي من النظم الجمركية الخاصة القواعد والقيود الاستيرادية أو التصديرية بشرط ألا تكون من الأصناف الممنوعة أو المرفوضة طبقا لأحكام القوانين المصرية أو الاتفاقيات الدولية التي تكون مصر طرفاً فيها.

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قانون ضريبة الدمغة" ص ٦٦ وما بعدها.

الفصل الثاني

البضائع العابرة (الترانزيت)

مادة ١٠٧- يجوز عبور البضائع الأجنبية خلال أراضي الجمهورية لخروجها إلى خارج البلاد بشرط أن تسلك الطرق المؤدية مباشرة إلى منفذ الخروج وبعد تقديم أحد الضمانات المقبولة جمركياً بقيمة الضريبة الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى وذلك مع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقيات التي تكون مصر طرفاً فيها.

مادة ١٠٨- يجوز نقل البضائع الأجنبية غير خالصة الضريبة الجمركية إلى المستودعات المقامة خارج الموانئ أو إلى المناطق الحرة أو المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة أو الموانئ الجافة أو أي موانئ أخرى وفقاً للنظام الترانزيت بعد تقديم أحد الضمانات المقبولة جمركياً، وتعد القيمة المقر عنها لأغراض الترانزيت فقط، ويتم التقييم النهائي بجمرك الإفراج.

مادة ١٠٩- يجب أن يقدم عن البضائع المنصوص عليها في المادتين السابقتين بياناً جمركياً في ميناء الإرسال يوضح فيه كافة المعلومات والإيضاحات المتعلقة بها، وتسري على هذه البضائع الأحكام المتعلقة بالمعانة ووضع الأختام الجمركية عليها.

مادة ١١٠- يكون مالك البضاعة ومسئول النقل مسئولين مسئولية تضامنية عن سلامة البضائع لحين وصولها إلى وجهتها النهائية.

مادة ١١١- يجب عند نقل البضائع الممنوعة أو المحظورة أو التي تقرر رفضها من أحد الجهات الرقابية لأي سبب من الأسباب تقديم ضمان بقيمة الضريبة الجمركية وغيرها من

الضرائب والرسوم على أن يتم النقل تحت حراسة الشرطة.
مادة ١١٢- إذا كانت الوجهة النهائية للبضاعة دولة أجنبية يتوقف إبراء التعهد أو الضمان على تقديم شهادة من جمارك بلد المقصد تثبت تسليم البضاعة، ولمصلحة الجمارك أن تقبل وصول كعب طلب الإرسال موقعاً من جمرك الوصول بما يفيد وصول البضاعة سليمة كبديل عن تلك الشهادة.

مادة ١١٣- تخضع البضائع المفرج عنها تحت نظام الترانزيت لأحكام قانون الجمارك وأحكام هذه اللائحة ، ويجب على صاحب الشأن أو وكيله المقبول لدى الجمارك تقديم بيان جمركي خاص برسائل نظام الترانزيت ، وللجمارك كشف كامل الرسالة أو الاكتفاء بالمعاينة الظاهرية لها في حالة وصول الطرود سليمة وعليها أقفالها وأختامها^(١).

مادة ١١٤- يقوم الجمرك المختص بوضع الأختام الجمركية والسيل الجمركي المؤمن وذلك تحت إشراف لجنة الكشف والمعاينة والتأكد من عدم وجود وسيلة للعبث بالبضائع وسلامة الأبواب والجوانب والمفصلات، وعدم وجود فتحات يمكن أن تؤدي إلى العبث بالبضائع، وذلك مع مراعاة ما يأتي:

- أ- أن يقوم الجمرك بتوضيح أرقام الأختام التي تم وضعها على كل من طلب الإرسال والبوليصة والبيان الجمركي.
- ب- في حالة عدم إمكانية ختم وسيلة النقل فإنه يجب كشف جميع الرسالة مع التوصيف الدقيق للبضاعة.
- ج- على جمرك الوصول التأكد من سلامة الأختام وصحة

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح جرائم التهريب الضريبي" ص ٩٥ وما بعدها.

أرقامها وإذا اكتشف وجود عيب بالرسالة يتم جردها بالكامل.
د- عند تحرير محضر فض الأختام يجب توضيح نوع الختم الموضوع على الحاويات وبيان ما إذا كان:

١- ختم المورد بالخارج.
٢- ختم صاحب الشأن فيما لو كان الشحن من الخارج قد تم بمعرفته. -

٣- ختم التأمين.

٤- ختم الشركة أو التوكيل الملاحى.

مادة ١١٥- تتم إجراءات الترانزيت غير المباشر وفقا لما يأتى:

أ- يتقدم صاحب الشأن أو من ينوبه ببيان جمركى إلى المكتب أو الفرع الجمركى الذي وصلت إليه البضائع الأجنبية للبدء فى تنفيذ إجراءات نقلها لوجهتها النهائية ، على أن يرفق بالبيان ما يأتى:

١- الفواتير.

٢- بيان العبوة.

٣- بوليصة الشحن.

٤- إذن التسليم الملاحى.

٥- طلب الإرسال من أصل وصورتين أو النموذج المميكّن.

٦- ضمان مقبول جمركياً بالضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى.

ب- يقوم جمرك الإرسال بإدراج البيانات الجمركية بالحاسب الآلى، كما يقوم بفحص المستندات وتحديد مسار الملفات واتخاذ الإجراءات الآتية:

١- فى حالة الإفراج بالمسار الأخضر تتم مراجعة المستندات والتأكد من تقديم الضمانات واستيفاء موافقة الجهات الرقابية

إن وجدت بالإضافة إلى المعاينة والمطابقة للتأكد من الصنف والكميات في حالة الإفراج بالمسار الأحمر.

٢- تمرير الرسائل الواردة برسم الترانزيت المنقولة إلى الإيداعات العامة أو الخاصة أو إلى المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة أو الموانئ الجافة أو الترانزيت عبر البلاد والتي يفرج عنها بالمسار الأخضر بشرط سلامة أختام الحاويات وإن تكون الطرود بحالة ظاهرية سليمة على جهاز (X-RAY) وفقا لما تقرره إدارة المخاطر.

٣- ترسل الضمانات إلى حسابات الجمرک يوميا لقبدها في سجل خاص مميكن وترسل ملفات البيانات إلى إدارة حفظ البيانات^(١).

٤- التأكد من سلامة أختام الحاويات وإن الطرود بحالة ظاهرية سليمة.

٥- يقوم رئيس قسم التعريف بالتوقيع على أصل وصورة طلب الارسال بعد اتخاذ الإجراءات الجمركية ويتم تحديد الاختلاف في المشمول والمستندات المقدمة أن وجد على طلب الارسال، ويراعى ذلك في قيمة الضمانات المقدمة مع تحصيل الغرامة إن وجدت.

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح قوانين الضرائب والمحاسبة والمراجعة القانونية - ٤ أجزاء - وتتضمن شرح قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والتشريعات السابقة عليه وتشريعات المحاسبة والمراجعة وتطبيقات المحاكم بشأنها" عدد الصفحات ٥٩٨٤ صفحة -الجزء التمهيدي ص ٨٧ وما بعدها .

٦- تقوم إدارة الحركة بوضع أختام جمركية وتسجيل أرقامها على طلب الإرسال.

٧- يحال الملف إلى الحسابات لتحديد قيمة السيول الجمركية وغيرها وختم طلب الإرسال وصورته بخاتم الجمرك والفاتورة وبيان العبوة.

٨- يخطر صاحب الشأن بسداد العوائد والضمانات المقررة.

٩- تعيين مندوب توصيل جمركي في حالة رغبة صاحب الشأن أو في حالة وجود ضرورة لذلك.

١٠- يسلم لصاحب الشأن أو من ينبيه أصل طلب الإرسال أو النموذج المميكن ومرفقاته.

١١- ترسل صورة طلب الإرسال أو النموذج المميكن مرفقا بها صورة طبق الأصل من الفاتورة وبيان العبوة لباب الصرف ويحفظ بالصورة الثانية بملف الإقرار.

١٢- تسجيل بيانات الرسالة إلكترونيا (أو في سجل) شاملة بيانات الرسالة ومندوب التوصيل - إن وجد - وتاريخ الصرف.

١٣- متابعة الرسالة التي يفرج عنها بنظام الترانزيت وإخطار الأمن الجمركي في حالة تأخر وصولها في الميعاد المناسب للتحري عن أسباب تأخر وصولها واتخاذ الإجراءات القانونية لضمان حقوق المصلحة.

ج- إجراءات باب الصرف:

١- يتقدم صاحب الشأن أو من ينبيه بأصل طلب الإرسال لمأمور باب الصرف الذي يقوم باستدعاء البيان الجمركي بالحاسب الآلي والتأكد من صحة بيانات طلب الإرسال وسلامة الأختام والطرود ومطابقة أصل وصورة طلب الإرسال.

٢- يقيد بدفتر حوادث الباب المميكن أو اليدوى طلبات الإرسال ووقت الصرف وأسماء المصاحبين للرسالة من مندوبي جمرك وشرطة إن وجدوا ورقم وسيلة النقل وأرقام الحاويات ورخصة السائق.

٣- يسمح بالصرف بعد التأكد من سلامة الأختام والطرود ومراجعة أرقام الحاويات والسييل الجمركي وماركة الطرود دون التعرض لمحتويات الحاويات أو الطرود .

٤- تعاد صور طلبات الإرسال وكروت الصرف إلي الجمرك المختص الذى يقوم بدوره بإرسالها إلي إدارة حفظ البيانات حيث تسكن في ملفات البيانات الجمركية الخاصة بها^(١) .
وتتبع الإجراءات التالية بجمرك الوصول :

يتقدم صاحب الشأن أو من ينوبه بأصل طلب الإرسال لمأمور باب الدخول حيث يتم الآتي:

١- التأكد من سلامة الأختام والطرود .
٢- مراجعة أرقام السييل الجمركي أو ماركة الطرود .
٣- تسجيل وقت وتاريخ الورود بدفتر حوادث الباب المميكن أو اليدوى وأرقام الحاويات.

٤- يؤشر مأمور باب الدخول علي أصل طلب الإرسال بالدخول وسلامة الأختام .

٥- في حالة سلامة الأختام والطرود يؤشر مأمور الحركة المختص علي كعب طلب الإرسال بذلك ويرسل اليكترونياً لجمرك الإرسال ويرسل أصل طلب الإرسال إلي منافستو جمرك الوصول للقيّد.

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD موضوعة مراد للتعريف الجمركية".

٦- يرسل منافستو جمرك الوصول أصل طلب الإرسال إلي جمرك الإرسال ويجوز إرساله بالفاكس أو بأي طريقة إلكترونية أو عن طريق البريد السريع بناءً على رغبة صاحب الشأن وعلى نفقته.

٧- في حالة عدم سلامة الاختام للحاويات والشاحنات أو وصول الطرود بحاله ظاهريه غير سليمة ، يتم الجرد التفصيلي للرسالة باستمارة جرد وتُرفق بأصل طلب الإرسال وترسل إلي منافستو جمرك الوصول الذي يقوم بقيد الوارد الفعلي وإرسالها إلي جمرك الإرسال

٨- يراعى إتمام الإجراءات الجمركية علي البضائع فور وصولها حسب الإجراءات المتبعة.

ويكون حفظ ضمانات الترانزيت غير المباشر وقيدها وردها وفقاً لما يأتي:

أ- تُحجز الضمانات بحسابات جمرك الإرسال وتسلم آخر اليوم إلي حسابات الجمرك.

ب- تقوم حسابات جمرك الإرسال بقيد هذه الضمانات في سجل خاص أو بالحاسب الآلي وتتولى مراجعة ومتابعة الضمانات.

ج- بعد وصول كعب طلب الإرسال من جمرك الوصول إلي المجمع بأي طريقة، يقوم المجمع في حالة وصول الرسالة بدون أي ملاحظات بإخطار حسابات الجمرك برد الضمان .

د- في حالة وجود أي ملاحظات يقوم جمرك الإرسال بطلب ملف البيان الجمركي ومطابقة الأصناف والكميات المقر عنها بالبيان بالأصناف والكميات الموضحة باستمارة الجرد المعدة بمعرفة جمرك الوصول، فإذا تبين وجود عجز أو زيادة أو أي ملاحظات أخرى، يتم عرض الأمر علي الشئون القانونية

لتكثيف الواقعة وتحصيل مستحقات الجمارك قبل رد الضمان.

مادة ١١٦: تتم إجراءات الترانزيت المباشر (الاقطرمة) وفقا لما يأتي:

أ- تقدم شركة الملاحة أو التوكيل الملاحي صورتين من مستخرج البضائع إلى المنافستو المركزي لمراجعتها ومطابقتها على النسخة الأصلية لقائمة الشحن والتأكد من أنها واردة برسم الترانزيت المباشر.

ب- ترسل إدارة المنافستو المركزي صورة من المستخرج إلى إدارة الحركة التابع لها وسيلة النقل والتي تقوم بدورها بتسجيلها إلى حين تقدم التوكيل الملاحي بأذن الشحن لإعادة شحن الرسالة^(١).

ج- يتم إعادة الشحن تحت الملاحظة الجمركية بعد تحصيل العوائد والرسوم المستحقة في غير أوقات العمل الرسمية.

د- تختم صورة المستخرج بعد تمام الشحن وتسدد قيودات إدارة الحركة وترسل صورة إلى المنافستو المركزي لتسديد قيوداته.

الفصل الثالث

المستودعات والأسواق الحرة والمناطق الحرة
والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة
أولاً: المستودعات

مادة ١١٧- يشترط للترخيص في مزاولة نشاط تخزين

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة الاستثمار - شرح تفصيلي لقوانين الاستثمار في مصر والعالم" ص ٦٤ وما بعدها.

البضائع بالمستودعات تقديم ضمانات تغطي جميع التزامات صاحب المستودع الناشئة عن قانون الجمارك وأحكام هذه اللائحة وتحدد هذه الضمانات علي الوجه الآتي :

أ- المستودعات المقامة داخل الموانئ :

١- تقديم أمانة نقدية أو خطاب ضمان مصرفي يغطي ٥% من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب التقديرية لمتوسط الطاقة التخزينية المتوقعة للمستودع التي يحددها صاحب المستودع أو من المتوسط الشهري للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب المحصلة عن السنة السابقة عند التجديد.

٢- تقديم وثيقة تأمين تغطي باقي التزامات صاحب المستودع.

ب- بالنسبة للمستودعات المقامة خارج الموانئ :

١- تقديم أمانة نقدية أو خطاب ضمان مصرفي يغطي ١٠% من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب التقديرية لمتوسط الطاقة التخزينية المتوقعة للمستودع التي يحددها صاحب المستودع أو من المتوسط الشهري للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب المحصلة عن السنة السابقة عند التجديد.

٢- تقديم وثيقة تأمين تغطي باقي التزامات صاحب المستودع.

ويجوز لرئيس مصلحة الجمارك ورؤساء القطاعات الجمركية ورؤساء الإدارات المركزية المختصين بالنسبة للمستودعات التي يرخص بها لإحدى الجهات الحكومية أو الهيئات العامة أو شركاتهم أو قطاع الأعمال العام، قبول تعهد صريح موقع من الوزير المختص أو رئيس الهيئة العامة أو رئيس الشركة

القابضة بدلا من الضمان المنصوص عليه في الفقرة (٢) من البندين (أ) و (ب) من الفقرة السابقة.

مادة ١١٨- تتم إجراءات إنشاء المستودع على النحو الآتي:
أ- يتقدم صاحب المستودع بطلب لرئيس الإدارة المركزية المختص لإصدار الترخيص الخاص بإقامة المستودع حيث يتم اجراء المعاينة وتحديد الشروط اللازمة وإخطار صاحب الشأن بها لاستيفائها.

ب- يصدر الترخيص من رئيس الإدارة المركزية المختص بإقامة المستودع بعد استيفاء كافة الاشتراطات المقررة ويحدد في الترخيص نوع المستودع - مكان المستودع - المقابل الواجب أدائه سنويا - عدد الورديات التي يعمل بها المستودع - نوع البضائع المراد تخزينها- ونظام العمل به ويوقع من صاحب المستودع للالتزام بما ورد به ويحرر من اصل وصورتين يحفظ الأصل بالإدارة القانونية المختصة وتحفظ صورة بالإدارة المالية المختصة وتسلم صورة إلى صاحب الشأن.

ج- يصدر قرار من رئيس مصلحة - الجمارك باعتبار المستودع دائرة جمركية^(١).

مادة ١١٩- على صاحب المستودع عند إنشائه ربطه آليا مع مصلحة الجمارك، وعلى المستودعات ان تامة توفيق أوضاعها في ميعاد غايته سنة من تاريخ العمل بهذه اللائحة وإلا جاز للجمارك سحب الترخيص.

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير في مصر والدول العربية " ص ٤٥ وما بعدها .

مادة ١٢٠- يلتزم صاحب المستودع المرخص له بمزاولة نشاط التخزين بأداء الجعالة لمصلحة الجمارك على النحو الآتي:

أ- المستودع العام:

١٥ % من إجمالي إيرادات المستودع خلال العام على ألا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين ألف جنيه في السنة.

ب- المستودع الخاص:

١ % من قيمة الضرائب المقررة على البضائع المخزنة خلال العام ، وبالنسبة للدخنة والتبغ ومصنوعاته والمشروبات الكحولية ١ % من قيمتها. على ألا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه في السنة.

مادة ١٢١- على صاحب المستودع أن يتخذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة على سلامة المستودع والبضائع المودعة لديه وتأمينه تأميناً كاملاً، وبصفة خاصة تزويد المستودع بالمواد والأدوات والأجهزة اللازمة لإطفاء الحريق وكذا أجهزة الإنذار المبكر عن الحريق والسرقة.

وعليه أيضاً إعداد الحجلات اللازمة لمكاتب الموظفين، وتزويدها بالأثاث المناسب ووسائل الاتصالات، وتوفير وسيلة الانتقال والساحات والمعدات اللازمة لمعاينة البضائع.

مادة ١٢٢- يجوز بترخيص من الجمارك وموافقة المستودع نقل البضائع المستوردة من الخارج تحت نظام الإيداع إذا طلب صاحب البضاعة أو من ينوبه، ولا يجوز إدخال أية بضائع في المستودع أو إخراجها منه إلا بترخيص من الجمارك.

مادة ١٢٣- تحدد مدة بقاء البضائع بالمستودعات المقامة

خارج الموانئ لمدة لا تزيد على ستة أشهر، يجوز إطلاقها لمدة ثلاثة أشهر أخرى بموافقة رئيس مصلحة الجمارك أو رئيس القطاع المختص ، وذلك باستثناء السيارات المستوردة والمخزنة بالمستودعات العامة والمخازن أو على الأرصفة فتكون مدة تخزينها شهراً واحداً على أن يخطر صاحب الشأن أو الهيئة المستغلة للمستودع بخطاب مصحوب بعلم الوصول للتقدم للإفراج عن سيارته بعد استيفاء الشروط الاستيرادية وسداد مستحقات المصلحة في ميعاد أقصاه خمسة عشر يوماً، وإذا لم يتقدم صاحب الشأن أو من ينوبه لاتخاذ إجراءات إعادة تصدير السيارة أو الإفراج عنها خلال هذه المدة تحال إلى الساحة المخصصة لعرضها كمهمل للإعلان عن بيعها بالتنسيق مع الهيئة العامة للخدمات الحكومية لبيعها وفقاً للقواعد المقررة. ويجوز تخزين الدخان بالمخازن المتخصصة لمدة لا تتجاوز سنة اعتباراً من تاريخ التخزين عند الورد.

مادة ١٢٤- تحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة على البضائع المودعة بالمستودع عند الإفراج عنها، ويجوز تجزئة الإفراج عنها بحد أقصى ثلاث مرات وفقاً للإجراءات المتبعة في حالة تجزئة البوليصة مع مراعاة عدم جواز الإفراج ببيان جمركي واحد عن البضائع المودعة بمستودعين مختلفين^(١).

مادة ١٢٥- يجوز معاينة البضائع المطلوب إيداعها بالمستودع أو التحقق منها ثم تنقل إليه وفقاً للإجراءات الجمركية المعمول بها في شأن البضائع العابرة.

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة مراد للتعريف الجمركية".

ولمدير الجمرک المختص أن یرخص بتفريغ البضائع مباشرة بالمستودع متى کان ذلك لازماً، والترخيص بنقل الحاويات ذات الأختام السليمة بحالتها إلى المستودع.

مادة ١٢٦- على صاحب المستودع إمساک دفاتر خاصة بدخول وخروج البضائع المودعة لديه، وعليه أن يضع السجلات والمستندات المتعلقة بالبضائع المودعة عند أول طلب تحت تصرف الجمرک وأن يقدم کل المعلومات التي تطلب منه، وللمجرک الحق في مباشرة جرد البضائع الموجودة بالمستودع في كل وقت كلما اقتضت الظروف ذلك.

مادة ١٢٧- يجب الحصول على ترخيص من الجمارک قبل إجراء العمليات التالية بالمستودع العام:

أ- مزج المنتجات الأجنبية بأخرى أجنبية أو محلية بقصد إعادة التصدير فقط ويشترط في هذه الحالة وضع علامات خاصة على الغلافات وتخصيص مكان مستقل لها.

ب- نزع الأغلفة والنقل من وعاء إلى آخر وجمع الطرود أو تجزئتها وإجراء جميع الأعمال التي يراد منها صيانة المنتجات أو تحسين مظهرها أو تسهيل تصريفها.

وفي جميع الأحوال يجب ألا يترتب على أي من ذلك تغيير في فئة التعريفية الجمركية.

وتخضع المواد المحلية اللازمة لتلك العمليات للإجراءات المقررة بالنسبة للبضائع المعدة للتصدير، وتخضع الآلات الأجنبية المستوردة من الخارج واللازمة للعمليات المذكورة للإجراءات المقررة في شأن البضائع الواردة.

مادة ١٢٨- للمجرک المختص أن یرخص كتابة في الحالات العاجلة في إجراء العمليات المنصوص عليها في المادة السابقة

فى غير مواعيد العمل الرسمية مقابل مصاريف إضافية يتحملها صاحب المستودع.

مادة ١٢٩- يحظر دخول المستودع على غير موظفيه وعماله وموظفي وعمال الجمارك وموظفي وعمال السلطات الأخرى الذين تتطلب أعمالهم فحص البضائع بالمستودع، ومع ذلك فلصاحب المستودع أن يسمح بموجب ترخيص من الجمرک لغير هؤلاء فى معاينة البضائع المودعة، وله أخذ عينات منها بعد دفع الضريبة الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة على هذه العينات^(١).

مادة ١٣٠- يجوز تخزين السلع اللازمة لتموين السفن وما تحتاج إليه من مواد غذائية ومشروبات وسجائر بمخازن تموين السفن والتراتزيت المقامة داخل الموانئ طوال مدة صلاحيتها للاستعمال أو الاستهلاك، وفى حالة انتهاء الصلاحية يتم إعادة تصديرها أو إعدامها تحت إشراف الجمارك على نفقة صاحب المخزن، على أن يتم سحبها وفقاً للأجراءات الجمركية المعمول بها.

مادة ١٣١- تكون الهيئة المستغلة للمستودع مسئولة عن النقص أو التلف أو الهلاك للبضائع المخزنة ما لم يكن هذا التلف أو الهلاك ناتجاً عن حادث جبري، أو قوة قاهرة أو كان النقص لأسباب طبيعية كالتيخر والتسرب والجفاف.

ويجوز لمصلحة الجمارك فى حالة ارتكاب صاحب المستودع أو الهيئة المستغلة له جريمة تهرب جمركى أو الاشتراك فيها إلغاء الترخيص الصادر للمستودع بعد إخطار صاحب

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة مراد للضريبة على الدخل".

المستودع بذلك.

مادة ١٣٢- تقفل جميع منافذ المستودع بمفتاحين مختلفين يبقى أحدهما في الجمرک، ويفتح المستودع ويقل بمعرفة مندوب الجمرک وصاحب المستودع أو من ينيبه طبقاً لمواعيد العمل الرسمية بالجرمک.

مادة ١٣٣- يجوز الترخيص بإنشاء مستودعات لتخزين السيارات المفرج عنها مؤقتاً بنظام دفاتر المرور الدولية وفقاً لإشترطات إقامة المستودعات والتزامات صاحب المستودع ووفقاً للآتي:

أ- يلتزم صاحب المستودع بتقديم خطاب ضمان مصرفي غير مشروط بما لا يقل عن خمسمائة ألف جنيه كضمان لجزء من الضرائب والرسوم الجمرکية وغيرها من الضرائب والرسوم على السيارات المخزنة، بالإضافة إلى تقديم وثيقة تأمين تضمن ٢٠٪ من الضريبة الجمرکية وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى على تلك السيارات لصالح الجمارک في حالة تحقق مخاطر الفقد أو التلف الكلي أو الجزئي الذي قد يلحق بالسيارات المخزنة وبما لا يقل عن خمسمائة ألف جنيه.

ب- يلتزم صاحب المستودع بإداء أية مستحقات مالية ناتجة عن مخالفة نظام الإفراج خلال فترة التخزين.

ج- لا يجوز تخزين السيارات بالمستودع إلا بعد تطهيرها من كافة مخالفات نظام الإفراج المؤقت ومقابل الخدمة وسداد الضرائب عن النواقص.

د- الالتزام بمدد تخزين السيارات وفقاً لقواعد الإفراج المؤقت المنصوص عليها في هذه اللائحة.

هـ- على صاحب المستودع إخطار جمرک الإفراج والإدارة

العامّة للإفراج المؤقت فور تخزين السيارات.

مادة ١٣٤ - للجمارك عند انتهاء مهلة الإيداع أن تبيع البضائع المودعة في المستودع العام إذا لم يقم أصحابها بإعادة تصديرها أو سداد الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة عليها، ويتم البيع بعد شهر من تاريخ إندار صاحب المستودع وعليه إخطار صاحب البضاعة أو من يمثله ، وتودع حصيلة البيع بعد خصم كافة الرسوم والضرائب والنفقات في حساب أمانة لدى الجمارك لتسليمه لأصحاب الشأن، ويسقط الحق في المطالبة به بعد ثلاث سنوات من تاريخ البيع^(١).

وعلى أصحاب المستودعات إرسال بيان تفصيلي عن الطرود التي انتهت المدة القانونية لبقائها بالمستودع يشتمل على (رقم البوليصة - رقم الطريق - الوزن - العدد - المشمول - اسم صاحب الشأن) مرفق به صورة إخطارات أصحاب الشأن وصور البوالص الأصلية.

وعلى الجمرک المختص متابعة متدة المهمل القانونية وصلاحيه البضاعة من تاريخ التخزين، ويقوم الجمرک المختص (جمرك الوارد) بكشف الطرود في وجود مندوب المستودع وتحزم بالسلك والرصاص الجمركي.

يتم إخطار إدارة الببوع الجمركية لاستقبال واستلام الطرود وفي حالة عدم وجود فراغات تسلم تلك الطرود لأمين مستودع الشركة بعد تجنبها في المخازن الخاصة بالمستودع

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد برنامج CD موسوعة مراد لضريبة المبيعات - طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الأولى ٢٠٠٥).

وتكون تحت مسؤولية أمين المستودع لحين التصرف فيها بالبيع وفقاً للقواعد المعمول بها في هذا الشأن.

مادة ١٣٥- تتم الإجراءات الجمركية للنقل والتخزين بالمستودعات العامة والخاصة على النحو الآتي:

أ- يتقدم صاحب الشأن بطلب تخزين من أصل وثلاثة صور برقم مسلسل خاص بكل مستودع موضحاً به بيانات الرسالة بالكامل وقيمة الضرائب والرسوم المستحقة ومؤشر عليه موافقة المستودع على نقل الرسالة وضمن الضرائب والرسوم المستحقة عليها أثناء النقل وموافقة مراقبة الإيداعات أو الجهة المشرفة على المستودع بالقطاع الجمركي التابع له مع مراعاة عدم جواز تجزئة البوليصة الواحدة وتنقل بالكامل إلى مستودع واحد ويرفق بطلب التخزين صورة من الفواتير وبيان العبوة.

ب- يتم التأشير بتمام الاستلام من أمين المخزن وأمين الساحة أو مكتب التأشير.

ج- يعرض طلب التخزين على المنافستو المركزي لاستيفاء الآتي:

١- المراجعة والمطابقة على المنافستو الأصلي ووضع رقم مسلسل خاص لطلب التخزين.

٢- إثبات بيانات طلب التخزين في سجل خاص أو بالحاسب الآلي بأرقام مسلسلة لكل مستودع على حده .

٣- التأشير بما يفيد المراجعة والقيّد وأنه لم يقدم عن مشمول طلب التخزين بيان جمركي من قبل.

٤- حجز أصل طلب التخزين والتأشير على الثلاث صور بالرقم المسلسل وختمها بخاتم الإدارة والموافقة على النقل وتوزيع الصور الثلاث كالآتي:

- صورة إلى باب الصرف الذي سيتم صرف الرسالة من خلاله على أن تحجز بالباب بعد الصرف وترسل إلى قسم الحركة الذي نقلت منه الرسالة مرفقا به كارتات الصرف .

- صورة إلى المستودع الذي سوف ينقل إليه مشمول طلب التخزين ويرسل بالفاكس أو أى وسيلة إلكترونية للمستودعات البعيدة.

- صورة إلى صاحب الشأن ترفق بالمستندات التي تقدم إلى مدير التعريف المختص.

د- يتقدم صاحب الشأن بطلب التخزين مرفقا به صور الفواتير وبيان العبوة إلى مدير التعريف المختص حيث تتم الإجراءات الجمركية المتبعة بنظام الترانزيت^(١) .

هـ- جرد جزئي للبضائع المخزنة بالمستودع كل ثلاث شهور بمعرفة اللجنة الجمركية ويطابق على الأرصدة الدفترية بالجمرك والمستودع ، ويتم جرد كلى سنوي وتخطر إدارة مراقبة الإيداعات التابع لها المستودع للنظر في الضمانات المقدمة واتخاذ اللازم قانونا نحو العجز والزيادة.

و- تشكل لجان جرد مفاجئ كل مدة بمعرفة رئيس القطاع التابع له المستودع تضم بين أعضائها مندوبين من الشئون القانونية ومكافحة التهريب الجمركي وتراجع هذه اللجنة دفاتر المستودع ودفاتر الإيداعات وتعد مذكرة بالعجز والزيادة أن وجدت تعرض على المدير العام المختص.

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قوانين الجمارك ومشكلاتها العملية والترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك والنصوص العربية المقابلة لها" ص ٩٤ وما بعدها.

ثانياً: الأسواق الحرة

مادة ١٣٦- لمصلحة الجمارك الترخيص بالعمل بنظام الأسواق الحرة داخل المواني لتخزين البضائع المحلية أو الأجنبية غير خالصة الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم بغرض عرضها للبيع وذلك بعد تقديم الضمانات الخاصة بالمستودعات ، وفي هذه الحالة تطبق جميع الأحكام الخاصة بالمستودعات.

مادة ١٣٧- يجب ألا تزيد مدة بقاء البضائع الأجنبية المودعة بمخازن الأسواق الحرة عن مدة صلاحيتها للاستعمال أو الاستهلاك وفي حالة انتهاء الصلاحية يتم إعادة تصديرها أو إعدامها تحت إشراف الجمارك على نفقة الهيئة المستغلة للسوق الحرة.

ويجوز داخل مخازن الأسواق الحرة تعديل وضع العلامات الدالة على الإعفاء من الضرائب الجمركية (البندربول) تحت إشراف الجمارك^(١).

مادة ١٣٨- تقدر الضريبة الجمركية على البضائع المودعة بالأسواق الحرة على أساس قيمتها وسعر الصرف في تاريخ تسجيل البيان الجمركي وفئة الضريبة الجمركية السارية في تاريخ التصرف فيها بالبيع والإفراج عنها وتحصل الضرائب على هذا الأساس.

يحظر الإفراج عن أصناف السجائر والسيجار والدخان والمشروبات الروحية التي تباع لجهات أو أشخاص معفاة من

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير في مصر والدول العربية" ص ٤٥ وما بعدها .

الضرائب الجمركية بمقتضى القانون ما لم يكن ملصقا عليها طابع (البندول) أو العلامة المميزة الدالة على إعفائها من هذه الضرائب .

ثالثاً : المناطق الحرة

والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة

مادة ١٣٩- تسري على المناطق الحرة وعلى الإجراءات التي تتبع بالنسبة إلى البضائع الخاصة بها أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٤٧ لسنة ٢٠٠٤ .

وتسري على المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة وعلى البضائع الخاصة بها أحكام قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة، الصادر بالقانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٢ ، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٢٥ لسنة ٢٠٠٢ ، والقرارات المنفذة له.

الفصل الرابع

السماح المؤقت

مادة ١٤٠- تسري على السماح المؤقت وقواعد التصرف في السلع الواردة طبقاً لهذا النظام في غير الأغراض التي استوردت من أجلها أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٣٥ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته المشار إليه المرفق.

الفصل الخامس

الإفراج المؤقت

أولاً: أحكام عامة

مادة ١٤١- يجوز الإفراج مؤقتاً عن البضائع مع تعليق أداء الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم

الأخرى المقررة مقابل تقديم أحد الضمانات المقبولة جمركيا لحين إعادة تصديرها أو تسوية وضعها جمركيا وذلك بالشروط وفي الاحوال الآتية:

أ- الآلات والمعدات والأجهزة ومستلزماتها الواردة من الخارج برسم الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة وما في حكمها للعمل في مشروعات إنشائية أو اقتصادية ثم إعادة تصديرها، ويجوز إعادة تشغيلها في مشروعات أخرى مماثلة مع تطبيق ذات القواعد والشروط.

ب- الآلات والمعدات والأجهزة الواردة للعمل في مشروعات داخل البلاد ثم إعادة تصديرها مع مراعاة حكم المادة (٨) من قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية المشار إليه^(١).

ج- البضائع المستوردة من الخارج برسم أحد المعارض أو المهرجانات أو الأسواق الدولية أو المسارح أو المناسبات الرياضية أو ما يماثلها بعد تقديم موافقة الجهة المختصة.

د- الآلات والمعدات والأجهزة والمهمات اللارمة لإجراء التجارب أو الاختبارات العلمية أو الصناعية أو الزراعية التي توافق عليها الجهة المختصة.

هـ- الأوعية الفارغة والغلافات الواردة لملئها ، وكذلك الأوعية والعبوات الواردة مملوءة بالسلع برسم إعادة تصديرها إما فارغة أو مملوءة ، الحاويات التي تدخل البلاد لتفريغ محتوياتها ثم إعادة تصديرها.

و- المواد والأصناف الخاصة بالحاصلات الزراعية كالأوعية

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة الاستثمار - شرح تفصيلي لقوانين الاستثمار في مصر والعالم" ص ٦٤ وما بعدها.

الفارغة ومواد التعبئة والتغليف وأجزائها والمواد المطهرة والشموع والمواد الكيماوية للمعالجة والمبيدات الزراعية والبيتموس وموقوفات الانبات.

ر- آلات ومعدات التصوير والأفلام والشرائط الخاصة بالصحفيين والمصورين والمراسلين الأجانب ووكالات الأنباء والإذاعة بغرض تسجيل أو بث المواد الإخبارية أو التصوير السينمائي.

ح- الأصناف المهنية التى ترد مع الأجانب الوافدين إلى الجمهورية والتى تتفق مع مهنتهم بعد تقديم موافقة الجهة المختصة.

ط- الأمتعة الشخصية الغير استهلاكية لكل من:

١- دوى المكانة.

٢- اللاجئين السياسيين.

٣- أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي.

٤- المصريين المنتدبين أو المعارين للخارج القادمين لقضاء أجازتهم أو لأداء عمل مؤقت بالبلاد.

٥- الدارسين الأجانب القادمين للدراسة.

٦- أمتعة الحجاج الأجانب الذين يعبرون أراضي الجمهورية إلى الأراضي المقدسة.

٧- الخبراء المرخص لهم بالعمل فى البلاد.

ى- الأصناف التى ترد مع الساتحين والعابرين زيادة عن حدود الإعفاء.

ك- البضائع الواردة برسم الأشخاص الطبيعية أو المعنوية التى تتمتع بإعفاءات جمركية ولم ترد المستندات الخاصة اللازمة للإعفاء وذلك لحين صدور قرار بإعفائها.

ل- الأصناف الأخرى التى يصدر بها قرار من وزير

المالية.

مادة ١٤٢- يشترط للإفراج عن الأصناف المنصوص عليها في المادة السابقة ما يأتي:

أ- تقديم إحدى الضمانات المنصوص عليها في هذه اللائحة بقيمة الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة لحين تسوية أوضاع هذه البضائع أو انتهاء الغرض المفرج عنها من أجله.

ب- أن يتم إعادة تصدير تلك الأصناف خلال سنة من تاريخ الإفراج عنها أما المواد والأصناف الخاصة بالحاصلات الزراعية فيعاد تصديرها خلال سنتين من تاريخ الإفراج عنها، ويجوز مد هذه المدد لمدة أخرى مماثلة لأسباب مبررة بموافقة رئيس مصلحة الجمارك^(١).

مادة ١٤٣- يتم الإفراج المؤقت عن البضائع الواردة برسم الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة وشركات القطاع العام بشرط استيفاء المستندات وفقا للآتي:

أ- تقديم خطاب من بنك الاستثمار القومي يفيد قيام البنك بتجنيب مبلغ الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة لحساب مصلحة الجمارك.

ب- في حالة عدم كفاية الإعتمادات المخصصة للجهة يتم تقديم خطاب من وزارة التخطيط يفيد باتخاذ الإجراءات اللازمة لتلبية الإعتمادات المطلوبة مع موافقة بنك الاستثمار القومي على إضافتها لحساب مصلحة الجمارك فور تعليلها.

مادة ١٤٤- في حالة عدم إعادة التصدير تكون الضرائب

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح اتفاقيات التهريب والارتدواج الضريبي" ص ٧٩ وما بعدها.

والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى المحددة عند الإفراج المؤقت مستحقة فور انقضاء المدد المنصوص عليها في هذا الفصل.

ثانياً: الإفراج المؤقت عن السيارات واليخوت وتحديد مقابل تعليق أداء الضرائب والرسوم الجمركية

مادة ١٤٥- مع مراعاة الشروط والأوضاع المنظمة للإفراج المؤقت يجوز الإفراج المؤقت عن السيارات واليخوت المنصوص عليها في المواد التالية وفقاً للشروط والأوضاع وبالضمانات الموضحة في هذه المواد، وذلك دون الإخلال بالاتفاقيات الدولية التي تكون جمهورية مصر العربية طرفاً فيها.

مادة ١٤٦- يتم الإفراج مؤقتاً عن سيارات الركوب الخاصة بالمصريين المقيمين بالخارج والأجانب والسياح والعابرين القادمين لقضاء فترة مؤقتة بالبلاد وذلك بعد أقصى ستة أشهر خلال السنة وبما لا يتجاوز فترة الإقامة المثبتة على جواز السفر بالنسبة للأجانب بعد سداد مقابل تعليق أداء الضريبة عن ستة أشهر أو جزء منها على النحو الآتي:

أ- ٥٠٠ جنيه عن السيارة عن الثلاث أشهر الأولى أو جزء منها.

ب- ١٠٠٠ جنيه عن السيارة عن الثلاث أشهر التالية أو جزء منها.

ج- ١٠٠ جنيه عن كل سيارة من السيارات الواردة صحبة الأفواج السياحية ويجب ألا تتجاوز مدة الإفراج عن هذه السيارات شهراً واحداً.

مادة ١٤٧- يتم الإفراج مؤقتاً عن سيارات الركوب الخاصة بالفئات التالية وفقاً للأحكام المبينة قرين كل منها، وذلك بعد

سداد مقابل تعليق أداء الضريبة طبقاً للجدول التالي:

أ- المستثمرون الأجانب، في حدود فترة الإقامة المؤقتة المثبتة على جواز السفر وبحد أقصى ثلاث سنوات.

ب- الخبراء والأساتذة الأجانب الذين تستقدمهم الجهات الحكومية وما في حكمها (بما فيها الجامعات والمدارس) وخبراء الشركات الأجنبية المتعاقدة مع هذه الجهات للقيام بعمل مؤقت داخل البلاد.

ج - ذوى المكالة من الأجانب بناء على توصية من وزارة الخارجية المصرية .

د - شركات ومؤسسات الطيران الأجنبية التي تسير خطوط جوية منتظمة من وإلى وعبر الأراضي المصرية وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل ، بناء على كتاب من وزارة الطيران المدني.

هـ- تكون مدة الإفراج بالنسبة إلى الفئات المحددة بالبنود (ب) و(ج) و(د) متناسبة مع الغرض الذي تقرر الإفراج المؤقت من أجله.

البيان	الصفة الأولى أو جزء منها	الصفة الثانية أو جزء منها	الصفة الثالثة أو جزء منها	الصفة الرابعة أو جزء منها	الصفة الخامسة أو جزء منها	الصفة السادسة أو جزء منها
السيارة ذات السعة اللترية حتى ١٦٠٠ سم ^٣	٥٠٠ جنيه	١٠٠٠ جنيه	١٥٠٠ جنيه	٢٠٠٠ جنيه	٢٥٠٠ جنيه	٣٠٠٠ جنيه

البيان	السنة أشهر الأولى أو جزء منها	السنة أشهر الثانية أو جزء منها	السنة أشهر الثالثة أو جزء منها	السنة أشهر الرابعة أو جزء منها	السنة أشهر الخامسة أو جزء منها	السنة أشهر السادسة أو جزء منها
السيارة ذات السعة اللترية أكثر من ١٦٠٠ سم ^٣ وحتى ٢٠٠٠ سم ^٣	١٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٦٠٠٠
السيارة ذات السعة اللترية أكثر من ٢٠٠٠ سم ^٣	٣٠٠٠	٦٠٠٠	٩٠٠٠	١٢٠٠٠	١٥٠٠٠	١٨٠٠٠

ويكون خضوع شركات ومؤسسات الطيران الأجنبية المنصوص عليها في البند (د) من هذه المادة للمقابل المنصوص عليه في الجدول السابق أو طبقاً لمبدأ المعاملة بالمثل أيهما أقل.

وفي حالة زيادة مدة الإفراج المؤقت عن ثلاث سنوات بالنسبة

للفئات المنصوص عليها في البنود (ب ، ج ، د) يستمر
تحصيل الفئة الأخيرة من الجدول المشار إليه عن كل ستة
أشهر أو جزء منها.

مادة ١٤٨- يتم الإفراج مؤقتاً عن السيارات الخاصة بكل
من:

أ- اللاجئين السياسيين والصحفيين والمراسلين ومندوبي
وكالات الأنباء الأجانب.

ب- الطلبة والمندربين الأجانب القادمين للدراسة والتدريب .
بشرط ألا تزيد السعة اللترية للسيارة على ١٦٠٠ سم ٣ . وإذا
زادت السعة اللترية عن ذلك يضاعف مقابل تعليق أداء
الضريبة^(١).

ج- شركات البحث والتنقيب عن البترول والمعادن وخبرائها
الأجانب.

وتكون المدة متناسبة مع الغرض الذي تقرر الإفراج من
أجله. ويجوز مد مدة الإفراج المؤقت للطلبة عن سياراتهم
خلال فترة الأجازة-الصيفية مع مضاعفة مقابل تعليق أداء
الضريبة المقررة حسب السعة اللترية.

ويكون سداد مقابل تعليق أداء الضريبة عن كل ستة أشهر أو
جزء منها وفقاً للآتي:

- ٥٠٠ جنيه عن السيارة ذات السعة اللترية حتى ١٦٠٠
سم ٣.

- ١٥٠٠ جنيه عن السيارة ذات السعة اللترية أكثر من

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قوانين الجمارك
ومشكلاتها العملية والترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك
والنصوص العربية المقابلة لها" ص ٩٤ وما بعدها.

١٦٠٠ سم ٣ وحتى ٢٠٠٠ سم ٣.

- ٣٠٠٠ جنيه عن السيارة ذات السعة للترية أكثر من ٢٠٠٠ سم ٣.

وبالنسبة لسيارات شركات البحث والتقيب عن البترول والمعادن وسيارات الخبراء الأجانب العاملين بتلك الشركات يكون مقابل تعليق اداء الضريبة ٤٠٠ جنيه عن كل سنة أشهر أو جزء منها.

مادة ١٤٩- يتم الإفراج مؤقتاً عن سيارات الركوب الواردة للاستعمال الرسمي للسفارات والقنصليات الأجنبية والمنظمات الدولية على النحو الآتي:

أ- السيارات الواردة للاستعمال الرسمي للسفارات والقنصليات الأجنبية أو لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الأجنبي زيادة على حد الإعفاء المقرر بقانون تنظيم الإعفاءات الجمركية وكذلك السيارات الواردة للموظفين الإداريين الأجانب بالسفارات والقنصليات الأجنبية.

ب- السيارات الواردة للاستعمال الرسمي للمنظمات الدولية والمنظمات العربية الإقليمية وأعضائها الحائزين على جوازات سفر دبلوماسية أو بطاقة تحقيق شخصية صادرة من إدارة المراسم بوزارة الخارجية لأعضاء هذه المنظمات.

وتكون مدة الإفراج المؤقت وفقاً لما تقررره وزارة الخارجية بالاتفاق مع مصلحة الجمارك.

ويتم سداد مقابل تعليق أداء الضريبة وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل بالنسبة للبند (أ) ، و ٢٠٠ جنيه عن كل سنة أشهر أو جزء منها بالنسبة للبند (ب) وكذا بالنسبة للبند (أ) في حالة عدم الاعفاء وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل.

مادة ١٥٠- يتم الإفراج مؤقتاً عن سيارات الركوب الواردة

للعرض التجارى أو التجارب على النحو الآتى:

أ- سيارات الركوب الخاصة الواردة برسم العرض التجارى بما لا يجاوز أربع سيارات مختلفة الطراز لكل من وكلاء مصانع السيارات الأجنبية.

ب- سيارات الركوب الخاصة الواردة لأغراض التجارب بما لا يجاوز سيارتين مختلفتي الطراز وارنتين برسم مصانع إنتاج السيارات ، وذلك بشرط موافقة الجهة المختصة بوزارة التجارة والصناعة.

وتكون مدة الإفراج عن هذه السيارات ستة أشهر يجوز مدها لمدة أخرى مماثلة بموافقة رئيس مصلحة الجمارك ، ولا يجوز ترخيصها بالمرور^(١).

ويكون سداد مقابل تعليق أداء الضريبة على تلك السيارات على النحو الآتى:

٢٥٠٠ جنيه عن السنة الأولى أو جزء منها.

٥٠٠٠ عن السنة اشهر التالية أو جزء منها ، مع تقديم خطاب ضمان مصرفي غير مشروط ومعزز وغير قابل للإلغاء يغطي ما يستحق على السيارات المفرج عنها من الضرائب والرسوم الجمركية والضريبة العامة على المبيعات وغير ذلك من الضرائب والرسوم الأخرى.

مادة ١٥١- يتم الإفراج المؤقت عن سيارات النقل التريلات والبرادات لمدة أسبوعين ويجوز مدها عند الحاجة لمدة أسبوعين آخرين بقرار من رئيس مصلحة الجمارك أو من يفوضه فى ذلك.

(١) النظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح ضريبة المبيعات" ص ٦٩ وما بعدها.

ويكون سداد مقابل تعليق أداء الضريبة على النحو الآتي:
١٠٠ جنيه عن كل أسبوع أو جزء منه من الأسبوعين الأول والثاني.

٥٠٠ جنيه عن كل أسبوع أو جزء منه من الأسبوعين الثالث والرابع.

وفى حالة الرغبة فى إبقاء أى من هذه السيارات أو التريلات أو البرادات داخل البلاد للعمل بصفة مؤقتة أو بغرض التأجير تسري أحكام المادة (٨) من قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ .

مادة ١٥٢- يتم الإفراج المؤقت عن السيارات النصف نقل (بيك أب) ذات الكابينة المزدوجة والميكروباص التي يزيد عدد مقاعدها على تسعة بحلاف مقعد السائق لمدة شهر ويجوز مدتها شهراً آخر بموافقة رئيس مصلحة الجمارك أو من يفوضه.

ويكون سداد مقابل تعليق أداء الضريبة بواقع ٥٠٠ جنيه عن الشهر الأول أو جزء منه ، و ١٠٠٠ جنيه عن الشهر الثاني أو جزء منه .

مادة ١٥٣- يتم الإفراج المؤقت عن اليخوت الخاصة بالمصريين المقيمين بالخارج والسياح والعابرين وذوي المكانة القادمين للبلاد للإقامة المؤقتة فى حدود فترة الإقامة وبعد أقصى اثني عشر شهراً.

ويكون سداد مقابل تعليق أداء الضريبة بالنسبة للموانئ السياحية المحددة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٣ وفقاً لقرار وزير النقل رقم ٥٣٩ لسنة ٢٠٠٣ وتحصل مصلحة الجمارك ما يعادل ذات المبالغ فى باقى موانئ الجمهورية وتوزع بذات النسب الموضحة بالقرار سالف

الذكر.

مادة ١٥٤- يتم الإفراج عن الآلات والمعدات بما فيها معدات النقل والأجهزة وسيارات الركوب الخاصة بالأجانب القادمين للبلاد اللازمة للسباقات الدولية والسباقات المحلية المنظمة تحت إشراف الهيئة العامة للتنشيط السياحي لمدة شهر يجوز مدها مدة أخرى مماثلة بموافقة رئيس مصلحة الجمارك لأسباب مبررة.

ويكون مقابل تعليق أداء الضريبة مائة جنيه عن كل وحدة في الشهر أو جزء منه.

مادة ١٥٥- في جميع الأحوال يجب في اليوم التالي على الأكثر لانتهاؤ مدة الإفراج المؤقت إيداع السيارة أو اليخت داخل دائرة جمركية مخصصة لذلك أو مارينا بالنسبة لليخوت ولا يجوز إعادة الإفراج المؤقت عنها إلا بعد انقضاء مدة مماثلة لتلك التي قضتها بالبلاد وبعد أقصى أربعة أشهر بالنسبة لليخوت وتعتبر فترة التخزين داخل الدائرة أو المارينا بمثابة إعادة تصدير.

مادة ١٥٦- يتم الإفراج المؤقت عن السيارات واليخوت الخاصة مع تعليق أداء الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى مقابل تقديم أي من الضمانات المقبولة جمركياً أو دفتر مرور (تريتيك) صادر من أحد أندية السيارات المعتمدة لدى الجمارك أو رخصة تسيير وقيادة دولية (بالنسبة للأجانب القادمين في أفواج سياحية) ^(١).
بالنسبة لليخوت التي ترد بالمواني البحرية للسياحة الإقليمية

(١) أنظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قانون ضريبة الدمغة" ص ٦٦ وما بعدها.

فيكتفي بتقديم تعهد شخصي من صاحب اليخت أو المسئول عنه علي أن تخطر مصلحة أمن المواني عند الإفراج عن اليخت.

بالنسبة لراغبي السياحة الداخلية (النيلية) يشترط للإفراج عن اليخت تقديم خطاب ضمان أو تعهد من هيئة تنشيط السياحة.

مادة ١٥٧- يكون الإفراج المؤقت عن السيارات واليخوت المنصوص عليها في المواد السابقة طبقاً للشروط الآتية:

أ- يفرج مؤقتاً عن سيارة ركوب واحدة أو يخت لكل شخص طبيعي، ويجوز الإفراج عن أكثر من سيارة أو يخت للأشخاص ذوي المكانة والجهات الاعتبارية، وذلك بشرط أن تكون السيارة أو اليخت مرخصاً، وفي حالة عدم الترخيص يقدم خطاب ضمان مصرفي غير مشروط ومعزز وغير قابل للإلغاء أو دفتر مرور صادر من أحد الأندية التي أودعت ضمانات نقدية أو مصرفية لدى مصلحة الجمارك بقيمة الضرائب والرسوم المقررة.

ب- يفرج عن سيارات ركوب المستثمرين الأجانب بعد تقديم صحيفة هيئة الاستثمار ، وجواز السفر الموضح به تأشيرة الإقامة المؤقتة.

ج- يجب أن يقتصر استعمال السيارة أو اليخت المفرج عنه مؤقتاً علي الأغراض التي تم الإفراج عن أجلها وأن يقودها المفرج عنها باسمه باستثناء الحالات الخاصة بذوي المكانة من الأجانب وذوي العاهات الذين تستدعي حالتهم الاستعانة بسائق وإذا وجدت ظروف خاصة تستدعي القيادة بسائق، بموافقة رئيس مصلحة الجمارك أو من يفوضه.

د- يحظر التصرف في السيارة أو اليخت بالبيع أو التنازل أو الهبة أو غير ذلك من التصرفات أو تأجير أيهما إلا بعد

الحصول على موافقة مصلحة الجمارك واستيفاء القواعد الاستيرادية وسداد جميع الضرائب والرسوم المستحقة ويجوز بموافقة وزير المالية مد المدة المقررة للإفراج المؤقت عن السيارات واليخوت المشار إليها وذلك لأسباب مبررة يقبلها. وبضائع مقابل تعليق أداء الضريبة في حالة انتهاء صلاحية السير وسريان صلاحية الضمان.

وعلى حامل تصريح الاستيراد المؤقت (دفتر المرور الدولي) إعادة تصدير المركبة خلال مدة لا تتجاوز ٢٤ يوما من تاريخ انتهاء صلاحية التسيير بالبلاد وفقا لنص المادة (٢٠) من الاتفاقية الدولية للسيارات بشرط صلاحية الضمان. وفي حالة مخالفة شروط وأحكام الإفراج المنصوص عليها في هذه اللائحة تطبق العقوبات المنصوص عليها في قانون الجمارك^(١).

مادة ١٥٨ - يشترط لقبول التنازل عن السيارات المفرج عنها مؤقتا الآتي:

أ - ألا تكون السيارة محل جريمة تهرب جمركي.
ب - تطهير السيارة من الغرامات أو التعويضات ومقابل تعليق أداء الضريبة وسداد الضرائب والرسوم على الأجزاء الناقصة والمستبدلة.

وبفوض رؤساء القطاعات الجمركية التنفيذية كل في دائرة اختصاصه في قبول التنازل عن السيارات.
مادة ١٥٩ - تتم الإجراءات الجمركية عن الواردات تحت

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير في مصر والدول العربية" ص ٤٥ وما بعدها.

نظام الإفراج المؤقت طبقا لما يأتي:

أ- يقوم صاحب الشأن أو من ينوبه بإدراج بيانات البيان الجمركي بالحاسب الآلي بأحد طرق الربط الإلكتروني مع مصلحة الجمارك.

ب- تتخذ الإجراءات الأولية التالية بإدارة المعلقات:

١- تقديم طلب من صاحب الشأن أو من ينوبه إلى مدير إدارة المعلقات يبين به سبب الإفراج المؤقت وسنده القانوني والمدة المطلوب بقاء السيارة أو اليخت خلالها داخل البلاد.

٢- تقوم إدارة المعلقات بدراسة الطلب وإعداد مشروع الإفراج المؤقت طبقا للضوابط المذاعة على طلب صاحب الشأن ويختتم بختم الإدارة .

ج- تكون المستندات المطلوبة للإفراج هي:

١- البيان المميكن بنظام الإفراج المؤقت.

٢- بيان الأصناف الواردة.

٣- إذن التسليم الملاحى.

٤- فاتورة الأصناف الواردة.

د- الإجراءات بالمجمعات الجمركية:

١- تتم الإجراءات الجمركية مع مراعاة أن الأصناف المفرج عنها بنظام الإفراج المؤقت لا يفرج عنها بالمسار الأخضر لضرورة المعاينة والمطابقة وذلك للتأكد من العينية قبل الإفراج وحساب قيمة الضرائب والرسوم المستحقة.

٢- تحصيل الضمانات اللازمة ويسلم أصل إذن الإفراج مرفقا به صور طبق الأصل من الفاتورة وبيان العبوة لصاحب الشأن وترسل صورة إذن الإفراج مرفقا بها صور طبق الأصل من الفاتورة وبيان العبوة لباب الصرف.

٣- يقوم قسم الإجراءات بالجمرك المختص بإرسال بيانات

البيان الجمركي المفرج عنه إفراجاً مؤقتاً يومياً لإدارة المعلقات مرفقاً به البيانات الجمركية بنظام الإفراج المؤقت.

هـ- المتابعة بإدارة الإفراج المؤقت (المعلقات) بعد وصول البيانات الجمركية المفرج عنها بنظام الإفراج المؤقت إلى إدارة المعلقات يتم إجراء ما يأتي:

- ١- قيد هذه البيانات إليكترونياً أو يدوياً في سجل يوضح رقم الإقرار وسبب الإفراج المؤقت وقيمة الضرائب والرسوم ونوع الضمان المقدم ومهلة الإفراج المؤقت.
 - ٢- استخراج تقارير بشكل دوري توضح موقف البيانات التي تنتهي مهلة الإفراج المؤقت عنها ومتابعتها لإنهاء موقفها.
- مادة ١٦٠- يتم الإفراج المؤقت عن اليخوت طبقاً للإجراءات الآتية :-

أ- يتقدم صاحب اليخت أو من ينوبه أو مندوب السياحة إلى جمرك الوصول بالنموذج المعد لذلك من أصل وصورة موضحاً به البيانات الأساسية (مرفقاً به كشوف بيانات الطاقم والركاب وقسيمة سداد مقابل تعليق أداء الضريبة وقائمة بأي بضائع داخل اليخت ، خمور - سجائر) ^(١).

في حالة السياحة الإقليمية يقدم تعهد شخصي من مسئول اليخت أو من ينوبه بسداد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم في حالة عدم مغادرة اليخت المياه الإقليمية بعد انتهاء مدة الإفراج المؤقت وفي هذه الحالة تقوم الجمارك بإخطار مصلحة أمن الموانئ عند الإفراج المؤقت عن اليخت.

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد 'برنامج CD موسوعة مراد للتعريفات الجمركية'

وبالنسبة لراغبي السياحة (النيلية) بشرط تقديم خطاب ضمان أو تعهد من هيئة تنشيط السياحة بالضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عن اليخت في حالة عدم مغادرته المياه الإقليمية خلال المدة الممنوحة للإفراج المؤقت.

ب- تقوم اللجنة الجمركية بالمعانة وتقدير الضرائب والرسوم المستحقة وإثباتها على النموذج الجمركي المعد لذلك وتحديد مدة الإفراج المؤقت.

ج- يسلم أصل النموذج والمرفقات موضحاً عليه الموافقة على الإفراج المؤقت ويحتفظ بالصورة وصور المرفقات في جمرك الإفراج ويعد النموذج الجمركي بمثابة إفراجا جمركيا مؤقتا صالح للعمل به في الموانئ المصرية الأخرى التي يتردد عليها اليخت خلال فترة الإفراج المؤقت.

د- في حالة رغبة مسئول اليخت تجديد فترة الإفراج المؤقت يتقدم بطلب موضحاً به الفترة المطلوبة وخط السير ومرفقا به قسيمة سداد مقابل تعليق أداء الضريبة وتقوم اللجنة الجمركية بالتأشير بالتجديد في المكان المخصص لذلك في النموذج الجمركي ولمسئول اليخت تجديد فترة الإفراج المؤقت من أى ميناء به لجنة جمركية على أن تقوم اللجنة الجمركية التي قامت بالتجديد بإخطار اللجنة الجمركية التي قامت بإتمام إجراءات الإفراج المؤقت أول مرة.

هـ- لمسئول اليخت إنهاء الإفراج المؤقت من جمارك أى ميناء مصري غير الميناء الذي قام بإتمام إجراءاته شريطة أن يكون به لجنة جمركية وذلك بسحب النموذج الجمركي للإفراج المؤقت على أن تخطر اللجنة الجمركية التي قامت بإتمام إجراءات الإفراج المؤقت أول مرة لتسديد قيوداته.

و- يكون النموذج الجمركي هو الرخصة الوحيدة للتردد على

الموانئ المصرية الموضحة بخط السير خلال صلاحية مدة الإفراج المؤقت.

ز- تتم متابعة اليخوت المفرج عنها مؤقتاً بمعرفة اللجنة الجمركية التي قامت بالإفراج على أن تسدد قيودات مغادرة اليخوت خلال مدة الإفراج المؤقت.

مادة ١٦١- تتم الإجراءات الجمركية على الصادرات تحت نظام الإفراج المؤقت طبقاً لما يأتي:

أ- تقوم جمارك التصدير باستدعاء بيان الوارد السابق الإفراج عنه تحت هذا النظام لأجراء عملية المطابقة بعد تمام إعادة تصدير الرسائل السابق الإفراج عنها برسم الإفراج المؤقت بإرسال أصل بيان الصادر إذا تم التصدير من جمرك الإفراج أو صورة طبق الأصل من بيان الصادر في حالة التصدير من جمرك غير جمرك الإفراج إلى وحدة متابعة الإفراج المؤقت (المعلقات) بالقطاع المختص.

ب- تقوم إدارة المعلقات بمقارنة ما تم الإفراج عنه بما تم تصديره وبعد التأكد من عمليات المطابقة وعدم وجود أي ملاحظات تحرر مذكرة بالتسوية ويؤشر على أقرار الوارد والصادر بتمام المراجعة والمطابقة ويتم السير في إجراءات رد الضمان.

ج- ترسل البيانات الجمركية للمراجعة ثم إدارة حفظ البيانات وتسدد قيوداتها في سجل البيانات الجمركية^(١).

د- تحتفظ إدارة المعلقات بمذكرة التسوية لحين تقدم صاحب

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قوانين الجمارك ومشكلاتها العملية والترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك والنصوص العربية المقابلة لها" ص ٩٤ وما بعدها.

الشأن بطلب رد الضمانات حيث تتم إجراءات رد الضمان ، ويمكن في حالة ما اذا كانت الضمانات تعهدات من جهات معينة وتأخر أصحاب الشأن في التقدم للتسوية خلال شهر من التصدير ولا توجد أية ملاحظات يتم تسوية البيانات بقسمة سائرة ويخطر أصحاب الشأن بذلك.

هـ- وفي حالة وجود ملاحظات أو فروق بين الوارد والصادر تحرر مذكرة بالفروق والضرائب والرسوم المستحقة ويخطر صاحب الشأن ولا يتم رد الضمان إلا بعد سداد الضرائب والرسوم المستحقة نتيجة هذا الاختلاف أو تقديم المبررات المقبولة جمركياً

و- في حالة التصدير الجزئي تخطر إدارة المعلقات الحسابات أو الكفالات حسب نوع الضمان بمقدار الضرائب والرسوم عن الجزء الذي تم تصديره لاتخاذ إجراءات خصم ما تم تصديره من الضمان.

الفصل السادس

رد الضرائب الجمركية وضريبة المبيعات على تصدير البضائع الأجنبية السابق استيرادها بنظام الوارد النهائي مادة ١٦٢- ترد الضرائب الجمركية وضرائب المبيعات عند إعادة تصدير البضائع الأجنبية المستوردة المعرج عنها برسم الوارد النهائي والتي ليس لها مثل من المنتجات المحلية أو التي يمكن تمييزها عما يماثلها من هذه المنتجات، وذلك بالشروط الآتية:

- ١- ان يتقدم صاحب الشأن الى مدير جمرك الصادر بطلب موضحاً به رقم بيان الوارد ورقم قسيمة السداد متضمناً رغبته في إعادة التصدير ورد الضريبة السابق سدادها.
- ٢- يقوم جمرك الصادر بمعايينة البضاعة المعايينة النافية

للجهاز ومطابقتها على ما سبق استيراده لإثبات العينية على أن يكون المصدر هو المستورد.

٣- أن يتم التصدير خلال سنة من تاريخ دفع الضريبة عنها.
٤- ألا تكون البضاعة قد إستعملت داخل البلاد ويستثنى من ذلك الآلات والأجهزة والمعدات التى تستعمل أثناء التجربة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة التجارة والصناعة.

٥- بالنسبة للأجهزة والآلات والمعدات يشترط أن يكون موضحاً على البيان الجمركى عند الورود الرقم المسلسل والكود على أن يتم مطابقتها عند التصدير.

مادة ١٦٣- فضلاً عن الشروط السابقة يشترط لرد الضريبة على الأشرطة السينمائية الواردة للتحميم وإعادة تصديرها تقديم المستندات التالية:

- أ- إيصال البريد عن الرسالة أو ما يقوم مقامه.
 - ب- نسخة حافظة مراقبة الأفلام بوزارة الثقافة.
- مادة ١٦٤- يشترط لرد الضريبة الجمركية والضريبة العامة على المبيعات عن البضائع السابق استيرادها ورفض قبولها لأى سبب من الأسباب تقديم مستند رفض الجهة الرقابية المختصة والتأكد من عينيته وأن يتم تصديرها خلال سنة من تاريخ دفع الضريبة عنها .

الباب الرابع

التحكيم

مادة ١٦٥- إذا نشأ نزاع بين نوي الشأن ومصلحة الجمارك فى الحالات المنصوص عليها بقانون الجمارك جاز لهم تقديم طلب لمدير الجمرک المختص لإحالة إلى التحكيم فإن قبله يتم عرض النزاع على إحدى لجان التحكيم بعد سداد أمانة نفقات التحكيم بواقع ٣٥٠ جنيهاً.

مادة ١٦٦- لا يجوز التحكيم إلا بالنسبة للبضائع التي لا تزال تحت رقابة الجمارك، ومع ذلك يجوز لصاحب البضاعة أو من يمثله قانوناً أن يطلب سحب البضاعة من الدائرة الجمركية بعد أخذ العينات القانونية اللازمة منها وأداء الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها ونفقات التحكيم المنصوص عليها في المادة السابقة بالإضافة إلى جميع المبالغ الأخرى المستحقة قانوناً.

ويكون أداء الضرائب والرسوم والمبالغ المنصوص عليها في الفقرة السابقة بصفة قطعية بالنسبة للمبالغ الغير متنازع عليها أما الفروق محل النزاع فيتم سدادها على سبيل الأمانة لحين الفصل في التحكيم.

مادة ١٦٧- على مدير المجمع الجمركي المختص إثبات طلب صاحب البضائع أو من يمثله قانوناً بإحالة النزاع إلى التحكيم في محضر من صورتين على النموذج المعد لذلك ويوقع عليهما من الطالب مع تسليمه صورة من المحضر. وترفق المستندات اللازمة لنظر التحكيم ومذكرة واقية بعدها الجمرك المختص عن الواقعة وغيرها من المستندات الأخرى على أن تثبت كل هذه المستندات بالمحضر^(١).

وعلى مدير الجمرك بمجرد إثبات طلب التحكيم في المحضر المشار إليه وبحضور صاحب البضاعة أو من يمثله قانوناً أن يأخذ عينة مزدوجة من البضائع محل التحكيم للرجوع إليها عند التحليل أو فحص البضائع وتوضع هذه العينات في أحرار

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " التعليل على قانون الضرائب على الدخل والقوانين والقرارات المكملة له - طبعة ٢٠٠٥ " ص ١٧ وما بعدها.

تختتم بخاتم الجمرک ويوقع عليها كل من موظف الجمرک وصاحب البضائع أو من يمثله قانونا ويثبت كل ذلك في المحضر المشار إليه.

أما البضائع التي يتعذر أخذ عينات منها ولا يقتضي الأمر عرضها بذاتها على لجنة التحكيم فيكتفى بأن يقدم عنها كتالوج أصلي ومذكرة وصفية وافية يرفقان بالمحضر.

ويتم إحالة كافة هذه المستندات والعينات إلى الأمانة الفنية للتحكيم لتحديد جلسة في مدة أقصاها أسبوعين عمل من تاريخ تقديم طلب التحكيم.

مادة ١٦٨- تنظر المنازعات المشار إليها على وجه الاستعجال لجان تحكيم تشكل في الإدارات المركزية الجمركية على النحو الآتي:

أولاً: لجان التحكيم الابتدائية:

أ- تشكل لجنة أو أكثر في كل إدارة مركزية لنظر طلبات التحكيم برئاسة أحد أعضاء الهيئات القضائية بدرجة رئيس محكمة أو ما يعادلها ويصدر بتعيينه قرار من وزير العدل وعضوية محكم عن مصلحة الجمارك يختاره رئيس مصلحة الجمارك أو من يفوضه من قائمة المحكمين الصادر بها قرار من وزير المالية ومحكم يختاره صاحب الشأن أو من يمثله ، وتتولى الأمانة الفنية للتحكيم إخطار اللجنة بتاريخ انعقادها في ميعاد لا يجاوز أسبوعين من تاريخ تقديم طلب الإحالة للتحكيم إليها فإن امتنع صاحب الشأن عن تعيين محكم عنه أو لم يحضر محكمه في ميعاد انعقاد اللجنة يعد ذلك عدولا عن طلب التحكيم ولا ترد إليه أمانته ، وذلك ما لم يتقدم صاحب الشأن لتجديد طلبه في ميعاد غايته أسبوع من ذلك التاريخ لإعادة طرح النزاع أمام اللجنة وعلى الأمانة الفنية للتحكيم

تحديد أقرب جلسة علي أن يوقع طالب التحكيم عليها بالعلم فإذا تعيب عن الحضور في المرة الثانية أعتبر ذلك عدولاً نهائياً عن التحكيم ، وفي هذه الحالة لا يجوز له المطالبة باسترداد نفقات التحكيم.

ب- تصدر لجنة التحكيم قرارها بعد الاستماع إلي الدفاع عن المحتكمين علي أن يكون القرار مسبباً فإن كان القرار بالإجماع أصبح نهائياً أما إذا صدر بأغلبية الآراء يجوز الطعن عليه أمام لجنة التحكيم العليا ، ويكون ميعاد هذا الطعن خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور القرار المطعون فيه ، فإذا كان الطعن من صاحب الشأن تعين عليه أداء أمانة لنفقات الطعن بواقع ٣٥٠ جنيهاً^(١).

ثانياً: لجان التحكيم العليا:

تشكل بكل إدارة- مركزية لجنة عليا أو أكثر برئاسة أحد أعضاء الهيئات القضائية بدرجة مستشار أو ما يعادلها علي الأقل ، ويصدر بتعيينه قرار من وزير العدل وعضوية محكم عن الجمارك يختاره رئيس مصلحة الجمارك أو من يفوضه من قائمة المحكمين الصادر بها قرار من وزير المالية علي ألا يكونوا من بين الأعضاء- الذين نظروا التحكيم المطعون علي قراره ، ومحكم يختاره صاحب الشأن أو من يمثله ،

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح قوانين الضرائب والمحاسبة والمراجعة القانونية - ٤ أجزاء - وتتضمن شرح قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والتشريعات السابقة عليه وتشريعات المحاسبة والمراجعة وتطبيقات المحاكم بشأنها" عدد الصفحات ٥٩٨٤ صفحة - الجزء التمهيدي ص ٨٧ وما بعدها .

وتصدر اللجنة قرارها^١ مسببا بأغلبية الآراء بعد الاستماع إلي دفاع الطرفين وبحث المستندات بقرار مسبب ويكون نهائيا.
مادة ١٦٩- يحدد عدد اللجان المشار إليها في المادة السابقة ومراكزها ودوائر اختصاصها بقرار من وزير المالية كما يصدر قرار من رئيس مصلحة الجمارك بتشكيل أمانة فنية لكل لجنة أو أكثر من لجان التحكيم الابتدائي أو العالي من بين العاملين بالمصلحة لتولي شئون التحكيم الإدارية وإمساك السجلات الخاصة بها وإعداد الدراسات والبحوث التي تطلب منها.

وعلى الأمانة الفنية للجان التحكيم بعد تحصيل مقابل نقاد التحكيم أن تعرض على رئيس الإدارة المركزية المختص صورة المحضر والمستندات المرفقة ليتولى تحديد اللجنة التي تنظر التحكيم وميعاد اجتماعها علي أن يكون ذلك في الجمرک المختص.

مادة ١٧٠- تنظر لجان التحكيم الابتدائي المنازعات التي تحال إليها وفقا لإجراءات الآتية:

أ- تتولي الأمانة الفنية للجنة إخطار أعضاء اللجنة بميعاد ومكان اجتماعها وبأية تعديلات تطرأ بعد ذلك قبل الميعاد المحدد بأسبوع على الأقل ما لم يطلب صاحب الشأن غير ذلك وذلك بكتاب موصي عليه أو بإخطار كتابي عن طريق الفاكس مع التوقيع من كل محكم بما يفيد العلم أو تليفونيا.

ب- تجتمع اللجنة في الميعاد والمكان المحددين وتتولي فحص موضوع النزاع وتوضع تحت تصرفها الأوراق والمستندات المقدمة وكذلك احدي العينيتين أو الكتالوجات مع بقاء العينة الثانية بالجمرك للرجوع إليها عند الحاجة.

ج- تضم أي مستندات أو وجهات نظر جديدة لم تكن مبداه في

المحضر أو مرفقة به بري ممثل أحد الطرفين ضمها إلى التحكيم بعد تقديمها إلى الأمانة الفنية المختصة قبل اجتماع اللجنة بوقت كاف.

د- تصدر اللجنة قرارها إما بالإجماع فيكون نهائيا وإما بأغلبية الآراء فيجوز الطعن عليه أمام اللجنة العليا للتحكيم علي أن يتم ختم العينة محل النزاع لعرضها علي لجنة التحكيم العليا وفي جميع الأحوال يجب أن يكون قرار اللجنة مسببا. مادة ١٧١- تنظر لجان التحكيم العليا الطعون التي تحال إليها من قرارات اللجان الابتدائية وفقا للإجراءات الآتية:

أ- تتولي الأمانة الفنية للجنة التحكيم العليا بمجرد إحالة أوراق التحكيم إليها من أمانة اللجنة الابتدائية عرض الأوراق علي رئيس الإدارة المركزية المختص ليتولي تحديد اللجنة التي تنظر التحكيم وميعاد ومكان اجتماعها علي أن يكون ذلك في دائرة الإدارة المركزية^(١).

ب- تتولي الأمانة الفنية إخطار أعضاء اللجنة بمكان الاجتماع وإليميعاد المحدد له قبل انعقاده بأسبوع علي الأقل وذلك بكتاب موصى عليه أو بإخطار كتابي عن طريق الفاكس مع التوقيع عليه من كل محكم بما يفيد العلم.

ج- تجتمع اللجنة في المكان والميعاد المحددين وتوضع تحت تصرفها الأوراق والمستندات الواردة إليها ، ويصدر قرار اللجنة بأغلبية الأصوات وتثبت اللجنة قرارها في محضر الجلسة ويوقع عليه من أعضائها.

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد 'برنامج CD موسوعة مراد لضريبة المبيعات - طبقا لأحدث التعديلات (الطبعة الأولى ٢٠٠٥).

د- يكون القرار الصادر من اللجنة العليا نهائياً ملزماً لطرفي النزاع غير قابل الطعن فيه إلا في الأحوال المنصوص عليها في قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ ، ويجب أن يكون القرار مسبباً ويتضمن القرار تحديد من يتحمل نفقات التحكيم.

وتتولي الأمانة الفنية إخطار كل من رئيس الإدارة المركزية وصاحب البضاعة أو من يمثله قانوناً بقرار التحكيم كتابة.

هـ- علي رئيس الإدارة المركزية إخطار مدير الجمرک الموجودة به البضاعة محل النزاع بقرار اللجنة لاتخاذ اللازم فوراً في ضوء القرار.

مادة ١٧٢- لمصلحة الجمارك وصاحب الشأن أو من يمثلهما ابداء دفاعهما أما لجان التحكيم.

مادة ١٧٣- تحدد مكافآت أعضاء لجان التحكيم على النحو الآتي:

أ- التحكيم الابتدائي:

١- مكافآت رئيس اللجنة ١٠٠ جنيه

٢- مكافآت محكم الجمارك ٦٠ جنيهاً

ب- التحكيم العالي:

١- مكافآت رئيس اللجنة ١٥٠ جنيهاً

٢- مكافآت محكم الجمارك ١٠٠ جنيه

ج- توزع باقي حصة نفقات التحكيم بقرار يصدر من رئيس مصلحة الجمارك.

مادة ١٧٤- يتم إجراء التحكيم على البضائع التي ليست تحت رقابة الجمارك عند مطالبتها لصاحب الشأن بفروق ضرائب ورسوم جمركية في الحالات وبالشروط الآتية:

أ- إذا كانت البضائع بحالتها عند الورود ولم يجرى عليها أي

تغيير .

ب- إذا كانت الفاتورة وبيان العبوة موضح بهما توصيف كامل للبضاعة وتمت المطابقة الجمركية عليهما .

ج- إذا كانت لدى صاحب الشأن كتالوجات تتفق بأرقامها مع ما ورد بالبيان الجمركي ومرفقاته .

الباب الخامس

موظفو الجمارك

- موظفو الجمارك .

- المخالفات الجمركية والتهرب الجمركي .

- الأجور ورسوم العمل في غير الأوقات .

- بيع البضائع .

الفصل الأول

موظفو الجمارك

مادة ١٧٥- يخول العاملون بمصلحة الجمارك الذين يشغلون وظائف رئيس قطاع رئيس إدارة مركزية - مدير عام - كبير باحثين - مدير إدارة - رئيس قسم - مأمور حركة - مأمور تعريفة - مفتشي الإدارات العامة لمكافحة التهريب - شاطلي وظيفة باحث قانوني ، كل في حدود اختصاصه صفة مأموري الضبط القضائي وذلك بالنسبة للجرائم التي تقع بالمخالفة للأحكام الواردة بقانون الجمارك ونسبيلاته وكذا القوانين الخاصة المتعلقة بالضرائب والرسوم الجمركية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهذه القوانين^(١) .

مادة ١٧٦- لموظفي الجمارك كل في حدود اختصاصه دون

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة مراد للضريبة على الدخل" .

غيرهم الحق في تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدوائر الجمركية وفي الأماكن والمستودعات الخاضعة لإشراف الجمارك وكذا لهم الحق في الصعود إلى السفن داخل نطاق الرقابة الجمركية لتفتيشها أو المطالبة بتقديم قوائم الشحن ولهم عند الاقتضاء الاستعانة برجال الضبط من السلطات الأخرى.

مادة ١٧٧- لموظفي الجمارك ومن معاونهم من رجال السلطات الأخرى حق مطاردة البضائع المهربة ولهم أن يتابعوها عند خروجها من نطاق الرقابة الجمركية وضبطها ووسائل النقل والأشخاص واقتيادهم إلى لقرب فرع للجمارك.

مادة ١٧٨- على مؤسسات الملاحة والنقل والأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية ممن لهم صلة بالعمليات الجمركية الاحتفاظ بجميع الأوراق والسجلات والوثائق والمستندات المتعلقة بهذه العمليات على أن يكون موضحاً بها تفصيلاً ما يتصل بكل منهم من تلك العمليات.

مادة ١٧٩- يلتزم مستوردو البضائع الأجنبية بقصد الاتجار والمشترون مباشرة منهم بالاحتفاظ بما يدل على أداء الضريبة الجمركية، أما حائزي البضائع الأجنبية بقصد الاتجار فيلتزمون بالاحتفاظ بما يدل على مصدر تلك البضائع.

مادة ١٨٠- على المؤسسات والأشخاص المنصوص عليهم في المادتين السابقتين تقديم الأوراق والمستندات والسجلات والوثائق والمحركات المشار إليها في هذا الباب لموظفي مصلحة الجمارك المختصين وتمكينهم من الإطلاع عليها، ويجوز لهؤلاء الموظفين ضبط المستندات والوثائق والسجلات عند وجود المخالفة مع تقديم تقرير بذلك للرئيس الأعلى في ميعاد غايته أسبوعاً من تاريخ الضبط.

وتجرى المراجعة اللاحقة بمكاتب أو مصانع أو مقار المؤسسات أو الأشخاص المشار إليها، ولرئيس المصلحة أن يعهد إلى لجنة يصدر بتشكيلها قرار منه لمراجعة حالات الضبط والتحقق من وجود أو عدم وجود المخالفة، وله طلب رأي الغرفة التجارية أو الصناعية أو المعنية التي يقع في دائرتها موضوع الضبط.

مادة ١٨١- يقصد بالأوراق والمستندات والوثائق والسجلات المشار إليها بالمادة السابقة تلك التي تتطلبها طبيعة النشاط وخاصة القيودات المتعلقة بالعمليات الجمركية وأهمها:
أ - السجلات التي تستلزمها طبيعة النشاط^(١).

ب- المراسلات والمحركات المتعلقة بالصفقات ذات الصلة بالعمليات الجمركية.

مادة ١٨٢- على جميع المخاطبين بالمادتين (١٧٨، ١٧٩) من هذه اللائحة الاحتفاظ بالسجلات المنصوص عليها لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ التأشير عليها بانتهائها من موظفي الجمارك، أما الوثائق والمراسلات والمحركات فتبدأ مدة الاحتفاظ بها من تاريخ إرسالها أو تسلمتها وذلك كله وفقا لما هو مقرر بقانون التجارة.

مادة ١٨٣- على مأموري الضبط القضائي من رجال الجمارك في غير حالات متابعة البضائع المهربة ومطاردتها، أن يحصلوا - بعد موافقة وزير المالية - على إذن سابق من

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ - شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من مواد قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥" ص ١٧ وما بعدها .

النيابة العامة عند إجراء أية أعمال تفتيش وضبط البضائع خارج الدوائر الجمركية وأذن من رئيس مصلحة الجمارك في حالة طلب المستندات الدالة على سداد الضرائب والرسوم المقررة ، وإن يثبتوا هذا في صدر المحضر.

ولا يجوز البدء في تنفيذ أية مهمة إلا خلال ساعات العمل الرسمية للمنشأة مع مراعاة ألا يترتب على تنفيذ المهمة تعطيل سير العمل بالمنشأة وفي كل الحالات تسلم صورة من إذن الضبط أو التفتيش إلى صاحب الشأن.

مادة ١٨٤- في غير حالات التلبس بالجريمة لا يجوز اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق في الجرائم التي تقع من موظفي مصلحة الجمارك ممن لهم صفة الضبطية القضائية أثناء تادية عملهم وبسببه إلا بناء على طلب كتابي من وزير المالية ، وفي جميع الأحوال لا يجوز رفع الدعوى الجنائية عليهم إلا بعد الحصول على هذا الطلب . وتشكل لجنة بقرار من وزير المالية يمثل فيها المستشار القانوني لوزير المالية ورئيس مصلحة الجمارك ورئيس الإدارة المركزية للشئون القانونية والتحقيقات ورئيس الإدارة المركزية للشئون المالية والإدارية بالمصلحة لدراسة الموضوعات المتعلقة بالجرائم المشار إليها، وللجنة الاستعانة بمن تراه. وعلى اللجنة إعداد تقرير بتوصياتها للعرض على وزير المالية لإتخاذ اللازم نحو إصدار الطلب الكتابي من عدمه.

الفصل الثاني

المخالفات الجمركية والتهرب الجمركي

مادة ١٨٥- يسرى حكم البند (٣) من الفقرة الأولى من المادة (١١٨) من قانون الجمارك على البضائع الأجنبية خارج نطاق الدائرة الجمركية والرقابة الجمركية إذا لم يقدم حائزها بقصد

الاتجار المستندات الدالة على سداد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة أو لم يقدم المستند الدال على مصدرها الشرعي ، فإذا كانت هذه البضائع من الأصناف الممنوعة أو المحظور استيرادها أو قدم المستورد والمشتري مباشرة منه بقصد الاتجار مستندات مزورة أو مصطنعة أو كانت من الأصناف التي اشترط القانون للإفراج عنها وضع علامات مميزة عليها (طابع البنترول) مثل السجائر والسيجار والمشروبات الروحية تطبق أحكام المادة ١٢١ من قانون الجمارك.

مادة ١٨٦- في غير حالات التهريب بقصد الاتجار يفوض رئيس مصلحة الجمارك في طلب تحريك الدعوى العمومية عن هذه الجرائم وقبول التصالح عنها، وفي حالات تهريب البضائع بقصد الاتجار يفوض رئيس المصلحة في طلب تحريك الدعوى العمومية إذا كان التعويض الجمركي لا يزيد على خمسين ألف جنيه^(١).

وفوض رئيس الإدارة المركزية لجمارك بورسعيد والمنطقة الحرة في طلب تحريك الدعوى العمومية عن جرائم التهريب بقصد الاتجار التي تقع داخل نطاق الدائرة الجمركية والرقابة الجمركية لجمارك بورسعيد إذا كانت قيمة التعويض الجمركي لا تزيد على خمسين ألف جنيه.

مادة ١٨٧- يفوض مديرو عموم الإدارات العامة لكل من

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة البنوك طبقاً لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي المصري رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وقانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ المعدل بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ٢٠٠٣" ص ١٢٠ وما بعدها.

الإدارة العامة لجمارك نوبيع والإدارة العامة لجمارك السلوم والإدارة العامة لجمارك أسوان والإدارة العامة لجمارك سفاجا والبحر الأحمر، كل في حدود اختصاصه في طلب تحريك الدعوى العمومية عن الجرائم التي تقع داخل نطاق الدائرة الجمركية والرقابة الجمركية وفقا لأحكام قانون الجمارك إذا كان التعويض الجمركي لا يزيد على عشرة آلاف جنيه .

الفصل الثالث

رسوم وأجور العمل في غير أوقات العمل الرسمية

وخارج الدوائر الجمركية

مادة ١٨٨- لا يجوز تحصيل أية رسوم أو أجور للعمل إضافية لقاء العمل الذي يقوم به العاملون بمصلحة الجمارك لحساب ذوي الشأن داخل الدوائر الجمركية أو بالنسبة للجان الجمركية العاملة في المناطق الحرة في أوقات العمل الرسمية والمحددة بمدة ٢٤ ساعة بالنسبة للصادرات و ١٦ ساعة بالنسبة للواردات في الموانئ أو المستودعات والمناطق الحرة التي تعمل بنظام الوردتين (صباحية ومساءية) .

وفيما عدا ذلك تكون أجور العمل الذي يقوم به موظفو الجمارك لحساب ذوي الشأن في غير أوقات العمل الرسمي أو خارج الدائرة الجمركية على النحو الآتي:

أولاً : الملاحظة الجمركية لعمليات الشحن وتفريغ ونقل البضائع وفتح المخازن:

١٠ جنيه عن كل ساعة أو جزء منها وبحد أدنى ٢٠ جنيهًا (عشرون جنيهًا) لكل سفينة تجارية أو غيرها.

٥ جنيه عن كل ساعة أو جزء منها بحد أدنى ١٠ جنيهات (عشرة جنيهات) لك عربة سكة حديد.

١٠ جنيه عن الساعة أو جزء منها عن كل عملية ملاحظة أو

توصيل أو تفتيش للماعونة أو حراسة عليها أو أي عملية أخرى يرخص بإجرائها تحت الملاحظة أو الرقابة الجمركية علي ألا يقل المحصل عن ٢٠ جنيتها (عشرون جنيتها) لكل عملية.

٥٠ جنيتها عن قيام لجنة تفتيش السفن بمراجعة مستندات البواخر وتفتيشها في أيام العطلات وفي غير مواعيد العمل الرسمية وذلك عن كل باخرة.

٢٠ جنيتها عن كل ساعة أو جزء منها مراقبة نقل بضائع تسلم صاحبه أو الترانزيت من الأرصفة إلى مخازن شركة الإيداع.

٢٠ جنية عن كل ساعة أو جزء منها عن مراقبة تفريغ أو سحب أو نقل المواد البترولية ومشتقاتها المستورد أو المستخرجة من خام أجنبي^(١).

١٠ جنية عن كل ساعة أو جزء منها عن مراقبة تعبئة البضائع الواردة صبا التي تتم بناء على طلب ذوى الشأن.

١٠٠ جنية عن إجراءات تراخيص السفر لكل سفينة تجارية و ٢٠ جنيتها لكل سفينة شراعية بما فيها شهادة التمكين.

٢٠ جنيتها عن تسليم واستلام الأشياء الثمينة.

ثانيا : فتح جمرك الركاب بالموانئ البحرية:

- ١٠٠ جنية عن كل سفينة لدخول الركاب أو خروجهم.

ثالثا : انتقال العاملين بمصلحة الجمارك:

أ- داخل المدينة:

- ٤٠ جنيتها عن انتقال العاملين من الدرجة الأولى فما

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قوانين الاستثمار وتلمية المشروعات الصغيرة" ص ٥٤ وما بعدها.

فوقها.

- ٣٠ جنبها عن انتقال المثلث أو مأمور الحركة.

- ٢٠ جنبها عن انتقال أي من العاملين الآخرين.

ب- خارج المدينة:

تضاعف الفئات المنصوص عليها في البند (أ).

مادة ١٨٩- تحصل القيمة الفعلية للسيل الجمركي بحد أدنى خمسة جنيهات، وتكون مصاريف استخراج صور المستندات والأوراق الرسمية عن الواردات بواقع خمسة جنيهات عن كل شهادة رسمية تصدرها مصلحة الجمارك أو صورة مستند أو بيان جمركي علاوة على ضريبة الدمغة المستحقة.

وتحصل مصاريف استخراج بيانات من الحاسب الآلي بواقع مائتي جنيه عن كل ساعة يتطلبها إعداد البيانات آلياً التي يطلبها ذوي الشأن على ألا يقل المحصل عن خمسين جنبها في المرة الواحدة.

ويحصل رسم الربط الآلي بقاعدة بيانات مصلحة الجمارك على النحو الآتي:

أ- تحصل قيمة التكلفة الفعلية عند بدء التعاقد لخدمة ربط الجهات الخارجية بالنظام الآلي لمصلحة الجمارك والتي تقدر بمعرفة الشركة المنفذة والإدارة المركزية لتكنولوجيا المعلومات وتيسير الإجراءات بمصلحة الجمارك ولا يتم الترخيص لأية مستودعات جديدة أو التجديد للمستودعات القائمة إلا بعد الالتزام بإدخال هذه الخدمة.

ب- تحصل مقدماً قيمة التكلفة الفعلية لصيانة المعلومات والأجهزة والتي تقدر بمعرفة الشركة المنفذة والإدارة المركزية لتكنولوجيا المعلومات وتيسير الإجراءات بمصلحة الجمارك وتحصل هذه القيمة في حالات تجديد التعاقد مع

الجهات المتعاقدة فعلا.

ج- يلتزم المتعاقد مع مصلحة الجمارك بما جاء بنصوص العقد المبرم بينهما دون الإخلال بالأحكام السابقة.
مادة ١٩٠- تحصل نفقات تخزين عن البضائع المخزنة في المخازن والمستودعات والساحات التي تديرها الجمارك على النحو الآتي:

أ - البضائع :

٢ - جنيه لكل طن أو كسوره عن كل يوم من أيام الأسبوع الأول.

٤ - جنيه لكل طن أو كسوره عن كل يوم من أيام الأسبوع الثاني والأسابيع التالية.

ب - سيارات الركوب :

١٠ - جنيهات لكل سيارة عن كل يوم من أيام الأسبوع الأول.

٢٠ - جنيهها لكل سيارة عن كل يوم من أيام الأسبوع الثاني والأسابيع التالية.

ج - سيارات النقل والنصف نقل والأتوبيسات:

١٥ - جنيهها لكل سيارة عن كل يوم من أيام الأسبوع الأول.

٣٠ - جنيهها لكل سيارة عن كل يوم من أيام الأسبوع الثاني والأسابيع التالية^(١).

مادة ١٩١- يعفى من مصاريف الخزن البضائع الآتية:

أ - البضائع الباقية إثر حجز أو حراسة قضائية مقررين لصالح الجمارك طيلة بقاء الحراسة أو الحجز.

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قانون ضريبة الدمغة" ص ٦٤ وما بعدها.

ب - البضائع التي أوقفت إجراءات التخليص عليها في انتظار نتائج تحليلها أو التحكيم فيها طيلة المدة التي استغرقتها التحليل أو التحكيم عندما تكون النتيجة لصالح مقدم البيان.

ج - الهبات والمعونات التي ترد للوزارات والمصالح الحكومية من حكومات أو هيئات أجنبية أو دولية.

مادة ١٩٢ - لا يجوز في جميع الأحوال أن يجاوز رسم الخزن نصف قيمة البضاعة .

الفصل الأول

بيع البضائع

مادة ١٩٣ - يتم بيع البضائع التي مضى عليها أربعة أشهر بالمخازن أو على الأرصفة داخل الموانئ وتقاس أصحابها عن سحبها بعد إخطارهم بكتاب موصى عليه بعلم الوصول أو عن طريق الإعلان بجهة الإدارة، أما البضائع القابلة للتلف أو النقصان فلا يجوز إبقاؤها في الجمرک إلا للمدة التي تسمح بها حالتها فإذا لم تسحب خلال هذه المدة يخرر الجمرک محضراً بإثبات حالتها وبيعها من تلقاء نفسه دون حاجة لإخطار ذوي الشأن ويسري هذا الحكم على الأشياء التي يتركها المسافرون في المكاتب الجمركية.

ويفوض رئيس مصلحة الجمارك في خفض هذه المدة في حالات الضرورة بما منع تكديس البضائع بالموانئ.

مادة ١٩٤ - تتولى الهيئة العامة للخدمات الحكومية بيع ما يسند إليها من البضائع والسيارات المهملة والمصادرة والمتروكة والمتنازل عنها لمصلحة الجمارك وذلك طبقاً لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم (٨٩) لسنة ١٩٩٨ ، ولائحته التنفيذية ، ويستثنى من ذلك الأصناف القابلة للتلف أو النقصان فتتولى مصلحة الجمارك

بيعها مباشرة.

ويتم إيداع قيمة البضائع القابلة للتلف أو النقصان والمباعة على ذمة قضية أو نزاع في حساب الأمانات لحين صدور حكم أو قرار نهائي في شأن هذه البضائع.

مادة ١٩٥- على مصلحة الجمارك إخطار الهيئة العامة للخدمات الحكومية ببيان البضائع والسيارات التي قيدت مهمل خلال خمسة عشر يوما من تاريخ القيد، وفقا لقيمتها وفئة التعريف الجمركية المقررة عليها مضافا إليها الضرائب والرسوم الجمركية في تاريخ البيع مع مراعاة حالة البضاعة وما آلت إليها ، وعلى الهيئة اتخاذ إجراءات البيع بما يمنع حدوث تكس بالمواني وذلك في خلال شهر من تاريخ استلام الهيئة لهذا البيان.

مادة ١٩٦- تتولى الهيئة العامة للخدمات الحكومية تحديد سعر السوق المحلي للبضاعة والأسس التي بني عليه هذا التحديد وفقا للنظم والقواعد السارية بالهيئة فإذا كان سعر السوق يزيد على القيمة الواردة من مصلحة الجمارك أتخذ هذا السعر ثمنا أساسيا للبيع أما إذا كان سعر السوق يقل عن القيمة الواردة من مصلحة الجمارك تتولى لجنة مشتركة من المصلحة والهيئة بحث أوجه الخلاف للاتفاق على تحديد الثمن الأساسي للبيع، فإذا لم تتوصل اللجنة إلى اتفاق فعلى تتولى الهيئة تحديد الثمن الأساسي للبيع وفقا للقيمة السوقية^(١).

مادة ١٩٧- على مصلحة الجمارك أن تخرج نهائيا عن البضائع والسيارات التي تم بيعها بمجرد تقديم صورة معتمدة

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح ضريبة المبيعات" ص ٦٩ وما بعدها.

من عقد البيع ثابت به قيام المشتري بسداد قيمة المبيع بالكامل ويتولى إجراء التسليم لجنة مشتركة من الجمارك والهيئة العامة للخدمات الحكومية ويجب أن يتم التسليم في مدة أقصاها أسبوعان من تاريخ اعتماد عقد البيع ، فإذا تقاعس المشتري عن سحب البضائع في موعد غايته ٣٠ يوماً وجب على الهيئة إعادة بيع البضائع بالمزاد مرة أخرى وفقاً لأحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية.

مادة ١٩٨ - يستحق للهيئة العامة للخدمات الحكومية مقابل قيامها بعملية البيع المنصوص عليها في المواد السابقة مقابلاً نقدياً على النحو الآتي:

(أ) نسبة ٧٪ من قيمة ثمن صفقة البيع بعد رسو العطاء في المزاد ونفاذه.

(ب) نسبة ٧٪ من قيمة المبلغ المدفوع في حالة عدم سداد الراسي عليه المزاد لباقي الثمن .

(ج) نسبة ٢٪ من قيمة البضاعة للأغراض الجمركية يتحملها صاحب الرسالة في حالة التلطيط وقبل الإعلان عنه إذا طلب ذلك .

(د) نسبة ٧٪ من قيمة البضاعة للأغراض الجمركية عند العدول يتحملها صاحب الرسالة في حالة الإعلان عنها وقبل رسو المزاد واعتماده من السلطة المختصة بالهيئة^(١) .

(هـ) نسبة ٢٪ إذا كان البيع بالطريق المباشر للجهات الحكومية أو بطريق الممارسة وكان العدول عن البيع قد تم

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير في مصر والدول العربية " ص ٤٥ وما بعدها .

بعد التعاقد.

مادة ١٩٩- يودع تأمين دخول المزاد بخزينة الجمارك على أن يستكمل باقي ثمن البضائع المباعة بذات الخزينة في ميعاد غايته خمسة عشر يوماً من تاريخ رسو المزاد فإذا لم يستكمل باقي الثمن خلال هذه المدة تتبع الإجراءات المنصوص عليها باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات.

مادة ٢٠٠- على الهيئة العامة للخدمات الحكومية تقديم بيان كامل لمصلحة الجمارك بأعمال المزاد وموقف البضاعة التي تم بيعها وقيمة كل منها في موعد غايته خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهاء جلسة البيع وتؤدي مصلحة الجمارك للهيئة مستحقاتها خلال شهر من تاريخ توريدها.

مادة ٢٠١- تجري مصلحة الجمارك توزيع حصيلة البيع وفقاً لترتيب الأستبقية الوارد بنص المادة ١٣٠ من قانون الجمارك ابتداء بنفقات البيع ثم الضريبة الجمركية وما تلاها من ضرائب ورسوم ونفقات في ميعاد غايته شهر من تاريخ سداد كامل الثمن.

مادة ٢٠٢- لا يجوز بعد رسو المزاد العلني وإعتماد عقد البيع من السلطة المختصة أو التعاقد بالنسبة للبيع المباشر طلب سحب المبيع لتسليمه لمالكه الأصلي^(١).

مادة ٢٠٣- إذا طلب صاحب الشأن استنم بضاعته قبل رسو المزاد وقام بسداد المصاريف الإدارية لمصلحة الجمارك وجب عليها إخطار الهيئة بذلك لاستبعادها من البيع وتكون المصاريف الإدارية وفقاً لما هو مبين بهذه اللائحة.

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة مراد للتعريف الجمركية".

مادة ٢٠٤- يجوز لمصلحة الجمارك أن تتصرف في بضائع المهمل بمقابل أو بدون مقابل وفقاً لنص المادة ١٣٠ مكرراً من قانون الجمارك إذا توافرت فيها الشروط الآتية:

- أ- أن تمضى سنتان علي الأقل من تاريخ آخر عرض للبيع.
- ب- أن يكون قد سبق إخطار ذوي الشأن أو من يمثلهم بكتاب موصي عليه بعلم الوصول بما يتضمن ضرورة سحب بضائعهم من الدائرة الجمركية قبل عرضها للبيع.
- ج- أن يكون قد سبق عرض هذه البضائع للبيع بالمزاد العلني مرتين علي الأقل ولم يتم بيعها.

مادة ٢٠٥- يتولى رئيس الإدارة المركزية المختص أو مدير عام الإدارة العامة للمهمل والبيوع المختص بمصلحة الجمارك عرض البضائع المشار إليها في المادة السابقة علي الجهات الحكومية أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو الجمعيات ذات النفع العام للإتفاق علي مقابل التصرف عند إبداء رغبة أي منهم في شرائها.

مادة ٢٠٦- يجوز لرئيس مصلحة الجمارك التنازل بدون مقابل عن الاصناف التالية للجهات المبينة قرين كل منها، وذلك فيما عدا السيارات بجميع أنواعها فيكون ذلك بناء علي موافقة وزير المالية :

- أ- الأسلحة والذخائر :-وزارة الدفاع أو وزارة الداخلية .
- ب- الأدوية ووزارة الصحة : أو المستشفيات الجامعية أو وزارة البحث العلمي .
- ج- الأقمشة ومصنوعاتها والمصنوعات الجلدية : وزارة الشؤون الاجتماعية أو جمعية الهلال الأحمر .
- د- الكتب والمجلات والخوامل المسجلة : وزارة الثقافة أو وزارتي التربية والتعليم العالي .

هـ- الأثاث والسيارات : وزارة المالية ومصالحها أو وزارتي الدفاع والداخلية .

و- الكيماويات : للجهات الحكومية المتخصصة .

مادة ٢٠٧- إذا تم الاتفاق مع إحدى الجهات المنصوص عليها في المادتين السابقتين علي التصرف سواء أكان بمقابل أو بدون مقابل يتم إحالة المستندات إلي هيئة قضايا الدولة التي تتولى استصدار أمر على عريضة من القاضي المختص لاستئذانه في التصرف للجهة المشار إليها.

مادة ٢٠٨- يراعي استيفاء القواعد الرقابية قبل التصرف في البضائع على النحو الوارد بهذا الفصل^(١) .

مادة ٢٠٩- يترتب على التصرف في البضائع وفقا لأحكام هذا الفصل بمقابل أو بدون مقابل الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية ومن الضريبة العامة على المبيعات^(٢) .

مادة ٢١٠- وفي جميع الأحوال تتحمل الجهات المتصرف لها بالنفقات الفعلية التي تكبدتها مصلحة الجمارك لنقل ملكية الأصناف المتصرف فيها إلي تلك الجهات.

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة مراد للضريبة على الدخل".

(٢) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة مراد لضريبة المبيعات - طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الأولى ٢٠٠٥) .

الكتاب الثاني

قرارات وزير المالية المتعلقة بقانون الجمارك

رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣

تمهيد وتقسيم :

سوف نتناول في هذا الكتاب قرارات وزير المالية المتعلقة بقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣. وذلك في الأبواب التالية :

الباب الأول : قرار وزير المالية رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٩٢ بشأن تحديد اجور العمل الذي يقوم به العاملون بمصلحة الجمارك لحساب ذوي الشأن في غير اوقات العمل الرسمية أو خارج الدوائر الجمركية .

الباب الثاني : قرار وزير المالية رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٩٢ في شأن تحديد رسوم بعض الخدمات^(١) .

الباب الثالث : قرار وزير المالية رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٩٣ بشأن تحديد رسوم بعض الخدمات .

الباب الرابع : قرار وزير المالية رقم ٦٣٥ لسنة ٢٠٠٤ بشأن نظام الإفراج المؤقت عن السيارات واليخوت وتحديد مقابل الخدمة .

الباب الخامس : قرار وزير المالية رقم ١٠٥٥ لسنة ٢٠٠٤ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك في قبول تعهد عن البضائع الواردة بنظام الإفراج المؤقت برسم الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة وما في حكمها .

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير في مصر والدول العربية" ص ٤٥ وما بعدها .

الباب السادس : قرار وزير المالية رقم ١٢٣٠ لسنة ٢٠٠٤ بشأن الغاء رسم مقابل الخدمة للرسائل الواردة .

الباب السابع : قرار وزير المالية رقم ١٤١٩ لسنة ٢٠٠٤ بتحديد شروط واوضاع تطبيق احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠٠٤ بإصدار التعريفة الجمركية .

الباب الثامن : قرار وزير المالية رقم ١٤٣٢ لسنة ٢٠٠٤ بتشكيل لجنة لفحص ودراسة طلبات المصدرين والمستوردين لإنهاء القضايا المتداولة وأية موضوعات معلقة تكون مصالح وزارة المالية طرفاً فيها .

الباب التاسع : قرار وزير المالية رقم ١٥٩٧ لسنة ٢٠٠٤ لحالة استيراد آلات أو معدات أو أجهزة أو خطوط إنتاج وطلب التمتع بالفترة الموحدة ٥٠% طبقاً للمادة الرابعة من قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية ١٨٦ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته .

الباب العاشر : قرار وزير المالية رقم ١٧١٤ لسنة ٢٠٠٤ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك في قبول تعهد عن البضائع الواردة بنظام الإفراج المؤقت برسم للوزارات والمصالح الحكومية وهيئات قطاع الأعمال العام .

الباب الحادي عشر : قرار وزير المالية رقم ١٧٤٤ لسنة ٢٠٠٤ بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٣ بالشروط العامة للمستودعات .

الباب الثاني عشر : قرار وزير المالية رقم ١٧٥٧ لسنة ٢٠٠٤ بشأن استيفاء قواعد المنشأ على السلع الواردة من الدول المبرم معها اتفاقيات تفضيلية .

الباب الثالث عشر : قرار وزير المالية رقم ١٨٠٢ لسنة ٢٠٠٤ في حالة ظهور خلاف حول القيمة أو بند التعريفة الجمركية بسين مصلحة الجمارك وبين الهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام

وشركات قطاع الأعمال والشركات القابضة وشركات القطاع الخاص عند الإفراج عن البضائع الواردة برسم الوارد النهائي .
الباب الرابع عشر : قرار وزير المالية رقم ١٨٥٨ لسنة ٢٠٠٤ بشأن عدم تحصيل اية رسوم إضافية على الصادرات والواردات فى مواعيد العمل الرسمية .

الباب الخامس عشر : قرار وزير المالية رقم ١٨٥٩ لسنة ٢٠٠٤ بشأن الموافقة على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية : الكوميسا والاتفاق الاوربي المتوسطى .

الباب السادس عشر : قرار وزير المالية رقم ١٨٧٠ لسنة ٢٠٠٤ بشأن تعديل قرار وزير المالية رقم ٦٣٥ لسنة ٢٠٠٤ والخاص بنظام الإفراج المؤقت عن السيارات واليخوت وتحديد مقابل الخدمة .

الباب السابع عشر : قرار وزير المالية رقم ٤١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن سعر الصرف للعمالات الاجنبية بالنسبة للجنيه المصرى الذى يطبق عند احتساب القيمة للاغراض الجمركية^(١) .

الباب الثامن عشر : قرار وزير المالية رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تشكيل لجنة تختص ببحث ودراسة الموضوعات التى تحال اليها من وزير المالية .

الباب التاسع عشر : قرار وزير المالية رقم ٩٢ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تحديد مدة تخزين الدخان الخام .

الباب العشرون : قرار وزير المالية رقم ٢٧٢ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الاعفاءات الجمركية .

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة مراد للتعريف الجمركية".

الباب الحادي والعشرون : وزارة المالية قرار رقم ٤٤٦ لسنة ٢٠٠٥ بتحديد نسب خصم الاستعمال المقررة لسيارات الركوب الواردة للاستعمال الشخصي أو الخاص .

الباب الثاني والعشرون : قرار وزير المالية رقم ٥٣٤ لسنة ٢٠٠٥ بشأن النسبة التي تحصل من قيمة الواردات تحت حساب الضريبة من أشخاص القانون الخاص طبقاً لحكم المادة (٦٧) من قانون ضريبة الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥^(١) .

الباب الثالث والعشرون : قرار وزير المالية رقم ٥٣٦ لسنة ٢٠٠٥ بشأن المبالغ التي تحصل تحت حساب الضريبة عند تجديد التراخيص أو القيام بالذبح أو تقديم بيان جمركي وفقاً للمواد ٦٦ ، ٦٨ ، ٧١ من قانون الضريبة الدخل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

الباب الرابع والعشرون : قرار وزير المالية رقم ٦٧٩ لسنة ٢٠٠٥ بشأن رسائل السماح المؤقت التي ليس بها هالك أو تالف .

الباب الخامس والعشرون : قرار وزير المالية رقم ٧٢٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن قواعد بيع البضائع والسيارات المهملة والمصادرة والمنزوعة والمتنازل عنها بمعرفة الهيئة العامة للخدمات الحكومية لحساب مصلحة الجمارك^(٢) .

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قوانين الجمارك ومشكلاتها العملية والترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك والنصوص العربية المقابلة لها" ص ٩٤ وما بعدها.

(٢) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح جرائم التهريب الضريبي" ص ٤٥ وما بعدها .

الباب الأول

قرار وزير المالية رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٩٢

**بشأن تحديد أجور العمل الذي يقوم به العاملون بمصلحة
الجمارك لحساب ذوى الشأن فى غير أوقات العمل الرسمية
أو خارج الدوائر الجمركية**

وزير المالية

بعد الإطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة
١٩٦٣ ،

وعلى قرار وزير المالية رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٧٨ بتحديد أجور
العمل الذى يقوم به العاملون بمصلحة الجمارك لحساب ذوى
الشأن فى غير أوقات العمل الرسمية أو خارج الدوائر الجمركية
المعدل بالقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩ ،

قرر :

(المادة الأولى)

تحدد أجور الخدمات الواجب تحصيلها من ذوى الشأن مقابل
العمل الذى يقوم به العاملون بمصلحة الجمارك فى غير أوقات
العمل الرسمية أو خارج الدوائر الجمركية وذلك من العمليات
المنصوص عليها فى هذا القرار على النحو التالى:

أولاً: عمليات الشحن:

جنيه

١٠ عن كل ساعة أو جزء منها بحد أدنى ٢٠ جنيه (عشرين
جنيهاً) لكل سفينة تجارية أو غيرها .

٥٠ عن كل ساعة أو جزء منها بحد أدنى ١٠ جنيه (عشرة
جنيهاً) لكل عربة سكة حديد

ثانيا: عمليات التفريغ:

تُحصل نصف الفئات المحددة لعمليات الشحن.
وفي حالة إتمام عمليتي شحن وتفريغ السفينة من جهة واحدة
تُحصل أجور الشحن أما إذا تمت إحدى العمليتين أو كليهما من
جهتين فتُحصل الأجور المقررة لكل عملية على حدة^(١).

جنيه

(أ) ٠,٥ من الساعة أو كسورها عن كل عملية ملاحظة أو

توصيل أو تفريش للماعونة، أو حراسة عليها أو أي
عملية أخرى يرخص بأجرائها تحت الملاحظة أو
الرقابة الجمركية على الأقل المحصل عن ١٠ جنيه
(عشرة جنيهات) لكل عملية .

(ب) ٢٠ عن قيام لجنة تفريش السفن بمراجعة مستندات
البواخر وتفريشها في أيام العطلات وفي غير مواعيد
العمل الرسمية وذلك عن كل باخرة .

(ج) ٠,٥ مراقبة نقل بضائع تسليم صاحبه أو الترانسيت من
الارصفة الى مخازن شركة الايداع عن كل طن أو
كسور الطن.

(د) ١٠ مراقبة تفريغ أو سحب أو نقل البنزين أو الكيروسين
أو الزيوت أو الشحوم المعدنية أو الوقود السائل
والغاز النقي والبوتاجاز وغيرها من المشتقات
البترولية المستوردة أو المستخرجة من خام اجنبي
وذلك عن كل طن أو كسر منه.

(هـ) مراقبة تعديل الطرود أو ترتيبها أو الخ أو

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح المبيعات
المبيعات" ص ٦٩ وما بعدها.

١٠ تعبئة البضائع الواردة صبا التي تتم بناء على طلب
نوى الشأن ، وكذلك من فتح صناديق السيارات
أو فك صناديق الجرارات الزراعية فى الدائرة
الجمركية واعدادها للسير فى المنطقة
الجمركية وذلك عن الساعة الواحدة أو كسورها على
الا يقل المحصل عن ٢٠ جنيها.

(و) ٥٠ مراقبة نقل البضائع من المنطقة الحرة الى المنطقة
الجمركية أو العكس وذلك عن الساعة الواحدة أو
كسورها على الا يقل المحصل عن ١٠ جنيها.

(ز) ٥٠ مراقبة اتمام الاجراءات الجمركية عن كل رسالة
بالمنطقة الحرة على البضائع الترانسيت المرغوب
سحبها لدخل البلاد وذلك عن الساعة الواحدة على
الايقل المحصل عن ١٠ جنيها ولايزيد على ٣٠
جنيها فى اليوم الواحد.

(ح) ٢٠ مراقبة تفريغ البضائع من البواخر الى الارصفة أو
فى الموعين وذلك عن كل طن من شحنات البواخر
، ولا تحصل على بضائع الا قطرمة والمفرغة
خالصة مصاريف التفريغ أو التى يتم تفريغها على
رسائل النقل مباشرة.

(ى) ٥٠ عن مراقبة تفريغ مواد البناء لكل صندل أو ماعونة
على ضفة القناة عن كل يوم عمل خلال ساعات
العمل الرسمي.

وتحصل عوائد النوباتجية المقررة عن التفريغ فى
غير ساعات العمل الرسمية.

(ك) عن نزع الزائد من الغلافات أو تغيير الماركات أو
وضع النمر أو تغيير العبوات بالنسبة الى كل طرد
٠٢ - ١

ألا يقل المحصل عن ٢٠ جنيه (عشرين جنيها) عن كل عملية.

٢- ١٠ عن عمليات اليد في اليوم الواحد إذا كان العمل في مخزن التاجر وتزاد إلى خمسة عشر جنيها في اليوم الواحد إذا كان العمل في مخزن الارصفة.

ثالثا: فتح المخازن:

جنيه ١٠ عن كل ساعة أو جزء منها بعد أدنى ٥٠ جنيه (خمسون جنيها) بالنسبة إلى المخازن الجمركية والخصوصية لشركات الملاحة ومخازن المستودعات العامة أو الخاصة .

رابعا: فيما يتعلق بتسجيل البيانات الجمركية وعمليات المعاينة:

جنيه	
١٠	عن كل طرد من طرود الرسالة وبما لا يتجاوز ١٠٠ جنيه (مائة جنيه) عن الرسالة الواحدة وتحصل ذات الفئات عن عمليات الجرد التي يطلبها اصحاب الشأن في مواعيد العمل الرسمية تحدد فئات اجور الخدمات مقابل تسجيل ومعاينة رسائل الصحف الواردة من الخارج برسم المؤسسات الصحفية في غير مواعيد العمل الرسمية بواقع % ٥٠ من الفئات المقررة عالياه.
(ب)	يحدد مقابل خدمات الاجراءات المقررة للافراج المؤقت عن سيارات النقل والتريلات بواقع ٢٠٠ جنيه عن كل وحدة يتم الافراج عنها خلال ١٠ ساعات

<p>العمل الرسمية وتحمل ذات الفئات مقابل تجديد مدة بقائها بعد إنتهاء مدة الافراج المؤقت الممنوح لها عند الدخول.</p> <p>ويحصل رسم بواقع ٥٠ جنيه من كل وحدة منها في حالة إتمام الاجراءات بعد مواعيد العمل الرسمية بالاضافة الى المقابل المذكور وتخفيض الفئات على وسائل النقل ذات الحمولة أقل من ٥ طن بواقع ٥٠,٥٠ .</p>	
<p>عن اجراءات تراخيص السفر لكل سفينة تجارية بما فيها شهادة التمكين .</p> <p>عن اجراءات تراخيص السفر لكل سفينة شراعية بما فيها شهادة التمكين .</p>	<p>(ج)</p> <p>١٠٠</p> <p>٢٠</p>

خامسا: فتح الخزينة:

جنيه

(أ) ٥٥ عن كل بيان جمركي (شهادة إجراءات) وللساعة الواحدة أو جزء منها بحد أدنى عشرة جنيهات^(١) .

ملحوظة لا يسري أحكام الفقرة (أ) علي الموانئ الجوية وجمارك الصادر طبقا لأحكام منشور إجراءات رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٧

(ب) ١٠ من تسليم واستلام الأشياء الثمينة

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قانون التجارة المصري الجديد" - مجلد فاخر (الطبعة الثانية) ص ١٢٠ وما بعدها.

سادسا: فتح أبواب الجمارك والممرور من الأهوسة ومضيق
دمياط:

جنيه

٥٥ عن الساعة الواحدة بحد أدنى ١٠ جنيهات عن كل عملية.
سابعا: فتح جمرك الركاب بالموانئ البحرية:

جنيه

١٠٠ عن كل سفينة لدخول الركاب أو خروجهم في غير مواعيد
العمل الرسمية.

ثامنا: انتقال العاملين بمصلحة الجمارك:

(أ) داخل المدينة:

جنيه

٢٠ عن انتقال العاملين من الدرجة الأولى فما فوقها^(١).

١٥ عن انتقال المثمن أو مأمور الحركة.

١٠ عن انتقال أي من العاملين الآخرين.

(ب) خارج المدينة:

تضاعف الفئات الموضحة عليه إذا كان انتقال العامل الي خارج
حدود المدينة .

تاسعا : رسوم الوزن بناء علي طلب ذوي الشأن:

جنيه

٥٥ عن كل رسالة لا يتجاوز وزنها طنا واحدا.

١٠ عن كل رسالة يزيد وزنها علي طن ولا يتجاوز ٥ أطنان.

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح قوانين
الضرائب والمحاسبة والمراجعة القانونية - ٤ أجزاء - وتتضمن
شرح قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ " عدد الصفحات ٥٩٨٤
صفحة - الجزء التمهيدي ص ٨٧ وما بعدها .

١٥ عن كل رسالة يزيد وزنها على ٥ أطنان.
عاشرا: الرقابة (الملاحظة) على العمليات التي يرخص الجمرك
باجرائها.

جنيه

٢٠ عن كل رسالة أو كسور الساعة بحد ادنى ٢٠ جنيه
(عشرين جنيتها) عن كل عملية اخرى لم ينص عليها فى
هذا القرار وتستدعى تعيين موظف للرقابة والتوصيل أو
غير ذلك.

حادى عشر: أحكام عامة:

تراعى الاحكام العامة الاتية فيما يتعلق بتنفيذ ماورد بهذا القرار :
(١) تضاعف الغئات الموضحة أنفا اذا تمت الخدمات بعد منتصف
الليل الى مواعيد العمل الرسمية.

ملحوظة (ملغاة بمنشور اجراءات رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٧).

(٢) مع عدم الإخلال بحكم الفقرة (ثانيا) تسرى الفئة الأعلى فى
حالة استحقاق الأجر عن عمليتين لكل منهما علاقة مباشرة
بالأخرى اذا تمت العمليتان فى وقت واحد^(١).

مادة ٢: ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من
تاريخ صدوره ، ويلغى كل ما يتعارض معه من الأحكام.

وزير المالية

د . محمد أحمد الوزاز

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد 'برنامج CD موسوعة مراد
لضريبة المبيعات - طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الأولى ٢٠٠٥) .

الباب الثاني

قرار وزير المالية

رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٩٢

في شأن تحديد رسوم بعض الخدمات

وزير المالية

بعد الإطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ،

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٥ في شأن تحديد رسوم بعض الخدمات ،

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٣٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن تحديد رسوم بعض الخدمات ،

قرر :

(المادة الأولى)

تحدد رسوم الخدمات التالية التي تؤديها مصلحة الجمارك لذوى الشأن على النحو الموضح قرين كل منها^(١) :

(١) رسم الختم بالرصاص :

يحصل رسم مقداره جنيه واحد عن كل ختم رصاص يضرب .

(٢) رسم إعطاء صور المستندات والأوراق الرسمية :

يحصل رسم مقداره خمسة جنيهات عن كل شهادة رسمية تصدرها مصلحة الجمارك أو صورة مستند أو بيان جمركى

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد برنامج CD موسوعة مراد لشرح قوانين الضرائب والمحاسبة والمراجعة القانونية - طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الأولى ٢٠٠٥) .

(شهادة إجراءات) علاوة على ضريبة الدمغة المستحقة.

(٣) رسم إعطاء بيانات من الحاسب الآلى:

يحصل رسم مقداره ثلاثمائة جنيه عن كل ساعة يتطلبها اعداد البيانات أليا التى يطلبها ذوى الشأن على ألا يقل المحصل عن خمسة وعشرين جنيها فى المرة الواحدة.

(٤) رسم اعدام الأدخنة المتنازل عنها وكنسة الدخان:

يحصل رسم مقداره خمسة وعشرون قرشا عن كل كيلو جرام من الأدخنة المتنازل عنها والتى بتقرر اعدامها^(٢).

(٥) رسم نظر التظلمات:

يحصل رسم نظر مقداره خمسين جنيها عن كل تظلم يقدم من أصحاب الشأن حول قيمة البضاعة أو نوعها أو منشئها ويعفى من هذا الرسم التظلم المقدم عن الطرود السواردة للاستعمال الشخصى والتى لا تزيد قيمتها المتخذة أساسا لحساب الضريبة الجمركية عن مبلغ خمسمائة جنيه (طبقا للقرار الوزارى رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٠٠٢).

المادة الثانية

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره، ويلغى كل ما يخالف أحكامه.

وزير المالية

د. محمد أحمد الرزاز

صدر بتاريخ ١٩٩٢/١١/١

(٢) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قانون ضريبة الدمغة" ص ٦٤ وما بعدها.

الباب الثالث

قرار وزير المالية

رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٩٣

بشأن تحديد رسوم بعض الخدمات

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته ،
وعلى قرار وزير المالية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٥ بشأن تحديد
رسوم بعض الخدمات وتعديلاته ،
قرر

مادة ١ - يحصل مقابل خدمة آلية بواقع عشرة جنيهات عن كل
بند من بنود البيان الجمركي الواحد (شهادة الاجراءات) بحد
أدنى عشرون جنيها عن البيان الواحد بالنسبة للواردات^(١) .
مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، و يعمل به من
تاريخ صدوره .

وزير المالية

دكتور / محمد أحمد الرزاز

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قوانين الاستثمار
وتنمية المشروعات الصغيرة" ص ٥٤ وما بعدها.

الباب الرابع

قرار وزير المالية

رقم ٦٣٥ لسنة ٢٠٠٤

بشأن نظام الإفراج المؤقت عن السيارات واليخوت

وتحديد مقابل الخدمة

وزير المالية

بعد الإطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته ،

وعلى قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته،

وعلى قرار وزير المالية رقم ٧٤٩ لسنة ١٩٩٦ بشأن نظام الإفراج المؤقت عن سيارات الركوب واليخوت وتحديد مقابل الخدمة وتعديلاته،

وعلى قرار وزير المالية رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٩٨ الصادر بشأن نظام الإفراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة الواردة برسم العرض التجاري،

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٣٢٦ لسنة ١٩٩٩ بشأن نظام الإفراج المؤقت عن سيارات النقل والتربلات والبرادات الأجنبية وتحديد مقابل الخدمة^(١) ،

وعلى قرار وزير المالية رقم ١١١٢ لسنة ٢٠٠٠ بشأن نظام

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قانون الضرائب على الدخل والقوانين والقرارات المكملة له - طبعة ٢٠٠٥ " ص ١٧ وما بعدها.

الإفراج المؤقت عن سيارات النصف نقل (بيك اب)
والسيارات الميكروباس،
وبناء على ما عرضه رئيس مصلحة الجمارك،

قرر :

(المادة الأولى)

يجوز الإفراج المؤقت عن السيارات والبخوت المنصوص
عليها فيما يلي وفقا للشروط والأوضاع وبالضمانات الواردة
بهذا القرار وذلك دون الإخلال بالاتفاقيات الثنائية ومتعددة
الأطراف بين مصر وغيرها من الدول.

أولا: سيارات الركوب الخاصة:

الحالة الأولى:

سيارات المصريين المقيمين بالخارج والسياح والعابرين
القادمين لقضاء فترة مؤقتة بالبلاد.

المدة : فى حدود فترة الإقامة المؤقتة المثبتة على جواز السفر
وبحد أقصى سنة أشهر خلال السنة.

ويجب بعد انتهاء مدة الإفراج المؤقت إيداع السيارة داخل
دائرة جمركية مخصصة لذلك أو إخراجها من البلاد، ولا يجوز
إعادة الإفراج المؤقت عنها إلا بعد إنقضاء مدة معادلة للمدة
التي قضتها السيارة بالبلاد

أ- مقابل الخدمة: عن الثلاثة شهور الأولى أو جزء منها:

٢٥٠ جنيه عن السيارة ذات السعة اللترية حتى ١٦٠٠ سم^٣

٥٠٠ جنيه عن السيارة ذات السعة اللترية أكثر من ١٦٠٠ سم^٣

وحتى ٢٠٠٠ سم^٣

١٠٠٠ جنيه عن السيارة ذات السعة اللترية أكثر من

٢٠٠٠ سم^٣

ب- عن الثلاثة أشهر التالية:

٢٥٠ جنيه عن السيارة ذات السعة اللترية حتى ١٦٠٠ سم^٣
 ٥٠٠ جنيه عن السيارة ذات السعة اللترية أكثر من ١٦٠٠ سم^٣
 وحتى ٢٠٠٠ سم^٣
 ٢٠٠٠ جنيه عن السيارة ذات السعة اللترية أكثر من ٢٠٠٠ سم^٣

وبالنسبة الى السيارات الواردة صحيفة الأفواج السياحية تكون
 المدة شهراً واحداً فقط ومقابل الخدمة ١٠٠ جنيه (طبقاً للتعديل
 الوزاري رقم ٧٣٨ لسنة ٢٠٠٤)^(١).
 الحالة الثانية:

سيارات المستثمرين والاجانب المقيمين اقامة محددة في
 مصر.

المدة: في حدود فترة الإقامة المؤقتة المثبتة على جواز السفر
 وبحد أقصى ثلاث سنوات.
 مقابل الخدمة: وفقاً لما يلي:

البيان	الفترة الأولى أو جزء منها	الفترة الثانية أو جزء منها	الفترة الثالثة أو جزء منها	الفترة الرابعة أو جزء منها	الفترة الخامسة أو جزء منها	الفترة السادسة أو جزء منها
السيارة ذات السعة اللترية حتى ١٦٠٠ سم ^٣	٥٠٠ جنيه	١٠٠٠ جنيه	١٥٠٠ جنيه	٢٠٠٠ جنيه	٢٥٠٠ جنيه	٣٠٠ جنيه
السيارة ذات السعة اللترية أكثر من	١٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٦٠٠٠

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قوانين الجمارك
 ومشكلاتها العملية والترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك
 والنصوص العربية المقابلة لها" ص ٩٤ وما بعدها.

						١٦٠٠ سم ^٣ وحتى ٢٠٠٠ سم ^٣
١٨٠٠٠	١٥٠٠٠	١٢٠٠٠	٩٠٠٠	٦٠٠٠	٣٠٠٠	السيارة ذات السعة اللترية أكثر من ٢٠٠٠ سم ^٣

وفى جميع الأحوال يجب بعد انتهاء مدة الإفراج المؤقت إيداع السيارة داخل دائرة جمركية مخصصة لذلك، أو إخراجها من البلاد، ولا يجوز إعادة الإفراج المؤقت عنها إلا بعد انقضاء ستة أشهر على الأقل .

الحالة الثالثة:

السيارات الخاصة بالخبراء والأساتذة الأجانب الذين تستقدمهم الجهات الحكومية وما في حكمها (بما فيها الجامعات والمدارس) أو لإستخدام خبراء الشركات الأجنبية المتعاقدة مع هذه الجهات لتقيام بعمل مؤقت داخل البلاد.

السيارات الخاصة باللاجئين السياسيين والصحفيين والمراسلين الأجانب ومندوبي وكالات الأنباء.

السيارات الخاصة بدوي المكناة من الأجانب بناء على توصية من وزارة الخارجية المصرية.

السيارات الواردة برسم شركات ومؤسسات الطيران الأجنبية التي تسير خطوطاً جوية

منتظمة من وإلى وعبر الأراضي المصرية بشرط تقديم ما يفيد توافر مبدأ المعاملة بالمثل بتعزيز من وزارة الطيران المدني.

السيارات الخاصة بالطلبة والمتدربين الأجانب القادمين للدراسة والتدريب بشرط ألا تزيد السعة اللترية للسيارة عن

١٦٠٠ سم^٣ .

السيارات الخاصة بشركات البحث والتنقيب عن البترول والمعادن والسيارات الخاصة بالعاملين بتلك الشركات (طبقاً للتعديل الوزاري رقم ٧٨٤ لسنة ٢٠٠٤).

المدة: تكون المدة متناسبة مع الغرض الذي تقرر الإفراج من أجله ويجوز مد مدة الإفراج المؤقت للطلبة عن سياراتهم خلال فترة الاجازة الصيفية مع مضاعفة مقابل الخدمة المقررة حسب السعة اللترية.

مقابل الخدمة : عن كل ستة أشهر أو جزء منها:

٥٠٠ جنيه عن السيارة ذات السعة اللترية حتى ١٦٠٠ سم^٣

١٠٠٠ جنيه عن السيارة ذات السعة اللترية أكثر من

١٦٠٠ سم^٣ وحتى ٢٠٠٠ سم^٣

٣٠٠٠ جنيه عن السيارة ذات السعة اللترية أكثر من ٢٠٠٠

سم^٣.

ويزاد مقابل الخدمة بالنسبة لسيارات الطلبة والمتدربين

الأجانب في حالة زيادة السعة اللترية على ١٦٠٠ سم^٣

ليصبح هذا المقابل ٢٠٠٠ جنيه عن السيارة ذات السعة

اللترية أكثر ١٦٠٠ سم^٣ وحتى ٢٠٠٠ سم^٣ و ٤٠٠٠ جنيه

عن السيارة ذات السعة اللترية أكثر من ٢٠٠٠ سم^٣.

وبالنسبة الى سيارات الخبراء الأجانب العاملين بشركات

البحث والتنقيب عن البترول والمعادن يكون مقابل الخدمة

٤٠٠ جنيه عن كل ستة أشهر أو جزء منها^(١).

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة الجمارك

والاستيراد والتصدير في مصر والدول العربية" ص ٤٥ وما

بعدها .

الحالة الرابعة:

(١) السيارات الواردة للاستعمال الرسمي للسفارات والقنصليات الأجنبية أو الاعضاء السلكيين الدبلوماسي والقنصلي الأجانب زيادة على حد الاعفاء المقرر بقانون تنظيم الاعفاءات الجمركية المشار اليه وكذلك السيارات الواردة للموظفين الاداريين الاجانب بالسفارات والقنصليات الأجنبية.

(٢) السيارات الواردة للاستعمال الرسمي للمنظمات الدولية والمنظمات العربية الإقليمية وأعضائها الحائزين على جوازات سفر دبلوماسية

المدة : وفقا لما تقرره وزارة الخارجية بالاتفاق مع مصلحة الجمارك.

مقابل الخدمة: يكون وفقا لمبدأ المعاملة بالمثل بالنسبة للبند (١) ٢٠٠ جنيه عن كل ستة أشهر أو جزء منها بالنسبة للبند (٢).

الحالة الخامسة:

(١) سيارات الركوب الخاصة الواردة برسم العرض التجاري بما لا يجاوز أربع سيارات مختلفة الطراز لكل من وكلاء مصانع السيارات الأجنبية بشرط أن تزيد السعة للتربة للسيارة على ١٦٠٠ سم^٣ وأن تكون مستوفاة الشروط الإستيرادية.

(٢) سيارات ركوب خاصة لأغراض التجارب مختلفا الطراز وأردتان برسم مصانع إنتاج السيارات وذلك بموجب تعزيز من وزارة الصناعة.

المدة: ستة أشهر يجوز مدّها مدة أخرى ماثلة بموافقة وزير المالية.

مقابل الخدمة: ٢٥٠٠ جنيه عن كل ستة أشهر أو جزء منها ،

مع تقديم خطاب ضمان مصرفي غير مشروط ومعزز وغير قابل للإلغاء يغطي ما يستحق عن السيارات المفرج عنها من الضرائب والرسوم الجمركية والضريبة العامة على المبيعات وغير ذلك من الضرائب والرسوم الأخرى.
الحالة السادسة:

سيارات النقل والثريات والبرادات.
المدة: أسبوعان ويجوز مدها عند الحاجة لمدة أسبوعين آخرين بقرار من رئيس مصلحة الجمارك أو من يفوضه في ذلك.

مقابل الخدمة:

١٠٠ جنيه عن كل أسبوع من الأسبوعين الأول والثاني أو جزء منه.

٥٠٠ جنيه عن كل أسبوع من الأسبوعين الثالث والرابع أو جزء منه.

وفي حالة الرغبة في إبقاء أي سيارة من الوحدات المشار إليها داخل البلاد للعمل بصفة مؤقتة أو بفرض التاجير تسري أحكام المادة (٨) من قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية المشار إليه^(١).

الحالة السابعة:

السيارات النصف نقل (بيك أب) ذات الكابينة المزدوجة و الميكروباص الذي يزيد عدد مقاعده على تسعة بخلاف مقعد السائق.

المدة: شهر ويجوز مدها شهرا آخر بموافقة رئيس مصلحة

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة مراد للتعريف الجمركية".

الجمارك.

مقابل الخدمة: ٥٠٠ جنيه عن الشهر الأول أو جزء منه ،
١٠٠٠ جنيه عن الشهر الثاني أو جزء منه

ثانياً الليخوت:

اليخوت الخاصة بالمصريين المقيمين بالخارج والسياح
والعابرين وذوي المكانة القادمين للبلاد للإقامة المؤقتة، ويتم
تحديد مدة الإفراج المؤقت ، ومقابل الخدمة بالاتفاق بين وزير
المالية ووزير النقل.

(المادة الثانية)

يتم الإفراج المؤقت عن السيارات والليخوت الخاصة مع تعليق
أداء الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم
الأخرى مقابل تقديم أمانة نقدية أو خطاب ضمان مصرفي أو
دفتر مرور (تريبنك) صادر من أحد أندية السيارات المعتمدة
لدى الجمارك أو رخصة تسيير وقيادة دولية (بالنسبة للأجانب
القادمين في أفواج سياحية) أو تعهدات من جهات حكومية
للإفراج عن السيارات المشار إليها بالبندين (١ ، ٦) من
الحالة الثالثة من المادة الأولى من هذا القرار - بسداد ما
يستحق من الضرائب والرسوم والغرامات والتعويضات ، أما
بالنسبة لليخوت التي ترد بالمواني البحرية للسياحة الإقليمية
فيكتفى بتقديم تعهد شخصي من جانب صاحب اليخت أو
المسئول عنه على أن تخطر مصلحة أمن المواني عند الإفراج
عن اليخت ، وبالنسبة لراغبي السياحة الداخلية (النيلية)
يشترط للإفراج عن اليخت تقديم خطاب ضمان أو تعهد من
هيئة تنشيط السياحة.

(المادة الثالثة)

يكون الإفراج المؤقت عن السيارات والليخوت المشار إليها في

المادة السابقة وفقا للشروط الآتية:-

(١) يفرج مؤقتا عن سيارة ركوب واحدة أو يخت لكل شخص طبيعى، ويجوز الإفراج عن أكثر من سيارة أو يخت للأشخاص ذوي المكانة والجهات الاعتبارية، وذلك بشرط أن تكون السيارة أو اليخت مرخصا أو تقديم خطاب ضمان مصرفي غير مشروط ومعزز وغير قابل للإلغاء بقيمة جميع الضرائب والرسوم المقررة.

(٢) يفرج عن سيارات ركوب المستثمرين بعد تقديم صحيفة هيئة الاستثمار، وجواز السفر الموضحة به تأشيرة الإقامة^(١).

(٣) يجب أن يقتصر استعمال السيارة أو اليخت المفرج عنه مؤقتا على الأغراض التى تم الافراج من أجلها ويحظر لتصرف فى السيارة أو اليخت بالبيع أو التنازل أو الهبة أو غير ذلك من التصرفات أو تأييد أيهما إلا بعد الحصول على موافقة مصلحة الجمارك واستيفاء القواعد الاستيرادية وسداد جميع الضرائب والرسوم المستحقة^(٢).

(٤) تطبق العقوبات المنصوص عليها فى قانون الجمارك والقوانين الأخرى على السيارات واليخوت المفرج عنها مؤقتا فى حالة مخالفة شروط واحكام الافراج المؤقت المنصوص عليها فى هذا القرار.

(المادة الرابعة)

يلغى قرار وزير المالية رقم ٧٤٩ لسنة ١٩٩٦ المشار إليه

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح جرائم التهريب الضريبى" ص ٩٦ وما بعدها .

(٢) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح ضريبة المبيعات" ص ٦٩ وما بعدها.

والقرارات المعدلة له ، كما يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القرار^(١) .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ النشر.

وزير المالية

دكتور مدحت حسانين

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة مراد للتعريف الجمركية".

الباب الخامس

قرار وزير المالية

واقم ١٠٥٥ لسنة ٢٠٠٤

بتفويض رئيس مصلحة الجمارك في قبول تعهد عن
البضائع الواردة بنظام الإفراج المؤقت برسم الوزارات
والمصالح الحكومية والهيئات العامة وما في حكمها
وزير المالية

بعد الإطلاع على قانون الجمارك الصادرة بالقانون رقم ٦٦
لسنة ١٩٦٣ ،

وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في بعض
الاختصاصات ،

قرر

(المادة الأولى)

يفوض رئيس مصلحة الجمارك ورؤساء الإدارات المركزية
بالجمارك كل في نطاق اختصاصه في قبول تعهدات عن
البضائع الواردة بنظام الإفراج المؤقت برسم الوزارات
والمصالح الحكومية والهيئات العامة وما في حكمها كضمان
بقيمة الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم
المقررة لحين تسوية أوضاع هذه البضائع أو انتهاء الغرض
المفرج عنها من أجله^(١).

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة الجمارك
والاستيراد والتصدير في مصر والدول العربية" ص ٤٥ وما
بعدها .

(المادة الثانية)

يشترط لقبول التعهد المنصوص عليه في المادة السابقة أن يكون موقعا من الوزير المختص أو رئيس المصلحة الحكومية أو رئيس الهيئة العامة^(١).

(المادة الثالثة)

في حالة زوال سبب الإفراج المؤقت بعدم صدور قرار إعفاء للبضائع المشار إليها أو عدم إعادة تصديرها تكون الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة واجبة الأداء^(٢).

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به تاريخ صدوره وعلى الجهات المختصة تنفيذه ويلغى كل ما يخالفه من أحكام .

وزير المالية

د. يوسف بطرس غالي

صدر بتاريخ ٢٧/٧/٢٠٠٤

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة الاستثمار - شرح تفصيلي لقوانين الاستثمار في مصر والعالم" ص ٦٤ وما بعدها.

(٢) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " شرح اتفاقيات التهرب والازدواج الضريبي " ص ٩٨ وما بعدها.

الباب السادس

قرار وزير المالية

رقم ١٢٣٠ لسنة ٢٠٠٤

بشأن إلغاء رسم مقابل الخدمة للرسائل الواردة

وزير المالية

بعد الإطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته ،

وعلى قرار وزير المالية رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٩٣ بتحصيل مقابل خدمات للرسائل الواردة للبلاد وتعديلاته ،

وعلى قرار وزير المالية رقم ٧٥٢ لسنة ١٩٩٧ بتعديل مقابل الخدمة الإضافي الوارد بالقرار الوزاري رقم ١٢٠٨ لسنة ١٩٩٦ ،

وعلى قرار وزير المالية رقم ٢١١ لسنة ٢٠٠١ بشأن مقابل الخدمات على الرسائل الواردة كمعونات وهبات في إطار اتفاقيات دولية ،

وعلى قرار وزير المالية رقم ٣٨٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن مقابل الخدمات على العينات التجارية^(١) ،

قرر

المادة الأولى

يلغي العمل بالقرارات الوزارية أرقام ٢٥٥ لسنة ١٩٩٣ و ٧٥٢ لسنة ١٩٩٧ و ٢١١ لسنة ٢٠٠١ و ٣٨٦ لسنة ٢٠٠٢

(١) انظر المستشار د. عبد الغناح مراد "شرح قوانين الجمارك ومشكلاتها العملية والترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك والنصوص العربية المقابلة لها" ص ٩٤ وما بعدها.

المشار اليهم بعاليه^(١) .

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره .

وزير المالية

دكتور / يوسف بطرس غالي

صدر بتاريخ ٨ / ٩ / ٢٠٠٤

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير في مصر والدول العربية " ص ٤٥ وما بعدها .

الباب السابع

قرار وزير المالية

رقم ١٤١٩ لسنة ٢٠٠٤

بتحديد شروط وأوضاع تطبيق أحكام

قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠٠٤

بإصدار التعريفة الجمركية

وزير المالية

بعد الإطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته ،

وعلى قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية الصادر بالقرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ ،

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الاعفاءات الجمركية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٦ وتعديلاتها،

وعلى قرارى وزير المالية رقمى ٤ لسنة ٩٥ و ٥٤٩ لسنة ٢٠٠٣ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠٠٤ باصدار التعريفة الجمركية ،

قرر

المادة الأولى

يشترط لتطبيق فئة الضريبة الجمركية الموحدة على البضائع المصدرة بصفة مؤقتة بهدف إصلاحها أو تكملة صنعها أو تصنيعها المشار إليها بالمادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠٠٤ ما يلى:

- ١- ان يقوم جمرك الصادر باتخاذ الاجراءات التى يمكن التحقق من خلالها من عينية البضاعة عند اعادة استيرادها .
- ٢- إقرار المصدر على البيان الجمركى الصادر بأن البضائع مصدرة للخارج للاصلاح وتكملة الصنع أو التصنيع والاعادة.
- ٣- الاصناف التى يصعب التحقق من عينيها بعد تكملة الصنع أو تصنيعها يتم عرضها على الجهة المختصة عند التصدير واعادة الاستيراد لتوضيح ان الاصناف المعاد استيرادها ناتجة من الاصناف السابق تصديرها^(١) .
- ٤- أن يتم اعادة الاستيراد خلال سنة اشهر من تاريخ التصدير ويجوز لرئيس المصلحة أو رئيس الادارة المركزية المختص مد هذه المدة لمدد اخرى مماثلة باسباب مبررة وبعد اقصى سنتين.

المادة الثانية

- يشترط لتطبيق فئة الضريبة الجمركية الموحدة على ما تستورده الجهات المشار اليها بالمادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠٠٤ ما يلى:
- ١- أن يتم استيراد هذه الاصناف بمعرفة ذات الجهة أو لحسابها .
 - ٢-.. أن يتم الافراج بموجب كتاب من وزارة السياحة مرفقا به القوائم أو الفواتير المعتمدة منها موضحا به أن الاشياء الواردة لازمه لأغراض الاحلال و التجديد للمنشأة.

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير في مصر والدول العربية" ص ٤٥ وما بعدها .

المادة الثالثة

يشترط لتطبيق فئة الضريبة الجمركية الموحده على ما تستورده المصانع المشار اليها بالفقرة الاولى من المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠٠٤ ما يلي:

- ١- أن ترد الخامات والمستلزمات باسم مصنع مرخص له بإنتاج الاصناف المذكورة بالفقرة الاولى من المادة الخامسة.
 - ٢- أن يتقدم المصنع المستورد بترخيص من الجهة المختصة بوزارة الصحة موضحا به نوع وكمية خامات ومستلزمات الانتاج للتصنيع في حدود الطاقة الانتاجية له.
 - ٣- أن يقر المسئول بالمصنع على البيان الجمركي بأن خامات و مستلزمات الانتاج المستوردة سوف يقتصر استخدامها على الغرض المستوردة من اجله.
- ويشترط لتطبيق ذات الفئة على ما تستورده الشركة العربية لانابيب البترول المشار اليها بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من القرار المذكور ما يلي:

- ١- أن ترد الاشياء برسم الشركة.
- ٢- أن تتقدم الشركة باقرار من المدير المسئول بها الى مصلحة الجمارك بان هذه الاشياء لازمة لتنفيذ وتشغيل مشروعاتها مع التعهد بقصر استخدامها على هذا الغرض ويشترط لتطبيق فئة الضريبة الجمركية الموحده المشار اليها بالفقرة الثالثة من المادة الخامسة من القرار المذكور مايلي:

- ١- ان ترد المستلزمات والمكونات وقطع الغيار باسم الشركة التابعة للهيئة العربية للتصنيع المختصة بإجراء عمرة المحركات التوربينية لقاطرات السكك الحديدية على ان يشار

فى الفواتير المتعلقة بالرسالة الى العقد المبرم فى هذا الشأن مع ارفاق صورة معتمده منه.

٢- أن يتم اعتماد هذه الفواتير من الهيئة العامة للتصنيع بوزارة التجارة الخارجية والصناعة بما يفيد أن المستلزمات والمكونات وقطع الغيار المستورده لازمه لاجراء عمرة المحركات التوربينية لسكك حديد مصر من حيث الكمية والنوع.

٣- أن يقر المسئول بالشركة المستوردة على البيان الجمركى بأن المستلزمات والمكونات وقطع الغيار المستورده سوف يقتصر استخدامها على إجراء عمرة المحركات التوربينية لقاطرات السكك الحديدية فقط مع تقديم تعهد من الشركة المستورده بعدم التصرف فى هذه المستلزمات والمكونات وقطع الغيار أو استخدامها فى غير الغرض قبل الرجوع لمصلحة الجمارك^(١).

المادة الرابعة

يشترط للاستفادة من فئة الضريبة الجمركية المخفضة طبقاً للمادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠٠٤ المشار اليه ما يلى:

١- بالنسبة للاستفادة من أحكام الفقرة (أ) :

(أ) أن يتقدم المستورد الى المجمع الجمركى بالفاتورة المبدئية التفصيلية معتمده من الهيئة .

العامة للتصنيع باعتبار السلعة الواردة من صناعات التجميع وانها مفككة تفكيكا كاملا وفقا لما تقرره الهيئة موضحا عليها

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة مراد للتعريف الجمركية".

عدد وحدات المنتج النهائي ومرفقا بها إقرار من المستورد ومن المصنع القائم بالتجميع بعدم استخدام هذه الاجزاء فى غير الغرض المفرج عنها من أجله.

(ب) يقوم المجمع باتخاذ اجراءات الافراج وتحديد المعاملة الجمركية بناء على المستندات المقدمة.

(ج) يلتزم المجمع بموافاة الادارات المختصة بمصلحة الجمارك فور الافراج بالمستندات للقيام بالمراجعة المستندية والميدانية طبقا للاجراءات التى يصدرها رئيس المصلحة فى هذا الشأن.

٢- بالنسبة للاستفادة من أحكام الفقرة (ب) :

(أ) يتقدم المستورد للإدارة المختصة بمصلحة الجمارك بخطاب من الهيئة العامة للتصنيع محدد به نسبة المكون المحلى ونسبة المكون الاجنبى الى مجموع الاجزاء الكاملة المكونة للمنتج النهائي وعدد وحدات المنتج النهائي مرفقا به قائمة بالاجزاء المحلية الداخلة فى صناعة التجميع وقائمة بالاجزاء المستوردة معتمدين من الهيئة.

(ب) إقرار من المستورد ومن المصنع القائم بالتجميع بعدم استخدام هذه الاجزاء فى غير الغرض المفرج عنها من أجله.

(ج) تتولى الادارات المختصة بمصلحة الجمارك اصدار القرار اللازم بتحديد فئة الضريبة الجمركية المخفضة بعد مراجعة المستندات المقدمة وبناءا على النسبة المعتمدة من الهيئة العامة للتصنيع والتأكد من استخدام الاجزاء المستوردة فى الغرض المفرج عنها من أجله.

٣- بالنسبة للاستفادة من أحكام الفقرة (ج) :

(أ) أن تقدم الشركة توصية من وزير التجارة الخارجية والصناعة بأن الصناعة من الصناعات المعقدة على أن

تتضمن التوصية اقتراح نسبة التخفيض اللازمة بما لا يجاوز (٤٠%) .

(ب) يراعى تقديم تقرير سنوى الى وزير المالية من مصلحة الجمارك بالاشتراك مع الهيئة العامة للتصنيع متضمنا متابعة تنفيذ الشركة لالتزاماتها للوصول الى نسبة التصنيع المحلى خلال المدة المحددة لبلوغها بالترخيص الممنوح لها من الهيئة العامة للتصنيع.

(ج) تحدد نسبة التخفيض فى الضريبة الوارد المقررة على المنتج النهائى بقرار من رئيس مصلحة الجمارك فى الحدود المقررة بالفقرة (ج) من المادة (٦) سالفة الذكر .

٤- تقوم الهيئة العامة للتصنيع بتحديد مراحل التجميع والتصنيع المختلفة لكل مصنع وفقا لبرنامج زمنى يعتمد من رئيس الهيئة^(١) .

٥- تلتزم المصانع الخاضعة لنظام التجميع بتمكين المسؤولين بمصلحة الجمارك بالاطلاع على كافة المستندات والسيجلات الكفيلة بتحققها من استخدام الاجزاء المستوردة فى الغرض المقرر وبالنسبة المعتمدة و يجوز لمصلحة الجمارك بالاشتراك مع الهيئة العامة للتصنيع معاينة تجميع المنتج النهائى على خط الانتاج.

٦- يجوز للمصانع والشركات تعديل نسبة المكون المحلى بعد موافقة الهيئة العامة للتصنيع على أن تتولى مصلحة الجمارك اتخاذ الاجراءات اللازمة فى هذا الخصوص.

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة الاستثمار - شرح تفصيلى لقوانين الاستثمار فى مصر والعالم" ص ٦٤ وما بعدها.

كما يجوز للشركات والمصانع بعد موافقة مصلحة الجمارك التصرف في بعض المكونات المستوردة لأسباب مبررة مع سداد الضرائب و الرسوم السابق الاعفاء منها بالاضافة الى أعلى سعر فائدة معطى من البنك المركزى وقت التصرف.

٧- يصدر رئيس مصلحة الجمارك قرار بتحديد الادارات المختصة و الاجراءات التنفيذية اللازمة فى هذا الخصوص.

المادة الخامسة

يشترط لتطبيق فئة الضريبة الجمركية الموحدة المشار إليها فى أحكام التذليل الخاص بالفصول ٢١ و ٢٢ و ٢٣ من التعريفة الجمركية الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠٠٤ ما يلى:

١- أن يتم الاستيراد عن طريق الجهة التى تحددها وزارة السياحة^(١).

٢- تقتصر تطبيق الفئة الموحدة على الاصناف اللازمة لاحتياجات المنشأة السياحية او الفندقية وفى حدود الكمية والنوع والقيمة التى يصدر بها ترخيص من الادارة العامة للاحتياجات بوزارة السياحة.

المادة السادسة

على الجهات المستفيدة بالتخفيضات والتذيلات المنصوص عليها بالقرار الجمهورى رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠٠٤ مسك دفاتر وسجلات مستقلة ومنظمة تعتمد من مصلحة الجمارك لاثبات

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قوانين الجمارك ومشكلاتها العملية والترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك والنصوص العربية المقابلة لها" ص ٩٤ وما بعدها.

الاصناف التي تمتعت بالتخفيضات أو التذليلات المشار اليها وتخضع في ذلك لرقابة مصلحة الجمارك .

المادة السابعة

تسرى احكام قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته والقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم الاعفاءات الجمركية وتعديلاته في حالة مخالفة احكام المواد السابقة^(١) .

المادة الثامنة

يلغى القرارات الوزارية رقمي ٤ لسنة ١٩٩٥ ، ٥٤٩ لسنة ٢٠٠٣ وكل ما يخالف احكام هذا القرار^(٢) .

المادة التاسعة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، و يعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير المالية

د. يوسف بطرس غالي

صدر بتاريخ ٢٠٠٤

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح ضريبة المبيعات" ص ٦٩ وما بعدها.

(٢) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قوانين الجمارك ومشكلاتها العملية والترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك والنصوص العربية المقابلة لها" ص ٩٤ وما بعدها.

الباب الثامن

قرار وزير المالية

رقم ١٤٣٢ لسنة ٢٠٠٤

**بتشكيل لجنة لفحص ودراسة طلبات المصدرين
والمستوردين لإنهاء القضايا المتداولة وأية موضوعات
معلقة تكون مصالح وزارة المالية طرفاً فيها**

وزير المالية

بعد الإطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون
الجمارك و تعديلاته ،
وعلى القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضرائب
على الدخل و تعديلاته ،
وعلى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون الضريبة
العامة على الدخل وتعديلاته ،
وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٩٧ في شأن التصالح في
المنازعات الضريبية القائمة أمام المحاكم بين مصلحة
الضرائب والممولين ،

قرر

المادة الأولى

تشكل لجنة لفحص ودراسة طلبات المصدرين والمستوردين
لإنهاء القضايا المتداولة وأية موضوعات معلقة تكون مصالح
وزارة المالية (الجمارك - الضرائب العامة على الدخل -
الضرائب العامة على المبيعات) طرفاً فيها برئاسة السيد

الأستاذ المستشار / محمد الدكروري مستشار وزير المالية نائب
- رئيس مجلس الدولة "سابقاً" وعضوية كل من^(١) :

- السيد الأستاذ المستشار / مصطفى حسين

نائب رئيس مجلس الدولة - المستشار القانوني بوزارة المالية

- السيد الأستاذ المستشار / خالد حمدي

المستشار القانوني بوزارة المالية

وممثلين عن كل من :

- مصلحة الجمارك ووزارة المالية .

- مصلحة الضرائب العامة على المبيعات ووزارة المالية .

- مصلحة الضرائب العامة على الدخل ووزارة المالية .

- قطاع سياسات التجارة الخارجية ووزارة التجارة الخارجية
والصناعة .

- الاتحاد العام للغرف التجارية .

- اتحاد الصناعات المصرية .

المادة الثانية

تختص اللجنة المشار إليها بفحص ودراسة الطلبات التي يتقدم
بها المصدرون والمستوردون لإنهاء الموضوعات والقضايا
المعلقة التي تكون مصالح وزارة المالية طرفاً فيها وذلك لإبداء
الرأي القانوني وإصدار توصية لحسم الخلاف .
على أن تعرض توصيات اللجنة على وزير المالية لإقرارها .

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح قوانين
الضرائب والمحاسبة والمراجعة القانونية - ٤ أجزاء " عدد
الصفحات ٥٩٨٤ صفحة - الجزء التمهيدي ص ٨٧ وما بعدها .

المادة الثالثة

يكون للجنة أمانة فنية لتلقي طلبات المصدرين والمستوردين بمقر قطاع سياسات التجارة الخارجية بوزارة التجارة الخارجية والصناعة^(١).

المادة الرابعة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، و يعمل به تاريخ صدوره .

وزير المالية

د. يوسف بطرس غالي

صدر بتاريخ ٢٠/١٠/٢٠٠٤

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قانون ضريبة الدمغة" ص ٦٦ وما بعدها.

الباب التاسع

قرار وزير المالية

رقم ١٥٩٧ لسنة ٢٠٠٤

لمالة استيراد آلات أو معدات أو أجهزة أو خطوط إنتاج
وطلب التمتع بالفئة الموحدة ٥% طبقاً للمادة الرابعة
من قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية ١٨٦
لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته

وزير المالية

بعد الإطلاع على قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣
وتعديلاته ،

وعلى قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦
وتعديلاته ،

وعلى قرار وزير المالية رقم ٦١٤ لسنة ١٩٩٧ ،

قرر

المادة الأولى

في حالة استيراد آلات أو معدات أو أجهزة أو خطوط إنتاج
وطلب التمتع بالفئة الموحدة ٥% طبقاً للمادة الرابعة من قانون
تنظيم الإعفاءات المشار إليه يطبق ما يلي :

أولاً : بالنسبة للشركات القائمة متكررة التعامل مع الجمارك
حسنة السمعة والتي لم يسبق ارتكابها إحدى جرائم التهريب
الجمركي خلال السنوات الثلاث السابقة .

١- يتم تحصيل الضريبة الجمركية الموحدة فئة ٥% بصفة
قطعية .

٢- تقدم الشركة المستوردة أمانة نقدية أو خطاب ضمان مصرفي غير مشروط بقيمة ٢٥٪ من فرق الضريبة الجمركية المستحقة التي تزيد عن الفئة الموحدة % لحين التركيب والمعاينة .

٣- تقدم الشركة المستوردة تعهد باستخدام الوارد لها في الغرض المقرر الإعفاء من أجله .

ثانياً : بالنسبة للشركات التي لا تتوافر فيها الشروط السابقة :

١- يتم تحصيل الضريبة الجمركية الموحدة فئة % بصفة قطعية^(١) .

٢- تقدم الشركة المستوردة أمانة نقدية أو خطاب ضمان مصرفي غير مشروط بقيمة الضريبة الجمركية التي تزيد عن الفئة الموحدة ٥ % .

المادة الثانية

تقوم اللجنة الجمركية المختصة بإجراء المعاينة اللازمة في نهاية التركيب للتأكد من أن الاصناف المستوردة استخدمت في الغرض المعفاه من أجله ، ترد الامانة النقدية أو الضمان وتطبق أحكام قانون الجمارك وتنظيم الإعفاءات الجمركية إذا ما وجدت مخالفات .

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به تاريخ صدوره .

وزير المالية

د. يوسف بطرس غالي

صدر بتاريخ ٢٠٠٤/١١/١

^(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " موسوعة شرح جرائم التهرب الضريبي " ص ٧٨ وما بعدها.

الباب العاشر

قرار وزير المالية

رقم ١٧١٤ لسنة ٢٠٠٤

**بتفويض رئيس مصلحة الجمارك في قبول تعهد عن
البضائع الواردة بنظام الإفراج المؤقت برسوم الوزارات
والمصالح الحكومية وبيئات قطاع الأعمال العام
وزير المالية**

بعد الإطلاع على قانون الجمارك الصادرة بالقانون رقم ٦٦
لسنة ١٩٦٣ ، وتعديلاته ،
وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن التفويض في بعض
الاختصاصات ،
وعلى قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض
رئيس مصلحة الجمارك في بعض الاختصاصات ،
وعلى قرار وزير المالية رقم ٣٨١ لسنة ١٩٨٢ بتفويض
رؤساء القطاعات الجمركية ومديرى العموم فى بعض
الاختصاصات^(١) ،
وعلى قرار وزير المالية رقم ١٢٥٥ لسنة ٢٠٠٤ بتفويض
رئيس مصلحة الجمارك فى قبول التعهدات^(٢) ،

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح ضريبة
المبيعات" ص ٦٩ وما بعدها.

(٢) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة
مراد لضريبة المبيعات - طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الأولى
٢٠٠٥) .

قرار :

المادة الأولى

يفوض رئيس مصلحة الجمارك ورؤساء الإدارات المركزية ومديرو العموم بالجمارك كل في نطاق اختصاصه في قبول تعهدات عن البضائع الواردة بنظام الإفراج المؤقت برسم الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة وهيئات القطاع العام وقطاع الأعمال العام كضمان بقيمة الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة لحين تسوية أوضاع هذه البضائع أو انتهاء الغرض المفرج عنها من أجله .

المادة الثانية

يشترط لقبول التعهد المنصوص عليه في المادة السابقة أن يكون موقعا من الوزير المختص أو رئيس المصلحة أو رئيس الهيئة العامة أو من يفوضونه أو رئيس هيئة القطاع العام أو رئيس الشركة القابضة .

المادة الثالثة

في حالة زوال سبب الإفراج المؤقت بعدم صدور قرار إعفاء للبضائع المشار إليها أو عدم إعادة تصديرها تكون الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة واجبة الأداء .

المادة الرابعة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به تاريخ صدوره وعلى الجهات المختصة تنفيذه ويلغى كل ما يخالفه من أحكام .

وزير المالية

د . يوسف بطرس غالي

صدر بتاريخ ٢٩/١١/٢٠٠٤

الباب الحادي عشر

قرار وزير المالية

رقم ١٧٤٤ لسنة ٢٠٠٤

بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٤٣

لسنة ١٩٦٣ بالشروط العامة للمستودعات

وزير المالية

بعد الإطلاع على قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته ،

وعلى قرار وزير الخزانة والتخطيط رقم ٤٣ رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ،

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في بعض الاختصاصات ،

قرر

المادة الأولى

يستبدل بنص المادة الأولى من القرار ١٧٠ لسنة ٢٠٠٠ المشار إليه النص الآتي :

يشترط للترخيص في إقامة مستودع عام أو خاص تقديم ضمانات تغطي جميع التزامات صاحب المستودع الناشئة عن قانون الجمارك وأحكام هذا القرار ، وتحدد هذه الضمانات على الوجه الآتي :

١- المستودعات المقامة داخل الموانئ :

أ- تقديم أمانة نقدية أو خطاب ضمان مصرفي يغطي ما لا يقل عن ٥٪ من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب التقديرية لمتوسط الطاقة التخزينية المتوقعة للمستودع أو من

متوسط الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب المحصلة عن السنة السابقة عند التجديد .

ب - تقديم بوليصة تأمين تغطي باقي التزامات صاحب المستودع.

٢- بالنسبة للمستودعات المقامة خارج الموانئ :

أ- تقديم أمانة نقدية أو خطاب ضمان مصرفي يغطي مالا يقل عن ١٠ % من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب التقديرية لمتوسط الطاقة التخزينية المتوقعة للمستودع أو من متوسط الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب المحصلة عن السنة السابقة عند التجديد .

ب - تقديم بوليصة تأمين تغطي باقي التزامات صاحب المستودع.

٣- ويجوز لرئيس مصلحة الجمارك ورؤساء الإدارات المركزية بالنسبة إلى المستودعات التي يرخص بها لإحدى المستودعات الحكومية أو هيئات القطاع العام أو قطاع الأعمال العام أو شركاتهما ، قبول تعهد صريح موقع من الوزير المختص أو من يفوضه أوئيس هيئة القطاع العام أو رئيس الشركة القابضة بدلا من الضمان المنصوص عليه في الفقرة ب من ١ ، ٢ ، ويحدد قرار الترخيص الجعالة الواجب أدائها لمصلحة الجمارك ورسوم التخزين والنفقات الأخرى.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره.

وزير المالية

د. يوسف بطرس غالي

صدر بتاريخ ٨ / ١٢ / ٢٠٠٤

الباب الثاني عشر

قرار وزير المالية رقم ١٧٥٧ لسنة ٢٠٠٤

بشأن استيفاء قواعد المنشأ على السلع الواردة من
الدول المبرم معها اتفاقيات تفضيلية

وزير المالية

بعد الإطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦
لسنة ١٩٦٣ ،

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٩٧ لسنة ٢٠٠٢
بشأن استيفاء قواعد المنشأ على السلع الواردة من الدول
المبرم معها اتفاقيات تفضيلية ،

قرر

المادة الأولى

يراعى الالتزام باحكام المادة الاولى من قرار رئيس مجلس
الوزراء رقم ٥٩٧ لسنة ٢٠٠٢ المشار اليه فيما نصبت عليه
من أنه "في حالة تشكك مصلحة الجمارك في استيفاء قواعد
المنشأ على الرسائل الواردة من أى من الدول المبرم معها
اتفاق يتضمن تفضيلات جمركية فتحيل الرسالة ومستنداتها
الى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات لمراجعتها
والتأكد من استيفائها لقواعد المنشأ اللازمة لمنح التفضيل
الجمركى من عدمه وتحمل مسئولية ذلك و تلتزم مصلحة
الجمارك بما تقرره الهيئة العامة للرقابة على الصادرات
والواردات فى هذا الشأن" (١).

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح ضريبة
المبيعات" ص ٦٩ وما بعدها.

المادة الثانية

على مصلحة الجمارك تطبيق أحكام المادة السابقة فى حالة اعتراض صاحب الشأن على ما تتخذة المصلحة من اجراء فى شأن استيفاء قواعد المنشأ على الرسائل الواردة من الدول المشار اليها فى المادة السابقة^(١).

المادة الثالثة

على جميع المنافذ الجمركية الالتزام بأحكام هذا القرار وتنفيذه بكل دقة.

المادة الرابعة

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، و يعمل به تاريخ صدوره .

وزير المالية

د. يوسف بطرس غالى

صدر بتاريخ ١٢ / ١٢ / ٢٠٠٤

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير فى مصر والدول العربية " ص ٤٥ وما بعدها .

الباب الثالث عشر

قرار وزير المالية

رقم ١٨٠٢ لسنة ٢٠٠٤

في حالة ظهور خلاف حول القيمة أو بند التعريفية
الجمركية بين مصلحة الجمارك وبين الهيئات
الاقتصادية وشركات القطاع العام وشركات قطاع
الأعمال والشركات القابضة وشركات القطاع الخاص
عند الإفراج عن البضائع الواردة برسوم الوارد النجاشي
وزير المالية

بعد الإطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن إصدار
قانون الجمارك وتعديلاته ،
وعلى القرار الوزاري رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٥ بشأن البضائع
الواردة برسم الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات
وشركات القطاع العام وتعديلاته^(١) ،
وعلى القرار الوزاري رقم ٦١٤ لسنة ١٩٩٧ ،

قرر

المادة الأولى

في حالة ظهور خلاف حول القيمة أو بند التعريفية الجمركية
بين مصلحة الجمارك وبين الهيئات الاقتصادية وشركات
القطاع العام وشركات قطاع الأعمال والشركات القابضة

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة
مراد للتعريفية الجمركية".

وشركات القطاع الخاص عند الإفراج عن البضائع الواردة
برسم الوارد النهائي يتم سداد قيمة الضرائب والرسوم
الجمركية المتفق عليها بصفة قطعية وسداد الفرق محل
الخلاف بصفة أمانة نقدية ويجوز قبول خطاب ضمان
مصرفي غير مشروط بقيمة الفرق بموافقة رئيس مصلحة
الجمارك أو رئيس الإدارة المركزية أو المدير العام
المختص^(١).

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
دوره .

وزير المالية

دكتور/ يوسف بطرس غالي

صدر في ١٢ / ١٢ / ٢٠٠٤

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح ضريبة
المبيعات" من ٦٩ وما بعدها؛

الباب الرابع عشر

قرار وزير المالية

رقم ١٨٥٨ لسنة ٢٠٠٤

بشأن عدم تحصيل أية رسوم إضافية على الصادرات

والواردات في مواعيد العمل الرسمية

وزير المالية

بعد الإطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته ،
وعلى القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنمية التصدير ،
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٨٦ لسنة ٢٠٠٠
بشأن حظر تفاضى أية رسوم إضافية في الموانئ البحرية ،
وعلى قرار وزير المالية رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٩٢ بتحديد أجور
الذى يقوم به العاملون بمصلحة الجمارك لحساب ذوى الشأن
في غير أوقات العمل الرسمية أو خارج الدوائر الجمركية^(١) ،

قرر :

المادة الأولى

يراعى عدم تحصيل أية رسوم إضافية أو أجور للعمل الذى
يقوم به العاملون بمصلحة الجمارك لحساب ذوى الشأن داخل
الدوائر الجمركية أو بالنسبة للجان الجمركية العاملة فى
المناطق الحرة فى أوقات العمل الرسمية والمحددة بمدة ٢٤
ساعة بالنسبة للصادرات و ١٦ ساعة بالنسبة للواردات فى

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قوانين الجمارك
ومشكلاتها العملية والترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك
والنصوص العربية المقابلة لها" ص ٩٤ وما بعدها.

الموائى أو المستودعات والمناطق الحرة التى تعمل بنظام
الورديتين (صباحية ومسانية) ^(١) .

المادة الثانية

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
صدوره وبلغى كل ما يخالف ذلك من احكام .

وزير المالية

دكتور/ يوسف بطرس غالى

صدر فى ٣٠ / ١٢ / ٢٠٠٤

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد 'برنامج CD موسوعة
مراد للضريبة على الدخل' .

الباب الخامس عشر

قرار وزير المالية رقم ١٨٥٩ لسنة ٢٠٠٤

بشأن الموافقة على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل

التجاري بين الدول العربية : الكوميسا

والاتفاق الاوربي المتوسطي

وزير المالية

بعد الإطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٩٧ بشأن الموافقة على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية و برنامجها التنفيذي لاقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٩٨ بالموافقة على اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي (الكوميسا)^(١) ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الموافقة على الاتفاق الاوربي المتوسطي لتأسيس مشاركة بين حكومة جمهورية مصر العربية من جانب والجماعات الاوربية ودولها الاعضاء من جانب اخر والملاحق والبروتوكولات والاعلانات المشتركة والمنفردة والخطاب التبادل المرفق به الموقع فى لوكسمبورج بتاريخ ٢٥/٦/٢٠٠١ ،

^(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قانون ضريبة الدمغة" ص ٦٦ وما بعدها.

وعلى كتاب وزارة الخارجية المرفق به المنشور رقم ١٢ لسنة ٢٠٠١ بشأن إلغاء التصديق على شهادات المنشأ في إطار اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وعلى كتاب وزارة الخارجية المرفق به المنشور رقم ١٥ لسنة ٢٠٠١ بشأن إلغاء التصديق على شهادات المنشأ في إطار اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي (الكوميسا) ،

وعلى كتابي وزارة التجارة الخارجية رقم ٢٥٦٦ في ٢٦/٤/٢٠٠٤ بشأن عدم المطالبة بالتصديق على شهادات المنشأ والمستندات المصاحبة لها في إطار الاتفاقيات الثنائية بشرط تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل^(١) ،

وعلى كتاب وزارة التجارة الخارجية رقم ١٨٩٨ في ٢٦/٦/٢٠٠٤ بشأن اكتفاء مصلحة الجمارك بالتحقق من صحة الاختام الصادرة من السلطات الجمركية المختصة للدول الاعضاء في اتفاق المشاركة المصرية الاوروبية دون اشتراط توثيق شهادة المنشأ ،

قرر :

المادة الأولى

يتعين عدم المطالبة بتصديق السفارات والقنصليات المصرية بالخارج على شهادات المنشأ والمستندات المصاحبة لها بالنسبة للبضائع الواردة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير في مصر والدول العربية " ص ٤٥ وما بعدها .

لكبرى واتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي
(الكوميسا) واتفاق المشاركة المصرية الأوروبية .

المادة الثانية

يتعين عدم المطالبة بتصديق السفارات والقنصليات المصرية
بالخارج على شهادات المنشأ والمستندات المصاحبة لها
بالنسبة للبضائع الواردة من دولتي الأردن ولبنان في إطار
الاتفاقيات الثنائية وتطلب هذه التصديقات بالنسبة للبضائع
الواردة من بقية الدول العربية في إطار الاتفاقيات الثنائية
المبرمة معها ويطبق مبدأ المعاملة بالمثل في حالة تغير موقف
إحدى هذه الدول^(١) .

المادة الثالثة

يكتفى بالتحقيق من صحة نماذج وتوقعات وأختام الجهات
المصدرة لشهادات المنشأ بالنسبة للبضائع الواردة في إطار
الاتفاقيات المشار إليها في المادة الأولى ودولتي الأردن ولبنان
المنصوص عليهما في المادة الثانية من هذا القرار وكذا الدول
العربية التي تلغى المطالبة بالتصديق على شهادات المنشأ
المصرية والمستندات المصاحبة لها مستقبلاً.

المادة الرابعة

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار.

وزير المالية

د. يوسف بطرس غالي

صدر بتاريخ ٣٠ / ١٢ / ٢٠٠٤

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة
مراد للتعريف الجمركية".

الباب السادس عشر

قرار وزير المالية رقم ١٨٧٠ لسنة ٢٠٠٤

بشأن تعديل قرار وزير المالية رقم ٦٣٥ لسنة
٢٠٠٤ والخاص بنظام الإفراج المؤقت عن السيارات
والبيخوت وتعدد مقابل الخدمة

وزير المالية

بعد الإطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته،
وعلى قرار وزير المالية رقم ٦٣٥ لسنة ٢٠٠٤ بشأن نظام
الإفراج المؤقت عن السيارات والبيخوت وتحديد مقابل الخدمة
وتعديلاته ،

قرر

المادة الأولى

يضاف إلى المادة الثالثة من القرار الوزاري رقم ٦٣٥ لسنة
٢٠٠٤ وتعديلاته الخاصة بشروط الإفراج المؤقت عن
السيارات والبيخوت فقرة جديدة تحت رقم (٥) ويكون نصها
كالتالي:

"لوزير المالية الحق في مد المدة المقررة للإفراج المؤقت
عن السيارات والبيخوت المشار إليها بعالیه".

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
صدوره .

وزير المالية

دكتور/ يوسف بطرس غالي

صدر في ٣٠ / ١٢ / ٢٠٠٤

الباب السابع عشر

قرار وزير المالية رقم ٤١ لسنة ٢٠٠٥
بشأن سعر الصرف لل عملات الأجنبية بالنسبة
للجنيه المصري الذي يطبق عند احتساب القيمة
للاغراض الجمركية

وزير المالية

- بعد الاطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ،

- وعلى قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٣ ،
قرر :

(المادة الأولى)

يكون سعر الصرف لل عملات الأجنبية بالنسبة للجنيه المصري الذي يطبق عند احتساب القيمة للاغراض الجمركية هو سعر الاقفال المعلن من البنك المركزي في آخر يوم عمل سابق^(١) .

(المادة الثانية)

تطبق احكام هذا القرار اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ صدوره ويلغى كل ما يخالفه من احكام.

وزير المالية

صدر فى ١٥ / ١ / ٢٠٠٥ دكتور/ يوسف بطرس غالى

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة البنوك طبقا لقانون البنك المركزى والجهاز المصرفى المصرى رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وقانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ المعدل بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ٢٠٠٣ " ص ١٢٠ وما بعدها.

الباب الثامن عشر

قرار وزير المالية

رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٥

بشأن تشكيل لجنة تختص ببحث ودراسة الموضوعات

التي تحال إليها من وزير المالية

وزير المالية

بعد الإطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك وتعديلاته،

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة،

وعلى القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضرائب على الدخل وتعديلاته،

وعلى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون الضرائب على المبيعات،

قرر :

(المادة الأولى)

تشكل لجنة برئاسة السيد الأستاذ الدكتور وزير المالية وعضوية كل من السادة الموضحة أسماؤهم بعد:

السيدة الأستاذة/ منال حسين عبد الرازق

مساعد أول وزير المالية

السيد الأستاذ/ محمد الدكروى

المستشار القانونى لوزير المالية

السيد الأستاذ/ ممتاز السعيد

رئيس قطاع مكتب الوزير

عضوا

- السيد الأستاذ/ محمود على
رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات عضوا
- السيد الأستاذ/ اسماعيل عبد الرسول
رئيس مصلحة الضرائب العقارية عضوا
- السيد الأستاذ/ جلال أبو الفتوح
رئيس مصلحة الجمارك عضوا
- السيد الأستاذ/ حسنى جاد
رئيس مصلحة الضرائب عضوا
- السيد الدكتور/ أهاب عيادة
مستشار وزير المالية مقررا
- (المادة الثانية)

تختص اللجنة ببحث ودراسة الموضوعات التي تحال إليها من وزير المالية بهدف حل المشاكل المثارة بين المصدرين والمستثمرين والممولين واتخاذ القرارات اللازمة لتطوير العمل ورفع مستوى الأداء فى المصالح والإدارات المختلفة بوزارة المالية^(١).

(المادة الثالثة)

تعقد اللجنة جلساتها بدعوة من رئيسها ولا يكون انعقادها صحيحا إلا بحضور أغلبية أعضائها. وتصدر قراراتها بأغلبية اصوات الحاضرين، وعند التساوى ترجح الجانب الذى منه الرئيس وتعتمد قراراتها من وزير المالية.

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قوانين الاستثمار وتنمية المشروعات الصغيرة" ص ٥٤ وما بعدها.

(المادة الرابعة)

للجنة ان تستعين بمن تراه من ذوى الخبرة فى مجال الموضوعات المطروحة عليها^(١).

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره.

وزير المالية

د. يوسف بطرس غالى

صدر بتاريخ ٢٤ / ١ / ٢٠٠٥

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير فى مصر والدول العربية" ص ٤٥ وما بعدها .

الباب التاسع عشر

قرار وزير المالية

رقم ٩٢ لسنة ٢٠٠٥

بشأن تحديد مدة تخزين الدخان الخام

وزير المالية

بعد الإطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك وتعديلاته،

وعلى القرار الجمهوري رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠٠٤ بإصدار التعريفة الجمركية وتعديلاته،

وعلى قرار وزير المالية رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٩٧ ،

قرر :

(المادة الأولى)

تحدد مدة تخزين الدخان الخام بالمستودعات العامة والإيداعات الخاصة داخل الدوائر الجمركية بسنتين اعتباراً من تاريخ التخزين عند الورود^(١).

(المادة الثانية)

تقدر الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة على الأذخنة المستوردة طبقاً للأوزان الفعلية التي تجريها الجمارك عند الإفراج إذا وردت الحاويات بأختام سليمة وأرقامها مطابقة لما هو موضح ببوليصة الشحن أو وردت الطرود بحالة ظاهرية سليمة، وفي حالة عدم بقائها على هذه الحالة لحين الإفراج عنها يتم احتساب الضريبة على

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة مراد للتعريفة الجمركية".

أساس وزنها عند التخزين.
وفي حالة ورود الحاويات أو الطرود بحالة غير سليمة ووجود نقص في الوزن فتحتسب الضرائب المقررة عليها وفقا لما هو مدرج بقائمة الشحن ما لم يتم تبرير النقص بمستندات جديدة تقبلها مصلحة الجمارك وفقا للأحكام المنصوص عليها بالمادة ٣٨ من قانون الجمارك^(١).

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره ويلغى كل ما يخالفه من احكام.

وزير المالية

د. يوسف بطرس غالي

صدر في ٢٠٠٥/٢/٥

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قوانين الجمارك ومشكلاتها العملية والترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك والنصوص العربية المقابلة لها" ص ٩٤ وما بعدها.

الباب العشرون

قرار وزير المالية

رقم ٢٧٢ لسنة ٢٠٠٥

بشأن تعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية لقانون

تنظيم الاعفاءات الجمركية

وزير المالية

بعد الإطلاع على قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣
 باصدار قانون الجمارك ،

وعلى قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم
 ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٦ باللائحة
 التنفيذية لقانون تنظيم الاعفاءات الجمركية وتعديلاته^(١) ،

وعلى قرار وزير المالية رقم ٥٦٣ لسنة ٢٠٠٢ بتعديل بعض
 أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الاعفاءات الجمركية^(٢) ،

قرر :

(المادة الأولى)

تضاف الفقرة التالية لنص المادة (١٣) البند ثانيا الفقرة ج/١
 من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الاعفاءات الجمركية

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قوانين الجمارك
 ومشكلاتها العملية والترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك
 والنصوص العربية المقابلة لها" ص ٩٤ وما بعدها.

(٢) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح ضريبة
 المبيعات" ص ٦٩ وما بعدها.

١٩٨٦/١٨٦ الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٩٣ لسنة
١٩٨٦ المعدل بقرار وزير المالية رقم ٥٩٣ لسنة ٢٠٠٢ :
"معدات رصد السفن بالموانئ"^(١).

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، و يعمل به من اليوم
التالى لتاريخ نشره على جميع الحالات التى لم تستم تسويتها
بعد.

وزير المالية

د. يوسف بطرس غالى

صدر بتاريخ ١٠/٤/٢٠٠٥

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " موسوعة شرح جرائم
التهرب الضريبى " ص ٣٧ وما بعدها .

الباب الحادي والعشرون

وزارة المالية

قرار رقم ٤٤٦ لسنة ٢٠٠٥

بتمديد نسب خصم الاستعمال

المقررة لسيارات الركوب الواردة للاستعمال

الشخصي أو الخاص ^(١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٣٤٥ لسنة ١٩٩٦ بشأن تحديد نسب خصم الاستعمال المقررة لسيارات الركوب الواردة للاستعمال الشخصي أو الخاص ؛

قرر :

(المادة الأولى)

(أ) تمنح السيارات المستعملة التي ترد للاستعمال الشخصي أو الخاص اعتباراً من أول شهر أكتوبر لسنة الموديل خصماً قدره (١٠%) من القيمة (فوب) وذلك حتى نهاية سبتمبر من العام التالي ، وبشرط أن تكون مستوفاة للقواعد الاستيرادية^(٢).

(ب) تمنح السيارات المشار إليها في الفقرة السابقة التي ترد بعد ذلك التاريخ خصماً قدره (٥%) عن كل سنة تالية

(١) الوقائع المصرية - العدد ١٣٩ - (تابع) في ٢٢ / ٦ / ٢٠٠٥ .

(٢) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة مراد للتعبئة الجمركية".

محسوبة اعتباراً من أول شهر أكتوبر من كل عام دون الإخلال بالخصم والشروط المشار إليها بالفقرة السابقة .
(ج) لايجوز أن تزيد نسب الخصم المشار إليها بالفقرتين السابقتين عن (٥٠%)^(١) .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ، ويلغى كل ما يخالف ذلك من أحكام .

صدر في ٢٠/٦/٢٠٠٥

وزير المالية

د. يوسف بطرس غالى

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح قوانين الضرائب والمحاسبة والمراجعة القانونية - ٤ أجزاء - وتتضمن شرح قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والتشريعات السابقة عليه وتشريعات المحاسبة والمراجعة وتطبيقات المحاكم بشأنها" عدد الصفحات ٥٩٨٤ صفحة - الجزء التمهيدي ص ٨٧ وما بعدها .

الباب الثاني والمشترون

قرار وزير المالية رقم ٥٣٤ لسنة ٢٠٠٥

بشأن النسبة التي تحصل من قيمة الواردات تحت
حساب الضريبة من أشخاص القانون الخاص طبقاً لمحكم
المادة (٦٧) من قانون ضريبة الدخل
رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥

وزير المالية

بعد الإطلاع على قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة
٢٠٠٥

قرر :

(المادة الأولى)

على مصلحة الجمارك أن تقوم بتحصيل نسبة بواقع نصف في
المائة من قيمة الواردات من أشخاص القانون الخاص لحساب
الضريبة على النشاط التجاري و الصناعي أو الضريبة على
أرباح الأشخاص الاعتبارية.
وأن تقوم بتسليم الممول ايضاً بكل مبلغ يحصل منه تحت
حساب الضريبة المستحقة^(١).

(المادة الثانية)

في تطبيق حكم المادة ٦٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥
تلتزم مصلحة الجمارك بمراعاة مايلي:

(١) انظر المستشار د. غيد الفلاح مراد برنامج CD موسوعة
مراد لضريبة المبيعات - طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الأولى
٢٠٠٥).

(أ) الالتزام بالتحصيل عند الإفراج عن إيه سلعة واردة لأي شخص من أشخاص القانون الخاص للاتجار فيها أو تصنيعها إلا بعد أن تحصل النسبة الواردة في المادة (١) من هذا القرار تحت حساب الضريبة على النشاط التجارى والصناعى أو الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية التى تستحق عليه و ذلك على أساس قيمة السلع المستوردة محددة طبقاً لتقدير الجمارك.

(ب) تحصيل ذات النسبة المبينة فى المادة (١) من هذا القرار فى حالة التنازل عن السلعة المستوردة من كل المتنازل والمتنازل إليه وتعديل بيانات شهادة الإجراءات الخاصة بتحصيل الضرائب الجمركية.

(ج) توريد قيمة ما تم تحصيله إلى الإدارة العامة لتجميع نماذج الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة فى موعد أقصاه آخر ابريل/ يوليو/ أكتوبر/ يناير / من كل عام بموجب شيك مصحوباً به^(١) :

- ١- النموذج رقم ٤١ (خصم وتحصيل تحت حساب الضريبة) بقيمة إجمالى المبالغ المحصلة من المستوردين أو المتنازل إليهم خلال الثلاثة أشهر السابقة موضحاً به اسم كل مستورد ومتنازل إليه ولمبالغ المحصلة من كل منهم.
- ٢- صورة شهادة الإجراءات الخاصة بكل مستورد أو متنازل إليه.

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير فى مصر والدول العربية" ص ٤٥ وما بعدها .

(المادة الثالثة)

على الجهات الملزمة بتنفيذ أحكام المادة ٦٧ من قانون الضريبة على الدخل المشار إليه تحديد وظائف من يعهد إليهم بتنفيذ أحكام هذه المادة^(١).

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، و يعمل به تاريخ نشره.

وزير المالية

د. يوسف بطرس غالي

صدر بتاريخ ٢٠٠٥/٧/٩

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد 'برنامج CD موسوعة مراد للضرائب على الدخل'.

الباب الثالث والعشرون

قرار وزير المالية رقم ٥٣٦ لسنة ٢٠٠٥

بشأن المبالغ التي تحصل تحت حساب الضريبة عند
تجديده التراخيص أو القيام بالذبح أو تقديم بيان جمركي
وفقا للمواد ٦٦ ، ٦٨ ، ٧١ من قانون الضريبة الدخل
الصادر بالقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥

وزير المالية

بعد الإطلاع على قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة
٢٠٠٥.

قرر :

(المادة الأولى)

يكون المبلغ الذي تحصله الجهات التي تمنح تراخيص للإنتاج
بالجملة في الخضر والفاكهة و الحبوب أو تلك التي تمنح
تراخيص لمزاولة النشاط للحرفيين لحساب الضريبة على أرباح
النشاط التجاري و الصناعي يعادل نسبة ١٠٪ من الرسم المقرر
لتجديد التراخيص.

(المادة الثانية)

يكون المبلغ الذي تحصله المجازر عند قيامها بالذبح لأشخاص
القطاع الخاص عن كل رأس من الذبائح تحت حساب الضريبة
على أرباح النشاط التجاري والصناعي يعادل ١٠٪ من قيمة
رسم الذبح المقرر

(المادة الثالثة)

يكون المبلغ الذي تحصله مصلحة الجمارك عن كل بيان
جمركي يقدم من شخص يزاول مهنة التخلص الجمركي من

غير أشخاص القطاع العام تحت حساب الضريبة على أرباح
المهن غير التجارية خمسة جنيهاً:

(المادة الرابعة)

يسلم الممول إيصالاً بكل مبلغ يحصل منه تحت حساب الضريبة
وعلى الجهات المذكورة في المواد (٦٦، ٦٨، ٧١) من قانون
الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ توريد ما حصلته إلى
الإدارة العامة لتجميع نماذج الخصم والتحصيل تحت حساب
الضريبة في موعد أقصاه آخر إبريل/ يوليو / أكتوبر / يناير من
كل عام بموجب شيك مصحوباً بالنموذج ٤١ (خصم و تحصيل
تحت حساب الضريبة) موضحاً به^(١):

(أ) قيمة إجمالي المبالغ المحصلة خلال الثلاثة أشهر السابقة
وموضحاً به اسم كل ممول و المبلغ المخصوم منه.

(ب) المبالغ المحصلة من كل ممول على حده التي تمت خلال
الثلاثة أشهر السابقة

(المادة الخامسة)

على الجهات الملزمة بتنفيذ أحكام المواد المشار إليها في هذا
القرار تحديد وظائف من يعهد إليهم بتنفيذها.

(المادة السادسة)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية، و يعمل به تاريخ نشره.

وزير المالية

د. يوسف بطرس غالي

صدر بتاريخ ٢٠٠٥/٧/٩

^(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قوانين الجمارك
ومشكلاتها العملية والترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك والنصوص
العربية المقابلة لها" ص ٩٤ وما بعدها.

الباب الرابع والعشرون

قرار وزير المالية رقم ٦٧٩ لسنة ٢٠٠٥

بشأن وسائل السهام المؤقت التي ليس بها

مالك أو تالف

وزير المالية

بعد الإطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن إصدار قانون الجمارك وتعديلاته،

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير وتعديلاته،

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٣٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن القواعد والاجراءات المنظمة للسماح المؤقت ورد الضرائب والرسوم الجمركية

قرر :

(المادة الأولى)

يجوز بناء على اقرار من الشركات المستوردة تحت نظام السماح المؤقت بانه ليس لديها نسب هالك أو تالف الاعفاء من تقديم خطاب الرقابة الصناعية المحدد لنسب الهالك أو التالف بشرط توافر مايلي :

(١) أن لايدخل فى تصنيع المنتج النهائى المصدر أكثر من جزء مستورد حتى يسهل التخصيم كعدد محدد^(١) .

^(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " موسوعة شرح جرائم التهريب الضريبى " ص ٤٥ وما بعدها .

(٢) أن لا تؤثر العمليات التي أجريت عليها على تغيير البند الجمركي الخاضع له الصنف عند الورود على مستوى سنة أرقام.

(٣) أن يتم مضاهاة نوعية الأصناف المصدرة على نوعية العينة السابق تحريزها عند الورود^(١).

(المادة الثانية)

يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره.

وزير المالية

د. يوسف بطرس غالي

صدر في ١٠/٨/٢٠٠٥

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قوانين الجمارك ومشاكلها العملية والترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك والنصوص العربية المقابلة لها" ص ٩٤ وما بعدها.

الباب الخامس والعشرون

قرار وزير المالية رقم ٧٢٣ لسنة ٢٠٠٥

بشأن قواعد بيع البضائع والسيارات المهملة والمصادرة

والمتروكة والمتنازل عنها بمعرفة الهيئة العامة

للخدمات الحكومية لحساب مصلحة الجمارك

وزير المالية

بعد الإطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ،

وعلى قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٢٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة العامة للخدمات الحكومية ،

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٣٦٧ لسنة ١٩٩٨^(١) ،

وعلى قرار وزير المالية رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٦ في شأن قواعد بيع البضائع والسيارات المهملة والمصادرة والمتروكة والمتنازل عنها لمصلحة الجمارك^(٢) ،

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح ضريبة المبيعات" ص ٦٩ وما بعدها.

(٢) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير في مصر والدول العربية" ص ٤٥ وما بعدها .

قرار :

(المادة الأولى)

تختص الهيئة العامة للخدمات الحكومية ببيع ما يسند اليها ببيع بمعرفة مصلحة الجمارك وذلك وفقا لاحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية المشار اليهما.

(المادة الثانية)

في حالة اسناد عملية البيع للهيئة العامة للخدمات الحكومية على مصلحة الجمارك إخطار الادارة المركزية للمبيعات بالهيئة ببيان البضائع والسيارات الصالحة للبيع بصفة نهائية، وبقيمة الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم والنفقات الاخرى بما فيها نفقات التخزين المستحقة على هذه البضائع والسيارات وعلى الهيئة اتخاذ الإجراءات اللازمة للبيع بما يمنع حدوث تكس بالموانى .

(المادة الثالثة)

تتولى الهيئة العامة للخدمات الحكومية عمليات تصنيف البضائع والسيارات طبقا لاحكام المادة ١١٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات المشار اليها، مع إثبات البيانات التفصيلية لكل لوط في كراسة الشروط^(١) .

(المادة الرابعة)

تقوم الهيئة العامة للخدمات الحكومية بتشكيل لجنة لتأمين البضائع والسيارات المعروضة للبيع، طبقا لاحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية المشار اليها، وتتولى هذه اللجنة عملية التثمين وفقا لهذه الاحكام بما فى

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة مراد للتعريف الجمركية".

الاسترشاد بقيمة الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم والنفقات الأخرى التي تحددها مصلحة الجمارك .

وفى حالة عدم الوصول الى الثمن الأساسى عند طرح الصفقة للبيع فى المزاد الأول فعلى لجنة التتمين إعادة النظر فى ثمن البيع استرشادا بالأسعار السوقية وغيرها من عناصر تقدير القيمة وفقا لأحكام قانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية المشار إليها.

(المادة الخامسة)

على مصلحة الجمارك أن تفرج عن البضائع والسيارات التي يتم بيعها بمجرد تقديم صورة معتمدة من عقود البيع ثابت بها قيام المشتري بسداد قيمة المبيع بالكامل، وتتولى إجراءات التسليم لجنة مشتركة من مصلحة الجمارك والهيئة العامة للخدمات الحكومية ، ويجب أن يتم التسليم فى مدة أقصاها أسبوعان من تاريخ السداد .

(المادة السادسة)

تستحق الهيئة العامة للخدمات الحكومية مقابلا نقديا نظير ما تتكبده من مصروفات عما تجريه من أعمال لحساب مصلحة الجمارك على النحو التالى :

١- نسبة (١٠%) من قيمة ثمن صفقة البيع ، بعد رسو العطاء فى المزاد ونفاذه .

٢- نسبة (١٠%) من قيمة صفقة البيع فى حالة عدم سداد الراسى عليه المزاد لباقى الثمن .

٣- نسبة (٣%) من قيمة البضاعة للأغراض الجمركية يتحملها صاحب الرسالة فى حالة العدول عن البيع قبل الإعلان عنه اذا طلب ذلك .

٤- فى حالة العدول عن البيع - بعد الاعلان عنه - بطلب من صاحب الرسالة يتحمل بما يلى :

(أ) نسبة (١٠%) من قيمة البضاعة للأغراض الجمركية إذا تم السحب قبل وضع القيمة الاساسية .

(ب) نسبة (١٠%) من قيمة البضاعة للأغراض الجمركية أو من القيمة الأساسية أو من قيمتها فى المزاد أيهما أكبر إذا تم السحب بعد البيع وقبل اعتماد محضر البيع .

وفى جميع الأحوال يلتزم صاحب الشأن الأصلي بسحب البضاعة خلال ستين يوما على الأكثر من تاريخ دفع المصاريف الإدارية المقررة بالبندين (٣ ، ٤) وفى حالة عدم قيامه بسحبها فى الميعاد يعاد طرحهما للبيع فى أول مزاد بعد مضى هذا الميعاد .

(المادة السابعة)

تلتزم الهيئة العامة للخدمات الحوالية بتوريد حصيلة البيع مخصوما منها قيمة المصروفات الإدارية المستحقة لها خلال أجل غايته شهر من تمام تسليم المبيع وإلا سقط حق الهيئة فى نسبة (٢٠%) من قيمة المصاريف الإدارية المستحقة لها عن كل شهر تأخير .

(المادة الثامنة)

يلغى القرار الوزارى رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه .

(المادة التاسعة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

وزير المالية

د. يوسف بطرس غالى

صدر فى ٢٧/٨/٢٠٠٥

الكتاب الثالث

قرارات رئيس مصلحة الجمارك المتعلقة

بقانون الجمارك رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦

تمهيد وتقسيم :

سوف نتناول في هذا الكتاب قرارات رئيس مصلحة الجمارك المتعلقة بقانون الجمارك رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ وذلك في الأبواب التالية :

الباب الأول : قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٤ بتفويض رؤساء الإدارات المركزية بمد مدة بقاء البضائع المخزنة في المستودعات لمدة ثلاثة شهور أخرى عند الاقتضاء .

الباب الثاني : قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم (٦٧) لسنة ٢٠٠٤ في شأن قواعد التعيين والتثبيت بسلك التثمين^(١) .

الباب الثالث : قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم (٧١) لسنة ٢٠٠٤ بشأن الترخيص لشركة فور ام نيتان للصوامع .

الباب الرابع : قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم (٨) لسنة ٢٠٠٥ بشأن صلاحية الاستمارة ١٢٦ ك. م المحررة بالنسبة للمعدات والآلات والأجهزة التي يتم تصديرها لتنفيذ مشروعات خارج البلاد .

الباب الخامس : قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الافراج عن رسائل الرخام الواردة مقطعة .

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراك " موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير في مصر والدول العربية " ص ٤٥ وما بعدها .

الباب السادس : قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٥ بشأن خفض مدة بقاء السيارات في المستودعات العامة أو على الأرصفة .

الباب السابع : قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ بشأن اجراء أية عمليات تصنيعية على رسائل الرخام المستوردة بأشكالها المتعددة^(١) .

الباب الثامن : قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٥ بشأن تحديد الشروط اللازمة لإنشاء ساحات للسيارات الواردة بنظام الافراج المؤقت (التربتيك) والشروط الواجب توافرها في هذه السيارات^(٢) .

الباب التاسع : قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٥ بشأن تيسير الاجراءات على معاملات شركات البترول مع المناطق الحرة .

الباب العاشر : قرار رئيس مصلحة الجمارك وقطاع سياسات التجارة الخارجية رقم ٦٠ لسنة ٢٠٠٥ شأن بإيقاف العمل باللجنة الثلاثية الخاصة بفحص عينات الإقمشة المستوردة .

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح ضريبة المبيعات" ص ٦٩ وما بعدها.

(٢) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة مراد للتعريف الجمركية".

الباب الأول

قرار رئيس مصلحة الجمارك

رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٤.

بتفويض رؤساء الإدارات المركزية بحد مدة بقاء

البضائع المخزنة في المستودعات لمدة ثلاثة

شهور أخرى عند الاقتضاء

رئيس مصلحة الجمارك

بعد الإطلاع على القانون رقم ٦٣ لسنة ٦٦ بإصدار قانون
الجمارك وتعديلاته ،وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن التفويض في
الاختصاصات ،وعلى القرار الإداري رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ في شأن التفويض
في بعض الاختصاصات ،وعلى قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ٨٢ بتفويض رئيس
مصلحة الجمارك في بعض الاختصاصات^(١) ،

قرر :

مادة ١: يفوض السادة رؤساء الإدارات المركزية بمصلحة
الجمارك كل في نطاق اختصاصه بحد مدة بقاء البضائع
المخزنة في المستودع العام و الخاص لمدة ثلاثة أشهر أخرى
عند الاقتضاء وذلك تطبيقاً لنص المادتين ١/٧٢ ، ٨٥ من

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قانون
الضرائب على الدخل والقوانين والقرارات المكملة له - طبعة
٢٠٠٥ " ص ١٧ وما بعدها.

قانون الجمارك^(١) .

مادة ٢: ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ صدوره وعلى الجهات المختصة تنفيذه بكل دقة، ويلغى كل ما يخالف أحكامه^(٢) .
صدر في ١١/٩/٢٠٠٤ .

رئيس مصلحة الجمارك
محفوظ العرجاوى

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قوانين الجمارك ومشكلاتها العملية والترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك والنصوص العربية المقابلة لها" ص ٩٤ وما بعدها .
(٢) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة مراد للضريبة على الدخل" .

الباب الثاني

قرار رئيس مصلحة الجمارك

رقم (٦٧) لسنة ٢٠٠٤

في شأن قواعد التعيين والتثبيت بسلك التثمين

رئيس مصلحة الجمارك

بعد الإطلاع على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن إصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة وتعديلاته ،

وعلى قرارات رئيس مصلحة الجمارك أرقام ٤٩ و ٥١ لسنة ١٩٧٨ و ٥٩ لسنة ١٩٩٧ بشأن إصدار قواعد التعيين والتدريب والتثبيت بسلك التثمين ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن راتب التثمين لموظفي التثمين بمصلحة الجمارك ،

قرر :

المادة أولى

يتم قبول كافة المتقدمين من العاملين بمصلحة الجمارك لحضور الدورات التدريبية على أعمال سلك التثمين بالمعاهد الثقافية الجمركية والتي تنظمها وتشرف عليها الإدارة المركزية للتنظيم والتدريب وذلك مع عدم التأثير على العمل الجمركي وفي حدود الطاقة الاستيعابية لكل معهد جمركي^(١) .

المادة الثانية

يشترط فيمن يتم ترشيحه للتدريب والتسكين بسلك التثمين الشروط التالية:

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥" ص ١٧ وما بعدها .

- ١- أن يكون من الحاصلين على مؤهل جامعى (تجاره - حقوق - علوم - هندسه - حاسبات آليه) فقط.
- ٢- أن يكون قد إجتاز المعهد الثقافى الجمركى (القسم المتقدم) بنجاح.
- ٣- ألا تتجاوز درجته الوظيفية الدرجة الاولى الإدارية .
- ٤- أن يكون حاصلًا على تقدير "ممتاز" فى اخر تقريرين للكفاية.
- ٥- أن لا يكون قد سبق له الحصول على أى جوائز (بالخصم) .

المادة الثالثة

العاملون بالادارة المركزية للبحوث الإقتصادية والتعريفات الجمركية يتم إختيارهم ممن ينطبق عليهم الشروط الواردة بالمادة الثانية أعلاه على أن يجرى للمرشحين إمتحان شخصي للتأكد من مستوى الكفاءة والخبرة المطلوبة^(١) .

المادة الرابعة

تتولى الادارة المركزية للبحوث الإقتصادية والتعريفات الجمركية الإشراف على التدريب والامتحانات بكافة القطاعات الجمركية ولحين حصول المتدربين على حق التوقيع الكامل وذلك على النحو التالى:

- ١- قضاء مدة تدريب بالمواقع التنفيذية المختلفة لا تقل عن ستة أشهر يعقبها إمتحان تحريرى للحصول على حق التوقيع تحت الإشراف.

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة مراد لضريبة المبيعات - طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الأولى

٢- قضاء مدة تدريب أخرى لمدة لا تقل عن ستة شهور يعقبها
إمتحان تحريري للحصول على حق التوقيع الكامل.

مادة الخامسة

تعقد الادارة المركزية للتنظيم والتدريب دورات تدريبية
متخصصة على أعمال سلك التثمين بالمعاهد الجمركية التابعة
لها بالقطاعات الجمركية المختلفة وذلك خلال الفترة التدريبية
السابقة لحصول المتدربين على حق التوقيع الكامل.

مادة السادسة

يتم تثبيت الناجحين في الإختبارات بسلك التثمين ومنحهم حق
التوقيع الكامل على أعمال التثمين بقرارات إدارية تصدر من
الادارة المركزية للبحوث الاقتصادية والتعريفات الجمركية
ويمنح العامل البدلات المقررة قانوناً^(١).

مادة السابعة

يلغى قرار رئيس المصلحة رقم ٥٩ لسنة ١٩٩٧ وكل ما
يخالف ذلك من أحكام.

مادة الثامنة

يعمل بهذا القرار إعتباراً من تاريخ صدوره وعلى الجهات
المختصة مراعاة تنفيذه بكل دقة.

صدر في ٢٠٠٤/١١/٧ رئيس مصلحة الجمارك

جلال أبو الفتوح

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة البنوك طبقاً
لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي المصري رقم ٨٨ لسنة
٢٠٠٣ وقانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ المعدل بالقانون
رقم ١٥٨ لسنة ٢٠٠٣" ص ١٢٠ وما بعدها.

الباب الثالث

قرار رئيس مصلحة الجمارك

رقم (٧١) لسنة ٢٠٠٤

بشأن الترخيص لشركة فور ام تيتان للصوامع

رئيس مصلحة الجمارك

بعد الإطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ٦٣ بإصدار قانون الجمارك ،

وعلى قرار وزير المالية رقم ٧٣ لسنة ٦٣ بشأن تحديد نطاق الدوائر الجمركية وتعديلاته ،

وعلى قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ٨٢ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك في بعض الاختصاصات ،

وعلى قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم (٤) لسنة ٩٩ بشأن الترخيص لشركة فور ام تيتان للصوامع بإقامة مستودع عام بموقعها الكائن برصيف فوسفات البحر الأحمر بمدينة سفاجا وظلك لتجريد رسائل الاسمنت السائب الوارد من الخارج ،

وعلى قرار رئيس الإدارة المركزية لجمارك السويس والبحر الأحمر بإنهاء عقد الترخيص المبرم في ٩٩/١/٢ مع شركة فور ام تيتان للصوامع بشأن المستودع العام المشار إليه ،

وعلى الطلب المقدم من شركة فور ام تيتان للصوامع بتاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٦ لمزاولة نشاط تصدير الاسمنت من خلال موقعها المشار إليه ،

وعلى تقرير وحدة الدفاع المدني والاطفاء بشرطة ميناء سفاجا ، وعلى محضرى المعاينة الجمركية المؤرخين ٢٠٠٤/٩/١٢ ،

٢٠٠٤/١٠/١٢ والرسم الهندسي المرفق ،

وعلى كتاب الادارة المركزية لجمارك السويس والبحر الاحمر
رقم ٦٢٨ فى ٣١/١٠/٢٠٠٤ ،

قرر :

(المادة الأولى)

يلغى القرار الادارى رقم ٤ لسنة ١٩٩٩ باعتباره المستودع
العام لشركة فور ام تيتان للصوامع الكائن برصيف فوسفات
البحر الاحمر بمدينة سفاجا دائرة جمركية لانتهاء الغرض من
اصداره على ان تقوم الإدارة المركزية لجمارك السويس
باستثناء ايه مديونيات مستحقة للجمارك قبل الشركة والمترتبة
على انهاء عقد الترخيص بمزاولة نشاط تخزين رسائل
الاسمنت السائب^(١) .

(المادة الثانية)

يعتبر دائرة جمركية موقع شركة فور ام تيتان للصوامع الكائن
برصيف فوسفات البحر الاحمر بمدينة سفاجا بغرض مزاولة
الشركة لنشاط تصدير الاسمنت من خلاله وفقا للشروط
والضوابط والاحكام المنصوص عليها بقانون الجمارك
والقرارات التنفيذية والموضح نطاها على النحو التالى:

الحد الشمالى: شارع يؤدي للخارج و مبانى خاصة بشركة
الفوسفات بطول ٣٨,٨٠ متر

الحد الجنوبى: مبنى خاص بشركة الفوسفات بطول ٣٨,٨٠
متر.

الحد الشرقى: رصيف شركة فوسفات البحر الاحمر بطول ٦٧
متر.

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قوانين الاستثمار
وتنمية المشروعات الصغيرة" ص ٥٤ وما بعدها.

الحد الغربى : مبنى خاص بشركة الفوسفات بطول ٦٦ متر.

(لمادة الثالثة)

تختص الادارة المركزية لجمارك السويس و البحر الاحمر وضع الضوابط والشروط التى تؤدى الى احكام السيطرة الرقابة على مزاوله الانشطة داخل حدود الدوائر الجمركية المشار اليها.

(لمادة الرابعة)

تلتزم شرك فور أم ثيتان للصوامع بتوفير الاماكن والتجهيزات ووسائل الاتصال الملزمة اللازمة لاجتماعات اللجنة الجمركية وتبوير وسائل النقل المناسبه لنقلهم من والى موقع الشركة المشار اليه على نفقتها لتمكينهم من اتمام الاجراءات الجمركية المنوط بهم اداؤها .

(المادة الخامسة)

تلتزم الشركة المذكورة بسداد كافة مستحقات اللجنة الجمركية المكلفة بالعمل داخل الموقع المشار اليه.

(المادة السادسة)

يعتبر محضرى المعاينة الجمركية والرسم الهندسى المعتمد المتضمنه الحدود والابعاد وتقرير الدفاع المدنى والاطفاء جزأ لا يتجزأ من هذا القرار.

(المادة السابعة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره وعلى الجهات المختصة تنفيذه بكل دقة.

صدر فى ٢٠٠٤/١١/١٨

رئيس مصلحة الجمارك

جلال أبو الفتوح

الباب الرابع

قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم (٨) لسنة ٢٠٠٥
بشأن صلاحية الاستمارة ١٢٦ ك.م المعروفة بالنسبة
للمعدات والآلات والأجهزة التي يتم تصديرها لتنفيذ
مشروعات خارج البلاد

رئيس مصلحة الجمارك
 بعد الاطلاع على قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية ١٨٦ سنة
 ١٩٨٦ وتعديلاته ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ،
 وموافقة السيد الأستاذ الدكتور وزير المالية المؤرخة
 ٢٠٠٥/١/٦ الموضحة كتاب شركة بتروجيت قيد وارد مكتب
 سيادته برقم ١٥٤ ح في ٢٠٠٥/١/٩ ،
قرر :

(المادة الاولى)

تكون صلاحية الاستمارة ١٢٦ ك.م المحررة بالنسبة للمعدات
 والآلات و الأجهزة التي يتم تصديرها لتنفيذ مشروعات خارج
 البلاد طوال مدة المشروع دون الحاجة الى تجديدها و ذلك بعد
 تقديم المستندات اللازمة لإثبات مدة المشروع إذا زادت عن
 سنة.

(المادة الثانية)

يطبق هذا القرار من تاريخ صدوره .

رئيس مصلحة الجمارك
 جلال ابو الفتوح

صدر في ٢٠٠٥/١/٢٥

الباب الخامس

قرار رئيس مصلحة الجمارك

رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٥

بشأن الإفراج عن رسائل الرخام الواردة مقطعة

رئيس مصلحة الجمارك

بعد الاطلاع على قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته ،

وعلى القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن التصدير ،

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٣٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن القواعد والإجراءات المنظمة للسماح المؤقت ورد الضرائب و الرسوم الجمركية ،

وعلى قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٥٦ لسنة ١٩٩٦ بإجراءات السماح المؤقت و الدروباك ،

وعلى كتاب المهندس/ رئيس مصلحة الرقابة الصناعية رقم ٦٣/٨ في ١٥ / ٣ / ٢٠٠٥ بشأن إفادة مصلحة الكيمياء إمكانية التأكد من عينية ألواح الرخام الواردة عند تصديرها عن طريق تحليلها^(١) ،

قرر :

(المادة الاولى)

يجوز الإفراج عن رسائل الرخام الواردة مقطعة ومجهزة للتركيب في منتجات محلية بغرض إعادة تصديرها بنظام

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قوانين الاستثمار وتنمية المشروعات الصغيرة" ص ٥٤ وما بعدها.

السماح المؤقت أو رد الضريبة.

(المادة الثانية)

يتم حجز عينات قانونية عند الورود ويتم التأكد من عينيتها عند التصدير بالتنسيق بين الوحدة المركزية لنظامي السماح المؤقت ورد الضرائب ووحداتها الفرعية وبين مصلحة الكيمياء عن طريق تحليل عينات الرخام عند الاستيراد والتصدير وفقاً لكتاب مصلحة الرقابة الصناعية المشار إليه بعالیه^(١).

(المادة الثالثة)

يراعى تنفيذه بكل دقة و يعمل به من تاريخ صدوره.

رئيس مصلحة الجمارك

جلال ابو الفتوح

صدر في ٢٠٠٥/٣/٣٠

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد 'برنامج CD موسوعة مراد لضريبة المبيعات - طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الأولى ٢٠٠٥).

الباب السادس

قرار رئيس مصلحة الجمارك

رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٥

بشأن خفض مدة بقاء السيارات في المستودعات العامة أو على الأرصفة

رئيس مصلحة الجمارك

بعد الإطلاع على قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣
وتعديلاته،

وعلى قرار وزير المالية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض
رئيس مصلحة الجمارك في بعض الاختصاصات،

وعلى القرار الإداري رقم ٧٧ لسنة ١٩٧١ بخفض مدة بقاء
السيارات في المستودعات العامة والمخازن العامة أو على
الأرصفة،

قرر :

(المادة الأولى)

تخفض مدة بقاء السيارات بكافة أنواعها في المستودعات
العامة والمخازن أو على الأرصفة الى شهر واحد بدلا من
اربعة^(١).

يخطر صاحب الشأن أو ممثله فوراً بخطاب مصحوب بعلم
الوصول للتقدم للإفراج عن سيارته بعد استيفاء الشروط

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قوانين الجمارك
ومشكلاتها العملية والترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك
والنصوص العربية المقابلة لها" ص ٩٤ وما بعدها.

الإستيرادية وسداد الضرائب والرسوم المستحقة فى ميعاد أقصاه خمسة عشر يوما، وتخطر الإدارة المركزية لشتون مكتب رئيس المصلحة ببيان شهرى عن السيارات التى مضى عليها شهر مرفق به ما يفيد إخطار صاحب الشأن أو ممثله .

(المادة الثانية)

إذا لم يتخذ أصحاب الشأن إجراءات إعادة التصدير أو الأفراج عن هذه السيارات خلال مدة خمسة عشر يوما المشار إليها تحال الى المهمل وتنتقل للساحة المخصصة للعرض لإتخاذ إجراءات بيعها بالتنسيق مع الهيئة العامة للخدمات الحكومية وفقا للنظم المقررة^(١) .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره.

صدر فى ٢٠٠٥/٤/٥

رئيس مصلحة الجمارك

جلال أبو الفتوح

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " موسوعة شرح جرائم التهريب الضريبى " ص ٧٨ وما بعدها .

الباب السابع

قرار رئيس مصلحة الجمارك

رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥

بشأن اجراء آية عمليات تصديرية

على رسائل الرغام المستوردة بأشكالها المتعددة

رئيس مصلحة الجمارك

بعد الإطلاع على قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته ،

وعلى القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٣ بشأن تنمية التصدير ،

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٣٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن القواعد والإجراءات المنظمة للسماح المؤقت ورد الضريبة والرسوم الجمركية ،

وعلى قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٥٦ لسنة ١٩٩٦ بإجراءات السماح المؤقت والدروباك^(١) ،وعلى كتاب السيد المهندس/ رئيس مصلحة الرقابة الصناعية رقم ٦٣/٨ في ٢٠٠٥/٣/١٥ بشأن إفادة مصلحة الكيمياء التأكد من عينية ألواح الرخام الواردة عند تصديرها عن طريق تحليلها^(٢) ،

وعلى قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٥ ،

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة مراد للتعريف الجمركية".

(٢) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح ضريبة المبيعات" ص ٦٩ وما بعدها.

قرار :

(المادة الأولى)

يستبدل نص المادة الثانية من قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٥ بالنص التالي :-

في حالة إجراء أية عمليات تصنيعية على رسائل الرخام المستوردة بأشكالها المتعددة يتم حجز عينات قانونية عند الورد ويتم التأكد من عينتها عند التصدير بالتنسيق بين الوحدة المركزية لنظامي السماح المؤقت ورد الضرائب ووحداتها الفرعية وبين مصلحة الكيمياء عن طريق تحليل عينات الرخام عند الاستيراد والتصدير وفقا لكتاب مصلحة الرقابة الصناعية المشار إليه بعاليه^(١).

وفي حالة ورود هذه الرسائل بأشكال مقطعة وجاهزة للتركيب دون إدخال أى عمليات تصنيعية عليها يتم حجز عينات قانونية وتحريزها وفقا للقواعد المعمول بها في هذا الشأن وذلك للمطابقة عليها عند إعادة التصدير .

(المادة الثانية)

يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ صدوره ويلغى كل ما يخالفه من أحكام.

صدر في ٢٠٠٥/٤/٧

رئيس مصلحة الجمارك

جلال أبو الفتوح

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد اشرح قوانين الاستثمار وتنمية المشروعات الصغيرة " ص ٥٤ وما بعدها.

الباب الثامن

قرار رئيس مصلحة الجمارك

رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٥ بشأن تحديد الشروط اللازمة
لإنشاء ساحات السيارات الواردة بنظام الافراج المؤقت
(التربتيك) والشروط الواجب توافرها في هذه السيارات
رئيس مصلحة الجمارك

بعد الإطلاع على قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣
وتعديلاته ،

وعلى القانون رقم ٦٣٥ لسنة ٢٠٠٤ بشأن نظام الافراج
المؤقت لسيارات الركوب و اليخوت و تحديد مقابل الخدمة
وتعديلاته،

وعلى قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٩١ لسنة ١٩٩٨
بتحديد الشروط اللازمة لإنشاء ساحات لتخزين السيارات
الواردة بنظام الافراج المؤقت (التربتيك)

قرر :

(المادة الأولى)

يجوز الترخيص بإنشاء ساحات لتخزين السيارات المفرج عنها
مؤقتا بنظام دفتر المرور الدولية وفقا للشروط التي تقبلها
مصلحة الجمارك بموجب عقود محررة وتراخيص مزاولة
تصدر لأصحاب الشأن وتعتبر دوائر جمركية يطبق عليها كافة
القواعد والقرارات المنصوص عليها في قانون الجمارك
بالشروط الآتية:-

(أ) يلتزم مالك المناحة بتقديم خطاب ضمان مصرفي غير
مشروط بمبلغ خمسمائة ألف جنيه على الأقل كضمان لجزء من

الضرائب أو الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب المقررة على السيارات المخزنة.

(ب) كما يلتزم مالك الساحة بتقديم بوليصة تأمين صادرة لصالح مصلحة الجمارك بضمان الضرائب والرسوم المقررة على هذه السيارات عند تحقق إخطار فقدها أو تلفها كلياً أو جزئياً بغرض النظر عن أسباب الفقد أو التلف بقيمة تتناسب مع حجم العمل وبحد أدنى ٥٠٠٠٠٠ جنيه (خمسائة ألف جنيه مصري).

(ج) تمنح الساحات المنشأة مهلة لمدة شهر من تاريخ سريان هذا القرار لتوفيق أوضاعها .

(د) تنفيذ كافة الاشتراطات الفنية والأمنية والوقائية اللازمة لإنشاء تلك الساحات و سداد أية مستحقات مالية ناتجة عن مخالفة نظم الإفراج المؤقت خلال فترة التخزين^(١) .

(هـ) أداء مرتبات ومزايا موظفي وعمال الجمارك المخصصين للإشراف والرقابة على تلك الساحات سنوياً ومقدماً ويدخل في حسابها الاشتراكات التي تؤدي للخزانة العامة مقابل التأمين والمعاشات.

(المادة الثانية)

يشترط في السيارات المراد تخزينها تطهيرها من كافة مخالفات نظم الإفراج المؤقت ومقابل الخدمة و سداد الضرائب عن النواقص أن وجدت ولا يتم إعادة الإفراج عن السيارات قبل الوفاء بتلك المستحقات.

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير في مصر والدول العربية" ص ٤٥ وما بعدها .

(المادة الثالثة)

لا يجوز الإفراج المؤقت عن تلك السيارات إلا بعد انقضاء مدة مماثلة لتلك التي قضتها بالبلاد ويجوز مدها لمدد مماثلة عند الانقضاء وبعد أقصى ثلاث سنوات متتالية بموافقة الجمرك المختصة تطبق بعدها قواعد المهمل مالم يتم تسوية وضعها.

(المادة الرابعة)

يخطر جمرك الدخول فور تخزين السيارة لتسوية قيوداته وكذا وحدة متابعة السيارات بالإدارة العامة للإفراج المؤقت^(١).

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ويلغى كل ما يخالفه من أحكام.
صدر في ٢٠٠٥/٧/١٩ .

رئيس مصلحة الجمارك

جلال أبو الفتوح

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة مراد للتعريف الجمركية".

الباب التاسع

قرار رئيس مصلحة الجمارك

رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٥

بشأن تيسير الإجراءات على معاملات

شركات البترول مع المناطق الحرة

رئيس مصلحة الجمارك

بعد الإطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون
الجمارك وتعديلاته ،

وعلى قرار وكيل الوزارة مدير عام مصلحة الجمارك رقم
٩١ لسنة ١٩٨٠ بشأن تيسير الإجراءات على معاملات
شركات البترول مع المناطق الحرة،

وعلى قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم (٤) لسنة ١٩٨٨،
وعلى موافقة السيد الأستاذ الدكتور وزير المالية المؤرخة
٢٠٠٥/٦/٢٠ على كتاب المصلحة رقم ٩٤٥/و في
٢٠٠٥/٣/٢٠ ،

قرر :

(المادة الاولى)

يستبدل بنص المادة الثانية من قرار وكيل الوزارة مدير عام
مصلحة الجمارك رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ والمعدل بقرار رئيس
مصلحة الجمارك رقم (٤) لسنة ١٩٨٨ المشار إليه إلى النص
الآتي :

" تيسيرا على الشركات العاملة في مجال البحث عن البترول
للإفراج عن أشياء جزئية من المناطق الحرة لتغطية
الاحتياجات العاجلة، أو إدخال معدات للإصلاح أو اشروطا

سيزمىة للتحليل ، يجوز الإفراج المؤقت عن هذه الأشياء أو إدخالها للأغراض المشار إليها بموجب نماذج دخول وخروج (SHEETOUT, SHEET IN) مع تعهد باستيفاء موافقات الهيئات المعنية قبل نهاية شهر الإفراج.

وتلتزم الشركات المذكورة بتقديم إقرار جمركي صادر (نموذج ١٣ جمارك) أو إقرار جمركي وارد (نموذج ١٩ ك. م) حسب الأحوال في نهاية كل شهر عن مجموع نماذج الدخول و الخروج مرفقا بها الموافقات المشار إليها مع تحصيل قيمة الإقرار الجمركي عن كل نموذج دخول أو خروج.

كما تلتزم الشركات المذكورة بإيداع تأمين نفدى أو ضمان مصرفي لدى الجمارك لتغطية الضرائب المستحقة فضلا عن القيمة إذا كانت الأشياء محظورة وذلك لحين تسوية الأوضاع ويجوز الاكتفاء بتعهد الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة أو تعهد الهيئة المصرية العامة للبتروك بآداء تلك الضرائب بدلا من الأمانات النقدية أو الضمانات المصرفية متى كانت المعاملات السابقة للشركة تدل على التزامها ولم يسجل عليها مخالفات وكانت هذه الأشياء معفاة من القيود الاستيرادية^(١).

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره ويلغى كل ما يخالفه من أحكام.

صدر في ٢٠٠٥/٧/٣١ رئيس مصلحة الجمارك

جلال أبو الفتوح

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة مراد لصيغ الدعوى والأوراق القضائية والكمبيوتر والإنترنت".

الباب العاشر

قرار رئيس مصلحة الجمارك

وقطاع سياسات التجارة الخارجية

رقم ٦٠ لسنة ٢٠٠٥ بشأن إيقاف العمل باللجنة

الثلاثية الخاصة بفحص عينات الأقمشة المستوردة

بعد الإطلاع على قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته،

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير وعلى لائحته التنفيذية الصادرة بالقرار ٢٧٥ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته،

وعلى المذكرة المعروضة من السادة وزراء (الصناعة والثروة المعدنية - المالية - التجارة والتموين) على السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء بشأن تشكيل لجنة دائمة لفحص عينات الأقمشة الواردة للتأكد من مناسبة الأسعار والمواصفات، وعلى المادة السابعة من اتفاقية الجات والصادر في شأنها قرار وزير المالية رقم ٧٦٥ لسنة ٢٠٠١^(١)،

وعلى تأشير السيد الأستاذ رئيس قطاع سياسات التجارة الخارجية في ٢٩ / ٨ / ٢٠٠٥ على كتاب مصلحة الجمارك والمتضمن موافقة السيد المهندس وزير التجارة الخارجية والصناعة،

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قوانين الجمارك ومشكلاتها العملية والترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك والنصوص العربية المقابلة لها" ص ٩٤ وما بعدها.

وعلى ناشير السيد الأستاذ الدكتور/ وريد المالية على كتاب
مصلحة الجمارك رقم ١١٤١/ر في ٢/٤/٢٠٠٥ بالموافقة
على عرض موضوع اللجنة الثلاثية المشار إليها على وزارة
التجارة الخارجية والصناعة ،

قرر :

(المادة الأولى)

يتم إيقاف العمل باللجنة الثلاثية المشكلة من مصلحة الجمارك
وصندوق دعم الغزل والمنسوجات وغرفة صناعة المنسوجات
والمختصة بفحص عينات الأقمشة المستوردة للتأكد من مناسبة
السعر والمواصفات^(١)

(المادة الثانية)

يلغى كل ما يخالف ذلك من أحكام وبشر في الوقائع المصرية
ويعمل به من تاريخ صدوره.
صدر في ٢٩/٨/٢٠٠٥

رئيس مصلحة الجمارك

جلال أبو الفتوح

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح ضريبة
المبيعات" ص ٦٩ وما بعدها.

الكتاب الرابع

أهم المنشورات الصادرة من مصلحة الجمارك بشأن قانون

الجمارك رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦

تمهيد وتقسيم :

سوف نتناول في هذا الكتاب أهم المنشورات الصادرة من مصلحة الجمارك بشأن قانون الجمارك رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ وذلك على النحو التالي

أولاً : منشور رقم (٩) لسنة ٢٠٢

نعيد التذكير بأنه طبقاً للقرار الوزاري رقم ٧٦٥ لسنة ٢٠١
والصادر في شأن تحديد قيمة البضائع للأغراض الجمركية
إذا لم ينسئ للجمرك قبول القيمة الجمركية للسلع المستوردة
وفقاً لأحكام المادة الأولى من اتفاقية تنفيذ المادة السابعة من
الجات (سعر الصفقة).

فإنه يجب إبلاغ المستورد كتابةً بناءً على طلبه بالأسس التي
بنى الجمرك عليها قراره في تحديد القيمة المقبولة جمركياً
وذلك تنفيذاً للفقرة ثلثاً من المادة الأولى من القرار الوزاري
سالف الذكر.

على جميع المنافذ الجمركية تنفيذه بكل دقة

صدر في ١٦/١٠/٢٠٠٢

رئيس مصلحة الجمارك

محفوظ العرجاوي

ثانياً : المنشور رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٣

بشأن نقل الرسائل من الدوائر الجمركية الي المناطق الحرة والصادر بها قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠٠ وإعمالاً للقواعد العامة لنظام إدارة المخاطر تأكيداً لما سبق إصداره من تعليمات بشأن بعض الاجراءات الجمركية نعيد التذكير بالآتي :-
أولاً :

- تنفيذ ما جاء بمنشور تعليمات رقم ١٩ لسنة ١٩٩٩ بكل دقة بشأن التعليمات الخاصة بتفريغ ونقل البضائع المحتوية علي شحنات المفرقات والكيماويات التي في حكم المفرقات والألعاب النارية ووجوبية تقديم موافقة الأمن العام.
ثانياً :

- نون الاخلال بالاجراءات المقررة عند نقل الرسائل من الدوائر الجمركية الي المناطق الحرة والصادر بها قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠٠ وإعمالاً للقواعد العامة لنظام إدارة المخاطر^(١) .

نعيد التذكير لما سبق إصداره من تعليمات بخصوص الاكتفاء بفحص الرسائل بأجهزة الفحص بالأشعة بالمنافذ المتواجد بها هذه الأجهزة كما أنه يجوز الاكتفاء بوضع السيل الجمركي الأتوماتيكي بعد التأكد من سلامة سيل التوكيل الملاحي وخاصة بالمنافذ الغير متوافر فيها أجهزة الكشف بالأشعة بشرط تقديم الفواتير وقوائم التعبئة التي بها يطمئن الجدك علي سلامة الاجراءات الجمركية وتحديد قيمة الضمانات المطلوبة علي أن

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح ضريبة المبيعات" ص ٦٩ وما بعدها.

يتم اتخاذ إجراءات الكثف عند وصول هذه الرسائل للمناطق الحرة مع مراعاة القواعد والاجراءات المقررة بشأن جهات العرض ان وجدت.

ثالثا :

- كل من يستغل هذه التيسيرات لإرتكاب إحدى المخالفات الجمركية عن عمد يحرم من هذه التيسيرات وتطبق عليه أقصى العقوبات المقررة قانونا وعلى الإدارة المركزية التي اكتشفت المخالفة إخطار كافة الإدارات المركزية التنفيذية ومكتب رئيس مصلحة الجمارك لحرمان مرتكب المخالفة من هذه التيسيرات بكافة المنافذ الجمركية^(١).

رابعا :

على جميع الجهات المختصة نشر هذه التعليمات على الجهات التابعة لها ومتابعة تنفيذها بكل دقة.

رئيس مصلحة الجمارك

محفوظ العرجاوي

صدر في ٢٠٠٣/٩/٤

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير في مصر والدول العربية ص ٤٥ وما بعدها .

ثالثاً : المنشور رقم (٣) لسنة ٢٠٠٤

نظراً لما تلاحظ في الآونة الأخيرة من كثرة شكاوي المصدرين من تباطؤ المنافذ الجمركية المختلفة في إرسال أذون الإفراج الدالة على إتمام عملية تصدير الرسائل المصدرة بنظام السماح المؤقت ورد الضريبة مما يعرقل عملية استرداد مستحققاتهم المالية المطلوبة على قوة تلك الأذون ومن منطلق توجيهات السيد الأستاذ الدكتور وزير المالية والتيسيرات التي توليها المصلحة في هذا المجال.

لذا يجب التنبيه مشدداً بالآتي :-

١- على السادة مديري مجمعات الصادر إرسال أذون إفراج الصادر بعد اعتمادها بما يفيد إتمام عملية التصدير في اليوم التالي مباشرة ومع انتهاء الغرض منها إلى الوحدة الفرعية للسماح المؤقت ورد الضريبة الواقعة في النطاق الجغرافي للمجمع صعبة مندوب الجمرك أو بالبريد السريع على نفقة أصحاب الشأن في حالة طلبهم ذلك.

٢- على السادة رؤساء الإدارات المركزية متابعة العملية مع مديري مجمعات الصادر التابعين لهم بصفة يومية و اتخاذ اللازم نحو المساءلة القانونية لمن يخالف ذلك.

٣- على الوحدة المركزية للسماح المؤقت تقديم تقرير يومي للمكتب الفني لرئاسة المصلحة عن سير العمل و انتظامه في هذا الشأن.

على جميع الجهات المختصة العمل به فور صدوره و تنفيذه بكل دقة.

رئيس مصلحة الجمارك
محفوظ العرجاوي

صدر في ٢٠٠٤/٩/١٨

رابعاً : المنشور رقم (٤) لسنة ٢٠٠٤

بشأن القيمة الجمركية المقررة على رسائل الترانزيت نظراً لما لوحظ من وجود بعض الاختلافات بين المنافذ الجمركية حول تقدير القيمة الجمركية لأغراض الترانزيت مما أدى إلى ظهور بعض المشاكل مع المتعاملين مع الجمارك، وإسهاماً من مصلحة الجمارك لتشجيع تجارة الترانزيت مع ضمان سلامة الإجراءات الجمركية و استكمالاً لمسيرة التطوير والإصلاح الجمركي.

يراعى الالتزام بالآتي عند تحديد القيمة للبضائع الواردة برسم الترانزيت:

١- يتعين على السادة أصحاب الشأن أو وكلائهم المعتمدون أو الوكيل الملاحى تقديم أصل المستندات أو صورة منها للرسائل المنقولة بنظام الترانزيت مع تحري الدقة عند وضع القيمة لرسائل الترانزيت بحيث تمثل القيمة الفعلية (قيمة الصفة للبضائع المنقولة) ^(١).

٢- في حالة عدم توافر المستندات أو صور منها تمكن الجمرک من التقييم يتعين على جمرک الوصول الأول "الإرسال" تقدير القيمة وفقاً لطرق التقييم الجمركي وطبقاً لاتفاقية تنفيذ المادة السابعة من الجات والقرار الوزاري رقم ٧٦٥ لسنة ٢٠٠١ على أن يدون على طلب الإرسال وشهادة الترانزيت بأن القيمة المقدرة لأغراض الضمانات.

٣- في جميع الأحوال يتعين على جمرک الإفراج النهائي "الوصول" إعادة تقدير القيمة في ضوء المستندات المقدمة من

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة مراد للتعريفات الجمركية".

صاحب الشأن وطبقا لاتفاقية تنفيذ المادة السابعة من الجات والمواد (٢٢) و(٢٣) من قانون الجمارك مع مراعاة القيمة التي أقر بها صاحب الشأن أو مندوبه في مستندات الترانزيت. للعلم ومراعاة تنفيذه بكل دقة.

رئيس مصلحة الجمارك

محفوظ العرجاوي

صدر في ٢٠٠٤/٩/١٩

خامساً : المنشور رقم (٥) لسنة ٢٠٠٤

بشأن التيسير على المصدرين في قبول خطابات الضمانات

البنكية وسرعة رد الضمانات بعد تمام التصدير

تنفيذا لتوجيهات السيد الأستاذ الدكتور وزير المالية بالتيسير

على المصدرين في قبول خطابات الضمانات البنكية وسرعة

رد الضمانات بعد تمام التصدير يراعى ما يلي :-

١- يتم قبول خطابات الضمان البنكية الصادرة من البنوك

المعتمدة والمقدمة من صاحب الشأن أو مندوبه.

٢- يتم إجراء التسويات و رد الضمانات أو الضريبة الجمركية

الخاصة بالبضائع السابق استيرادها بنظام ي السماح المؤقت

ورد الضريبة الجمركية ، وذلك بناء على الصورة الضوئية

المعتمدة من جمرك الصادر كصورة طبق الأصل دون ورود

أصل شهادة الصادر.

على جميع المنافذ الجمركية مراعاة تنفيذ هذه التعليمات بكل

دقة.

رئيس مصلحة الجمارك

صدر في ٢٠٠٤/٩/٢٧

محفوظ العرجاوي

سادساً : المنشور رقم (٦) لسنة ٢٠٠٤

بشان المشاكل المثارة حول تطبيق نص المادة ١١٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته على العجز في البضائع الواردة عما هو مدون بقائمة الشحن نظرا للمشاكل المثارة حول تطبيق نص المادة ١١٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته على العجز في البضائع الواردة عما هو مدون بقائمة الشحن وبعد الإطلاع على مذكرة السيد المستشار القانوني للمصلحة رقم ٣٦ / ص. م في ٢٦/٨/٢٠٠٤ يراعى ما يلي^(١) :

تتلقى المسؤولية عن العجز في البضائع الواردة عما هو مدون بقائمة الشحن في حالة ثبوت سلامة أختام الحاويات والسيل الملاحى أو ورود الطرود من الخارج بحالة سليمة بإعتبار أن ذلك قرينة ت جح شحن الرسالة بالكيفية التي وردت عليها بما يستفاد منه أن النقص قد تم قبل الشحن (عجز مورد) وبالتالي عدم تطبيق نص المادة (١١٧) من قانون الجمارك. على جميع المنافذ الجمركية مراعاة تنفيذ هذه التعليمات بكل دقة.

رئيس مصلحة الجمارك

محفوظ العرجاوي

تحريرا في ١٧ / ١٠ / ٢٠٠٤

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة مراد لضريبة المبيعات - طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الأولى ٢٠٠٥) .

سابعاً المنشور رقم (٧) لسنة ٢٠٠٤
بشأن التجديد لسيارات الإفراج المؤقت للمدة التالية

بعد الإطلاع على قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣
وتعديلاته

و على القرار الوزاري رقم ٦٣٥ لسنة ٢٠٠٤ الصادر بشأن
الإفراج المؤقت عن السيارات و اليخوت و تحديد مقابل الخدمة
و تعديلاته

و على ما عرصته الادارة العامة لجمارك السيارات بالقاهرة
في شأن تبسيط الاجراءات الخاصة بتجديد الافراج المؤقت عن
السيارات

تقرر الآتي :

١- ان يكون التجديد لسيارات الإفراج المؤقت للمدة التالية في
حضور صاحب الشأن او من يمثله قانون او بموجب جواز
سفر صاحب السيارة أو صورة طبق الأصل منه.

٢- عدم إعادة معاينة السيارة عند التجديد لمدة الإفراج المؤقت
والإكتفاء بالبيانات المدرجة عند أول إفراج من واقع دفاتر
الممرور

يراعى تنفيذ ذلك بكل دقة

رئيس مصلحة الجمارك
محفوظ العرجاوي

تحريرا في ١٩ / ١٠ / ٢٠٠٤

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قوانين الجمارك
ومشكلاتها العملية والترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك
والنصوص العربية المقابلة لها" ص ٩٤ وما بعدها.

ثامناً : المنشور رقم (٩) لسنة ٢٠٠٤
 فى إطار توجيهات السيد الأستاذ الدكتور وزير المالية
 وعملا على حسن أداء المصلحة لمهامها

فى إطار توجيهات السيد الأستاذ الدكتور وزير المالية وعملا
 على حسن أداء المصلحة لمهامها يراعى الآتى :-
 ١- بالنسبة لمتابعة الإعفاءات الممنوحة للمنشآت الفندقية
 وشركات النقل السياحى يتم التنبه مشددا بالإكتفاء بالمراجعته
 المستندية والدفترية فقط فى أوقات الكثافة والذروة السياحية
 على أن تستكمل المعاينة الميدانية - إذا لزم الأمر فى غير هذه
 الأوقات.

٢- الالتزام بما ورد بالبند (٥) من المادة الرابعة من قرار
 وزير المالية رقم ١٤١٩ لسنة ٢٠٠٤ بشأن نتم مراجعته
 المستندات والسجلات الخاصة بكل مصنع يحضن لنظم
 التجميع وذلك للتحقق من إستخدام الأجزاء المستوردة فى
 الغرض المقرر بالنسبة المعتمدة ويمكن فى حالة وجود أسباب
 مبررة معاينة تجميع المنتج النهائى على خط الإنتاج بالاشتراك
 مع الهيئة العامة للتصنيع وذلك بموجب موافقة كتابية من
 رئيس الادارة المركزية للإعفاءات والنظم الخاصة.

٣- طبقا للقرار الورارى رقم ١٤١٩ لسنة ٢٠٠٤ سالف الذكر
 تكون متابعة تذييلات التعريفات الجمركية للبنود المحددة بالمادة
 الخامسة منه من خلال المراجعة المستندية والدفترية والميدانية
 مع مراعاة البند الاول أعلاه.

رئيس مصلحة الحمارك

جلال أبو الفتوح

صدر فى ١١/٦/٢٠٠٤

تاسعاً : المنشور رقم (٢) لسنة ٢٠٠٥
بشأن القيمة الجمركية المقررة على السيارات

نظراً لما لوحظ من وجود بعض الاختلافات بين المنافذ الجمركية حول تقدير القيمة للأغراض الجمركية للسيارات الواردة.

وإسهاماً من مصلحة الجمارك لحسم أى خلاف مع المتعاملين ضمان سلامة الاجراءات الجمركية و استكمالاً لمسيرة التطوير والاصلاح الجمركي.

يراعى الالتزام بالأتى عند تحديد القيمة للأغراض الجمركية للسيارات الواردة أحكام و شروط و قواعد تنفيذ اتفاقية الماده السابعة من الجات والخاصة بالقيمة للأغراض الجمركية والصادر بشأنها القرار الوزاري رقم ٧٦٥ لسنة ٢٠٠١ .

تقوم الإدارة العامة لبحوث القيمة بعقد اجتماعات دورية كل شهر مع مديري جمارك السيارات بكافة المنافذ الجمركية وذلك لتوحيد القيمة المقبولة جمركياً للسيارات الواردة و اتخاذ اللازم نحو إذاعتها للاسترشاد بها.

التعامل مع الكماليات وفقاً للكتالوج الصنادير من المصنع المنتج بحيث انه لا يجوز خصم قيمة تجهيز أساس STANDARD من قيمة السيارة الجديدة اذا وردت بدونه.

للعلم به ومراعاة تنفيذه بكل دقة.

رئيس مصلحة الجمارك

جلال أبو الفتوح

صدر في ٢٥/١/٢٠٠٥

عاشراً : المنشور رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥ بشأن عدم عرض رسائل مواد التغليف المصدرة الى الخارج على جهاز المطبوعات والصحافة بوزارة الثقافة

نظرا للشكاوى التي وردت من بعض الشركات بشأن قيام بعض المنافذ الجمركية بعرض رسائل مواد التغليف المصدرة الى الخارج على جهاز المطبوعات والصحافة بوزارة الثقافة مما يعطل الصادرات المصرية ويزيد من تكلفتها وعدم قدرتها على المنافسة.

وبعد الإطلاع على كتب قطاع سياسات التجارة الخارجية بوزارة التجارة الخارجية والصناعة في هذا الشأن وتيسيرا على المصدرين وتشجيعا للتصدير^(١).

يراعى عدم عرض رسائل مواد التغليف المصدرة الى الخارج على جهاز المطبوعات والصحافة بوزارة الثقافة وإن كان مطبوع أو مخطوط عليها ماركة معينة أو مرسوم عليها علامة تجارية طالما كانت غير مخلة بالنظام العام أو الآداب العامة بإعتبار أنها ليست مطبوعات وإنما أغلفة. يتعين الإلتزام به بكل دقة ويلغى كل ما يخالفه من أحكام.

رئيس مصلحة الجمارك

جلال أبو الفتوح

صدر في ٢٠٠٥/٢/١٥

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير في مصر والدول العربية " ص ٤٥ وما بعدها .

الكتاب الخامس

أهم الكتب الدورية الصادرة من مصلحة الجمارك بشأن

قانون الجمارك رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦

تمهيد وتقسيم :

سوف نتناول في هذا الكتاب أهم الكتب الدورية الصادرة من مصلحة الجمارك بشأن قانون الجمارك رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ وذلك على النحو التالي :

أولاً : كتاب دوري رقم (١) لسنة ٢٠٠٤

بشأن إجراءات معاينة البضائع التي يستلزم عرضها

على أكثر من مجمع متخصص

رغبة في تبسيط وتيسير الإجراءات الجمركية ، ونماشياً مع سياسة التطوير والإصلاح الجمركي التي تنتهجها مصلحة الجمارك^(١).

يراعى إتباع الآتي في شأن الرسائل ذات الأصناف المتعددة والآتي يستلزم عرضها على أكثر من مجمع متخصص.

١- على مدير المقيّد به البيان الجمركي إخطار المجمعات لأخرى المعنية بإيفاد اللجنة المختصة للاشتراك في لجنة عمل حدة لاتمام عملية الكشف والمعاينة والتثمين في خطوة واحدة وفقاً للقواعد والإجراءات الجمركية المقررة.

٢- تلتزم المجمعات الأخرى المعنية بسرعة إيفاد اللجنة المختصة فور إخطارها بذلك من المجمع المقيّد به البيان الجمركي.

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة مراد للتعاريف الجمركية".

٣- تتم الإجراءات السابقة تحت الإشراف المباشر لمدير المجمع المقيد به البيان الجمركي أو من ينوبه لإنهاء الإجراءات المقررة ومتابعتها.

٤- في حالة حدوث أية معوقات أو اختلافات بين أعضاء هيئة العمل الموحدة يعرض الأمر على رئيس الإدارة المركزية التابع لها المجمع المقيد به البيان الجمركي لاتخاذ ما يلزم في هذا الشأن.

٥- على جميع الجهات العمل به وتنفيذه بكل دقة.

رئيس مصلحة الجمارك

محفوظ العرجاوي

صدر في ٢٠٠٤/٦/٧

ثانيا : كتاب دوري رقم (٢) لسنة ٢٠٠٤

- نظرا لما لوحظ من تعدد شكاوى بعض المستوردين والوحدات الإنتاجية بقيام أجهزة الرقابة الجمركية بإجراء عمليات المتابعة أو التحريات والضبط أو مكافحة التهريب الجمركي في ساعات متأخرة من الليل مما قد يعود بالآثار السلبية على هذه الجهات فضلا عن حالات الترويع التي تحدث للعاملين بالمصانع والوحدات الإنتاجية.

- وحيث أن الأجهزة الرقابية هدفها الأول اكتشاف المخالفة قبل وقوعها وتوصيب الوضع والهدف الثاني المحافظة على حقوق الخزانة العامة وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الغير شريفة.

- وتنفيذ لتوجيهات السيد الدكتور وزير المالية يراعى مشدداً باتباع ما يلي:

١- تلتزم أجهزة المتابعة مثل متابعة الإعفاءات ومتابعة الإفراج المؤقت ... إلخ بالألا تمتد عمليات المراجعة بالوحدات الإنتاجية عن الساعة الخامسة مساءً إلا بعد الحصول على موافقة رئيس المصلحة وكذلك موافقة كتابية من أصحاب الشأن.

٢- على الإدارة المركزية لمكافحة التهريب الجمركي عدم مزاوله المهام المكلفة بها في غير ساعات العمل (الثامنة صباحاً حتى الخامسة مساءً) إلا إذا كانت هناك ضرورة حتمية لذلك وبعد الحصول على موافقة رئيس مصلحة الجمارك أو من يفوضه.

٣- تخفيفاً للأعباء الملغاة على الجهات القضائية والحرص على وجود علاقات طيبة بين مصلحة الجمارك والمتعاملين معها وحرصاً على إستنداء حقوق الدولة العمل على التصالح مع أصحاب الشأن قبل اللجوء إلى القضاء وفقاً للتفويض المقرر قانوناً لمصلحة الجمارك.

لذا ففي حالات تحرير محاضر الضبط وكان الاتجاه رفع الدعوى العمومية فعلى إدارات الشؤون القانونية قبل طلب رفع الدعوى العمومية إعداد مذكرات إيضاحية موجزة وواضحة تتضمن شرحاً للقضاء ومواد الإسناد تمهيداً للعرض على السادة المستشارين القانونيين لوزير المالية قبل إعداد كتاب ونموذج طلب رفع الدعوى العمومية.

على جميع الجهات العمل به وتنفيذه إعتباراً من تاريخ صدوره.

رئيس مصلحة الجمارك
محفوظ العرجاوى

صدر في ٢٨/٧/٢٠٠٤

ثالثاً : كتاب دورى رقم (٣) لسنة ٢٠٠٤

بناء على توجيهات السيد الأستاذ الدكتور وزير المالية .
وتأكيداً لما سبق إصداره من قرارات وتعليمات فيما يتصل
بقواعد وأساليب تقدير القيمة للأغراض الجمركية.
ونظراً لتطبيق نظام الإفراج المسبق وفى السبيل لتعميم إدارة
المخاطر والمراجعة اللاحقة.

وتحقيقاً لمزيد من تبسيط الإجراءات لمسايرة تسهيل التجارة
العالمية، والحد من القيود الجمركية والغير جمركية ودون
الإخلال بالأحكام القانونية والقرارات المنفذة لهذه الأحكام
يتم تنفيذ ما يلى:-

١- يقتصر دور إدارات وأقسام الأسعار بالمواقع الجمركية
على إمداد الإدارة العامة لبحوث القيمة بالمستندات السعرية
للاستفادة منها فى قاعدة البيانات الخاصة بالأسعار دون
الحاجة إلى عرض البيانات الجمركية عليها^(١) .

٢- يتولى مدير التعريفات وأمور التعريفات "المثمن" دراسة
الأسعار والالتزام بتطبيق أحكام المادة السابعة من اتفاقية
والقرارات الصادرة فى هذا الشأن على أن يتم المراجعة قبل
سداد الرسوم الجمركية بواسطة مدير تعريفات وتحت إشراف
مدير المجمع بطريقة الجشنى.

٣- الالتزام بعدم مطالبة أصحاب الشأن بفروض ضريبية عن
وارداتهم بعد الإفراج النهائى ما لم يكن هناك سند قانونى
للمطالبة وبترخيص من رئيس الإدارة المركزية.

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " موسوعة شرح جرائم
التهرب الضريبى " ص ٤٥ وما بعدها .

٤- على الإدارة العامة لبحوث القيمة ومشروع التطوير والإصلاح الجمركى بالتنسيق مع الإدارة المركزية للحاسب الآلى الانتهاء من إنشاء قاعدة البيانات الخاصة بالأسعار وعلى أن تكون جاهزة للعمل بحد أقصى الأسبوع الأخير من شهر أغسطس عام ٢٠٠٤ وعلى جميع الإدارات المركزية تقديم كافة البيانات والمعلومات التى تطلبها الإدارة العامة لبحوث القيمة فى سبيل الانتهاء من هذا العمل فى الموعد المحدد^(١).

٥- بإنشاء قاعدة البيانات والأخذ بنظامى إدارة المخاطر والمراجعة اللاحقة يصبح ليس هناك حاجة للمراجعة الفورية وعلى الإدارة العامة للمراجعة وضع تصور بكيفية الاستفادة من خبرة العاملين بإدارات المراجعة الفورية والعرض على رئيس المصلحة بذلك.

على جميع الجهات العمل به وتنفيذه اعتباراً من تاريخ صدوره.

رئيس مصلحة الجمارك
محفوظ العرجاوى

صدر فى ٢٨/٧/٢٠٠٤

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "شرح قوانين الجمارك ومشكلاتها العملية والترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك والنصوص العربية المقابلة لها" ص ٩٤ وما بعدها.

رابعاً : كتاب دورى رقم (٤) لسنة ٢٠٠٤

بشأن عدم تحصيل غرامة لحساب مصلحة الضرائب على

المبيعات عند تطبيق أحكام المادتين رقمى ١١٤ و ١١٥

نظراً لما تلاحظ من قيام بعض المنافذ الجمركية عند تطبيق نص المادتين رقم ١١٤ و ١١٥ من قانون الجمارك بتحصيل غرامة لحساب مصلحة الضرائب العامة على المبيعات بالإضافة إلى غرامة لحساب مصلحة الجمارك.

وحيث أن نص المادتين المشار إليهما ينصرف إلى المخالفات الإجرائية فقط دون المخالفات الموضوعية التى يترتب عليها ضياع ضريبة جمركية أو ضريبة مبيعات خاصة وأن الغرامة المقررة فيهما محددة بمبلغ وليست نسبة من الضريبة فإن المطالبة بغرامة لحساب مصلحة الضرائب على المبيعات إجراءات ليس له سند قانونى لإنقضاء علة فرض الغرامة فى هذه الحالة وهى تعرض ضريبة المبيعات للضياع^(١).

الأمر الذى مؤداه عدم صحة فرض غرامة لحساب ضرائب المبيعات ويتم تحصيل غرامة مرة واحدة وفقاً لنص المادتين المشار إليهما لصالح الجمارك .

على جميع المنافذ الجمركية تنفيذه بكل دقة

رئيس مصلحة الجمارك

جلال أبو الفتوح

صدر فى ٧/١١/٢٠٠٤

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد "موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير فى مصر والدول العربية" ص ٤٥ وما بعدها .

خامساً : كتاب دورى رقم (٥) لسنة ٢٠٠٤

بشأن عدم تطبيق نص المادة (١١٧) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ٦٣ وتعديلاته على حالات النقص أو الزيادة بالنسبة لواردات المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد أو المناطق الحرة التى ينظمها القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحواز الاستثمار

نظراً لما تلاحظ فى الآونة الأخيرة من قيام بعض المنافذ الجمركية بتطبيق نص المادة (١١٧) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ٦٣ وتعديلاته على واردات المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد والمناطق الحرة.

- وبعد الإطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ٦٣ بإصدار قانون الجمارك وتعديلاته ،

- وعلى القانون رقم ٨ لسنة ٩٧ بشأن ضمانات وحواجز الاستثمار ولآئحته التنفيذية ،

- وعلى الفتوى الصادرة من إدارة الفتوى بمجلس الدولة (ملف رقم ١٠٨٠/١/١٥) والمؤشر عليها من السيد الأستاذ الدكتور وزير المالية بتاريخ ٢٣/٩/٢٠٠٢ بالموافقة على رأى القانونى ،

- وعلى التوصية الصادرة من اللجنة الوزارية لفض المنازعات الخاصة بالاستثمار بجلستها المنعقدة بتاريخ ١١/٥/٢٠٠٤ والمعتمدة من مجلس الوزراء بجلسته ١٦/٦/٢٠٠٤ ،

- وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٠٠٤ بشأن تشكيل لجنة وزارية لفض المنازعات الخاصة بالاستثمار والمتضمن بأن توصياتها نافذة وملزمة للوزارات والمصالح والأجهزة الحكومية والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية

وذلك بعد التصديق عليها من مجلس الوزراء واعتبارها مبادئ عامة تطبق في جميع الحالات المماثلة.

وبراعى الإلتزام بما يلي:-

١- عدم تطبيق نص المادة (١١٧) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ٦٣ وتعديلاته على حالات النقص أو الزيادة بالنسبة لواردات المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد أو المناطق الحرة التي ينظمها القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار^(١).

٢- تسرى أحكام المادة (٣٤) من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار على حالات النقص أو الزيادة عما أدرج في قائمة الشحن في عدد الطرود أو محتوياتها أو البضائع المنفرطة وذلك إذا كانت واردة برسم المناطق الحرة.

على جميع القطاعات والمنافذ الجمركية تنفيذه بكل دقة.

رئيس مصلحة الجمارك

جلال أبو الفتوح

صدر في ٢٤/١١/٢٠٠٤

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " برنامج CD موسوعة مراد لضريبة المبيعات - طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الأولى ٢٠٠٥) .

قائمة بأهم مراجع البحث^(١)

أولاً: البرامج :

- برنامج CD موسوعة مراد الجنائية والمدنية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ٧٢ عاماً منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ حتى عام ٢٠٠٢ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية / CD ROM ٦٥٠ ميجا .
- برنامج CD موسوعة مراد الجنائية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ٧٢ عاماً منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ حتى عام ٢٠٠٢ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية / CD ROM ٦٠٠ ميجا .
- برنامج CD موسوعة مراد المدنية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ٧٢ عاماً منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ حتى عام ٢٠٠٢ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية / CD ROM ٦٠٠ ميجا .
- برنامج CD موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها CD Rom ٦٠٠ ميجا .
- برنامج CD موسوعة مراد لأحكام المحكمة الدستورية العليا ويتضمن آليات إلكترونية متطورة للبحث داخل أحكام المحكمة الدستورية العليا منذ إنشائها وحتى الآن .
- برنامج CD موسوعة مراد للتشريعات المصرية .
- برنامج CD موسوعة مراد للتعريف الجمركية المعدلة - طبقاً لأحدث التعديلات .

^(١) توجد مراجع أخرى عربية وأجنبية قمنا بالإشارة إليها في مواضعها من خلال حواشي البحث.

- برنامج CD موسوعة مراد للضريبة العامة على المبيعات - طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الأولى ٢٠٠٥) .
- برنامج CD موسوعة مراد لشرح قوانين الضرائب والمحاسبة والمراجعة القانونية - طبقاً لأحدث التعديلات .
- برنامج CD موسوعة مراد للضريبة على الدخل .

ثانياً : الموسوعات :

- موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير في مصر والدول العربية .
- موسوعة شرح قوانين الضرائب والمحاسبة والمراجعة القانونية - ٤ أجزاء - وتتضمن شرح قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والتشريعات السابقة عليه وتشريعات المحاسبة والمراجعة وتطبيقات المحاكم بشأنه .
- موسوعة الاستثمار - شرح تفصيلي لقوانين الاستثمار في مصر والعالم .
- موسوعة شرح ضريبة المبيعات .
- موسوعة شرح جرائم التهريب الضريبي .
- موسوعة البنوك طبقاً لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي المصري رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وقانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ المعدل بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ٢٠٠٣ .
- موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها - ثلاثة مجلدات .
- موسوعة التشريعات المصرية المعدلة طبقاً لأحدث التعديلات - ٧٩ كتاباً .
- موسوعة مراد لأحكام المحكمة الدستورية العليا المصرية ويتضمن النصوص الكاملة للأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية وذلك منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٧٩ وحتى الآن .

ثالثاً :- الكتب :

- المستشار الدكتور / عبد الفتاح مراد :
- شرح قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ - شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من مواد قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ومذكرته الإيضاحية وتقرير اللجنة المشتركة ومناقشات مجلس الشعب وأحدث أحكام محكمة النقض وتعليمات مصلحة الضرائب .
- شرح قوانين الجمارك ومشكلاتها العملية والترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك والنصوص العربية المقابلة لها .
- شرح اتفاقيات التهريب والازدواج الضريبي .
- شرح قوانين الاستثمار وتنمية المشروعات الصغيرة .
- شرح قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة.
- شرح الصيغ التجارية الحديثة - طبقاً لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ .

رابعاً : الدوريات :

- الجريدة الرسمية المصرية .
- الوقائع المصرية .
- النشرة التشريعية المصرية .
- مجلة المحاماة المصرية .
- الجرائد الرسمية للدول العربية .
- مضابط المجالس التشريعية العربية^(١) .

(١) توجد مراجع أخرى عربية وأجنبية قمنا بالإشارة إليها في مواضعها من خلال حواشي البحث.

السيرة العلمية والعملية

للمستشار الدكتور

عبد الفتاح مراد

رئيس محكمة الاستئناف العالي بالإسكندرية

العنوان : ٤٨ شارع القائد جوهر شقة ٣١ - المنشية - الإسكندرية.

تليفاكس : ٠٠٢٠٣/٤٨٤٠٤٤٠

البريد الإلكتروني:

mourad_dr@hotmail.com

comourad@yahoo.com

info@albaha.com

tech@albahaa.com

albahaa_bpc@hotmail.com

الموقع على الإنترنت :

http://mourad_dr.tripod.com

<http://www.albahaa.com>

النبذة المختصرة:

- أستاذ محاضر بكليات الحقوق بالعديد من الجامعات المصرية وكلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر، وغيرها من المعاهد المتخصصة .

- حالياً رئيس محكمة الاستئناف العالي بالإسكندرية .

- ممارسة جميع أنواع العمل القضائي في النيابة الكلية والجزئية والاستئناف.

- قام بممارسة جميع أنواع العمل القضائي بالمحاكم الجزئية والإبتدائية والاستئناف العالي ورئاسة الدوائر المدنية

والتجارية والبحرية والإفلاس والضرائب والعمال والأحوال الشخصية والمدني والجنائي.

- رئاسة دوائر الجرح المستأنفة والمدني المستأنف والمستعجل المستأنف.

- إلقاء محاضرات علمية في مختلف المراكز العلمية المتخصصة مثل المعهد العالي لنقابة المحامين بالقاهرة، ومركز الخدمات القانونية بكلية الحقوق جامعة الإسكندرية والمركز القومي للدراسات القضائية بالقاهرة.

- إلقاء مجموعة محاضرات عن النظام القضائي المصري في مجلس الدولة الفرنسي على السادة أعضاء مجلس الدولة الفرنسي ومحكمة النقض الفرنسية.

- إلقاء مجموعة محاضرات بالمدرسة الوطنية للقضاة بفرنسا عن المسؤولية التأديبية للقضاة وأعضاء النيابة العامة.

- إلقاء مجموعة محاضرات في المركز الثقافي الأمريكي بالإسكندرية، والمركز الثقافي الفرنسي بالإسكندرية والمركز الثقافي الإيطالي بالإسكندرية ، وغيرها من المراكز العلمية المحلية والعالمية .

الخبرات :

- رئيس محكمة الاستئناف العالي بالإسكندرية حتى الآن .

- رئيس محكمة الاستئناف العالي بالقاهرة .

- رئيس محكمة الاستئناف العالي بطنطا .

- رئيس محكمة الاستئناف العالي بالمنصورة .

- رئيس محكمة الاستئناف العالي ببني سويف .

- نائب رئيس محكمة الاستئناف العالي بالإسكندرية .

- نائب رئيس محكمة الاستئناف العالي بالقاهرة .

- مستشار بمحكمة استئناف إسكندرية .

- رئيس محكمة إسكندرية الابتدائية .
 - رئيس محكمة دمنهور الابتدائية .
 - رئيس نيابة إسكندرية .
 - رئيس نيابة دمنهور .
 - رئيس نيابة استئناف طنطا .
 - قاضي بمحكمة إسكندرية الابتدائية .
 - قاضي بمحكمة دمنهور الابتدائية .
 - وكيل أول نيابة دمنهور الكلية .
 - وكيل أول نيابة بنها الكلية
 - وكيل نيابة دمنهور الكلية .
 - مساعد نيابة دمنهور الكلية .
 - معاون نيابة دمنهور الكلية .
- التعليم :

- دكتوراه القانون العام المقارن - كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

موضوع الدكتوراه " المسؤولية التأديبية للقضاة وأعضاء النيابة العامة: دراسة تحليلية وتأصيلية في التشريع الفرنسي والإيطالي والأمريكي والإنجليزي وتشريعات الدول العربية والقانون المصري والشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية" بتقدير جيد جداً مع مرتبة الشرف الأولى وهو أعلى تقدير تمنحه كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية

- منحة علمية من مجلس القضاء الأعلى الإيطالي في روما بإيطاليا.

- دراسات متخصصة في العلوم الجنائية التطبيقية والبحث الجنائي والطب الشرعي بفرنسا.

- دبلوم القانون العام من كلية الحقوق جامعة الإسكندرية .

- دبلوم الشريعة الإسلامية من كلية الحقوق جامعة الإسكندرية .

- ليسانس الحقوق من كلية الحقوق جامعة الإسكندرية .

- دراسات عليا في اللغة الانجليزية من المركز الثقافي الأمريكي بالإسكندرية

- دراسات عليا في اللغة الفرنسية من المركز الثقافي الفرنسي بالإسكندرية

- دراسات عليا في اللغة الإيطالية من المركز الثقافي الإيطالي بالإسكندرية

- دراسات عليا في اللغة اللاتينية
الجوائز والتقدير المهنىة:

- منحة علمية من وزارة العدل للمدرسة الوطنية للقضاة بفرنسا ، لإجراء دراسات عليا في العلوم الجنائية التطبيقية وجمع المادة العلمية الخاصة بالتشريع الفرنسي لرسالة الدكتوراه .

- عضو الجمعية المصرية للقانون الجنائي .

- عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع .

- عضو جمعية خريجي كلية الحقوق جامعة الإسكندرية .

- عضو نادي القضاة بالقاهرة والإسكندرية .

- إعداد أبحاث منشورة باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والإيطالية .

- حضور العديد من المؤتمرات من بينها : مؤتمر العدالة الأول ، مؤتمرات الجمعية المصرية للقانون الجنائي،

مؤتمرات الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع .

- حصل على العديد من شهادات التقدير منها :
- شهادة تقدير وميدالية من نادي الأهرام للكتاب عن كتب:
 - الحكومة الالكترونية.
 - معجم مراد القانوني والاقتصادي والتجاري .
 - موسوعة البحث العلمي وإعداد الأبحاث والرسائل والمؤلفات .
 - شهادة تقدير وميدالية من مجلس الدولة الفرنسي عن مجموعة المحاضرات التي ألقاها على السادة أعضاء مجلس الدولة الفرنسي عن النظام القضائي المصري.
 - شهادة تقدير وميدالية من محكمة السنقض الفرنسية عن مجموعة المحاضرات التي ألقاها عن النظام القضائي المصري .
 - شهادة تقدير وميدالية من المدرسة الوطنية للقضاة بفرنسا عن المسؤولية التأديبية للقضاة وأعضاء النيابة العامة .
 - شهادة تقدير وميدالية تذكارية للحصول على درجة الدكتوراه بدرجة جيد جداً مع مرتبة الشرف الأولى من نادي قضاة الإسكندرية .
 - شهادة تقدير وميدالية تذكارية للحصول على درجة الدكتوراه بدرجة جيد جداً مع مرتبة الشرف الأولى من نادي قضاة القاهرة.
 - شهادات تقدير متعددة أثناء سنوات الدراسة الجامعية .
 - شهادات تقدير متعددة من وزارة العدل المصرية .
 - شهادات تقدير متعددة من نادي القضاة بالقاهرة.
 - الحصول على أعلى تقديرات فنية في أعماله القضائية في النيابة العامة والقضاء.

قائمة بأسماء البرامج والكتب والأبحاث العلمية المختلفة

للمستشار الدكتور عبد الفتاح مراد

أولاً : البرامج القانونية والاقتصادية والتجارية والموسوعات
المنشورة إلكترونياً على سى دى CD^(١) :

* هذه البرامج جميعاً تتضمن طرق بحث إلكترونية موضوعية
وأبجدية مبتكرة لسرعة البحث والحصول على المعلومات في
أقصر فترة ممكنة وتوفير الوقت والجهد .

- برنامج CD موسوعة مراد الجنائية للقواعد القانونية التي
قررتها محكمة النقض المصرية منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١
وحتى الآن وطرق نقض الأحكام فى القوانين العربية / CD
ROM ٦٠٠ ميجا .

(١) تطلب هذه المؤلفات من شركة البهاء للبرمجيات والكمبيوتر والنشر
الإلكترونى B.P.C.Co على العنوان التالى :
الإسكندرية - المنشية - ٤٨ شارع القائد جوهر - الدور الأول -
تليفاكس : ٠٠٢٠٣/٤٨٤٤٤٤٨

E-mail: info@albahaa.com + <http://www.albahaa.com>
E-mail: tech@albahaa.com + E-mail: albahaaabpc@yahoo.com
E-mail: albahaa_bpc@hotmail.com + <http://albahaa.tripod.com>
كما يمكن إرسال المؤلفات لطالبيها بالبريد للمكان المطلوب وبخمس
خاص .

كما تطلب هذه المؤلفات من المكتبات الكبرى في مصر والدول العربية .

* يوجد منها طبعة ورقية خمسة وعشرون جزءاً مجلدة ت
فاخراً(انظر ما سوف يأتي فى البند ثانياً من هذه القائمة).

- برنامج CD موسوعة مراد المدنية للقواعد القانونية التى قررتها
محكمة النقض المصرية منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ وحتى الآن
وطرق نقض الأحكام فى القوانين العربية / CD ROM ٦٠٠
ميجا.

* يوجد منها طبعة ورقية خمسة وعشرون جزءاً مجلدة ت
فاخراً(انظر ما سوف يأتي فى البند ثانياً من هذه القائمة).

- برنامج CD موسوعة مراد الجنائية والمدنية للقواعد القانونية
التي قررتها محكمة النقض المصرية منذ إنشاء المحكمة عام
١٩٣١ وحتى الآن وطرق نقض الأحكام فى القوانين العربية / CD
ROM ٦٥٠ ميجا .

- برنامج CD موسوعة مراد لصيغ الدعاوى والأوراق القضائية
والكمبيوتر والإنترنت / CD ROM ٦٠٠ ميجا .

* يوجد منها طبعة ورقية ستة أجزاء مجلدة ت فاخراً(انظر ما
سوف يأتي فى البند ثانياً من هذه القائمة).

- برنامج CD موسوعة مراد لصيغ العقود المتكينة والتجارية
والشركات والكمبيوتر والإنترنت - ويتضمن شرح تفصيلي لجميع
الصيغ المعمول بها فى القوانين المصرية والعربية / CD ROM
٦٠٠ ميجا .

* يوجد منها طبعة ورقية أربعة أجزاء مجلدة ت فاخراً(انظر ما
سوف يأتي فى البند ثانياً من هذه القائمة).

- برنامج CD موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات
الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها CD
Rom ٦٠٠ ميجا .

* يوجد منها طبعة ورقية ثلاثة مجلدات مجلدة ت فآخر (أنظر ما سوف يأتي في البند ثانياً من هذه القائمة).

- برنامج CD الموسوعة العقارية - شرح تفصيلي للقوانين العقارية المعمول بها في مصر وتطبيقات المحاكم المختلفة بشأنها وهي القانون التمويل العقاري والقانون المدني وقانون المرافعات والحجز الإداري وقوانين البنوك وقوانين الشهر العقاري والسجل العيني والرسوم وقوانين المباني وال عمران والضرائب العقارية معلقاً عليها بمبادئ النقص والإدارية والدستورية العليا / CD ROM ٥٥٠ ميجا .

* يوجد منها طبعة ورقية مجلدة تجليداً فآخر (أنظر ما سوف يأتي في البند ثانياً من هذه القائمة).

- برنامج CD موسوعة مصطلحات العولمة والأقلمة - شرح تفصيلي باللغة العربية لجميع المصطلحات العلمية الإنجليزية المتعلقة بالعولمة والأقلمة والمصطلحات المرتبطة بها ودول العولمة ودول الأقلمة وشخصيات العولمة والأقلمة في العالم / CD ROM ٥٥٠ ميجا .

* يوجد منها طبعة ورقية مجلدة تجليداً فآخر (أنظر ما سوف يأتي في البند ثانياً من هذه القائمة).

- برنامج CD موسوعة مراد لأحكام المحكمة الدستورية العليا المصرية ويتضمن النصوص الكاملة للأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية ويتضمن آليات إلكترونية متطورة للبحث داخل أحكام المحكمة الدستورية العليا وذلك منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٧٩ وحتى ٢٠٠٤ وتتضمن الدعاوى الدستورية المتعلقة بالتشريعات المصرية ودعاوى التنازع وطلبات التفسير وطلبات الأعضاء والتعليق عليها والنصوص الكاملة للرسائل العربية وأهم المحاكم الدستورية العليا العربية والفهارس التفصيلية المتعلقة بأرقام الأحكام

ومنطوقها ومبادئها وتاريخ نشرها مرتبة تاريخياً وأبجدياً وموضوعياً وإجراءات الدعوى الدستورية وصيغها العربية والإنجليزية وتقارير هيئة المفوضين ومذكرات الدفاع في الدعاوى الدستورية المختلفة وغيرها CD ROM ٦٥٠ ميجا .

* يوجد منها طبعة ورقية عشرة أجزاء مجلدة ت فاخرأ(انظر ما سوف يأتي في البند ثانياً من هذه القائمة).

- برنامج CD موسوعة مراد لمصطلحات البرمجة والمبرمجين " معجم إنجليزي عربي - عربي إنجليزي " CD ROM ٦٠٠ ميجا.

* يوجد منها طبعة ورقية ستة أجزاء مجلدة ت فاخرأ(انظر ما سوف يأتي في البند ثانياً من هذه القائمة).

- برنامج CD موسوعة مراد لمصطلحات الإنترنت " معجم إنجليزي عربي - عربي إنجليزي " .

* يوجد منها طبعة ورقية ستة أجزاء مجلدة ت فاخرأ(انظر ما سوف يأتي في البند ثانياً من هذه القائمة).

- برنامج CD موسوعة مراد لمصطلحات الشبكات " معجم إنجليزي عربي - عربي إنجليزي " .

* يوجد منها طبعة ورقية ستة أجزاء مجلدة ت فاخرأ(انظر ما سوف يأتي في البند ثانياً من هذه القائمة).

- برنامج CD موسوعة مراد لتشريعات مملكة البحرين .

- برنامج CD موسوعة مراد لتشريعات الكويتية .

- برنامج CD موسوعة مراد لأحكام وفتاوى القضاء الكويتي .

- برنامج CD موسوعة مراد لمصطلحات الكمبيوتر والإنترنت " معجم إنجليزي عربي - عربي إنجليزي " .

* يوجد منها طبعة ورقية مجلدة ت فاخرأ(انظر ما سوف يأتي في البند ثانياً من هذه القائمة).

- برنامج CD موسوعة مراد لمصطلحات البيئة " معجم إنجليزي عربي - عربي إنجليزي " / CD ROM ٦٠٠ ميجا.

* يوجد منها طبعة ورقية مجلدة تجليدا فاخرا (أنظر ما سوف يأتي في البند ثانيا من هذه القائمة).

- برنامج CD موسوعة مراد لمصطلحات الملكية الفكرية والأدبية " معجم إنجليزي عربي - عربي إنجليزي " CD ROM ٦٠٠ ميجا.

* يوجد منها طبعة ورقية مجلدة تجليدا فاخرا (أنظر ما سوف يأتي في البند ثانيا من هذه القائمة).

- برنامج CD موسوعة مراد لشرح قوانين الضرائب والمحاسبة والمراجعة القانونية - طبقا لأحدث التعديلات (الطبعة الأولى ٢٠٠٥) D ROM ٦٠٠ ميجا.

* يوجد منها طبعة ورقية مجلدة تجليدا فاخرا (أنظر ما سوف يأتي في البند ثانيا من هذه القائمة).

- برنامج CD موسوعة مراد للتعريف الجمركية المعدلة - طبقا لأحدث التعديلات .

- برنامج CD موسوعة مراد للضريبة العامة على المبيعات - طبقا لأحدث التعديلات (الطبعة الأولى ٢٠٠٥) .

* يوجد منها طبعة ورقية مجلدة ت فاخرا (أنظر ما سوف يأتي في البند ثانيا من هذه القائمة).

- برنامج CD موسوعة مراد للضريبة على الدخل .

- برنامج CD موسوعة مراد للتشريعات المصرية / CD ROM ٦٥٠ ميجا .

تتضمن على جميع التشريعات المصرية المعمول بها والملغاة والتعليقات الهامشية عليها بالتعديلات المختلفة حتى الآن .

- برنامج CD مراد لإدارة مكتب المحامي .

- برنامج CD كيف تستخدم شبكة الإنترنت في البحث العلمى وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات .
- توجد برامج أخرى متنوعة جارى إعدادها .

ثانياً : المعاجم والموسوعات الورقية :

- موسوعة الانتخابات دراسة مقارنة ، شرح تفصيلي مقارنة للتشريعات المصرية والعربية المتعلقة بالانتخابات الرئاسية ومباشرة الحقوق السياسية ومجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية واتحاد الكتاب واتحاد الناشرين والمجالس الشعبية المحلية والبلديات ونقابات المحامين والتجارين ونقابات المهنة الطبية والأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة والبيطريين والعلاج الطبيعي والمهندسين ونقابة الصحفيين وقانون تنظيم الصحافة والنقابات العمالية والمرشدين السياحيين ونقابة مصممي الفنون التطبيقية والشباب والرياضة والمهن التعليمية ومجالس الآباء والجامعات والاتحادات الطلابية والمهن الرياضية والاتحادات الرياضية والغرف التجارية والسياحية واتحادات الملاك والتعاون الإسكاني والاستهلاكي والإنتاجي والزراعي وتعاونيات الثروة المائية والجمعيات الأهلية ، وتحديد المحاكم المختصة بالمنازعات الانتخابية وشرح أركان الجرائم الانتخابية والقيود والأوصاف والمسئوليات الجنائية والتأديبية والمدنية المترتبة على تلك الجرائم، وأحكام محكمة النقض والإدارية والدستورية العليا والصيغ القانونية للدعوى والمذكرات والطلبات والأحكام وغيرها .

- معجم مراد القانوني والاقتصادي والتجاري " إنجليزي - عربي " شرح تفصيلي مقارنة باللغة العربية للمصطلحات الإنجليزية والشرعية في النظم القانونية والاقتصادية والتجارية المعاصرة - مجلد فاخر ، المعجم الحاصل على جائزة وشهادة تقدير لنادى الأهرام للكتاب عام ٢٠٠٢ (الطبعة الثانية) .

* يوجد منها طبعة إلكترونية برنامج CD تحتوى على ٦٥٠ ميجا (أنظر ما سبق فى البند أولاً من هذه القائمة) .

- معجم مراد لمصطلحات علوم البيئة " إنجليزى - عربى" .. معجم موسوعى لشرح مصطلحات علوم البيئة القانونية والاقتصادية والدولية والاجتماعية والكيميائية والبيترولية والغذائية والزراعية وكافة أنواع التلوث وذلك فيما يتعلق بكافة جوانب البيئة الأرضية والمائية والهوائية والمختبرات القانونية والمواقع على شبكة الإنترنت وغيرها .

* يوجد منها طبعة إلكترونية برنامج CD تحتوى على ٦٥٠ ميجا (أنظر ما سبق فى البند أولاً من هذه القائمة) .

- المعجم القانوني رباعي اللغة " فرنسي - إنجليزى - إيطالي - عربى - شرعى" شرح تفصيلى للمصطلحات القانونية المستعملة فى النظم القانونية .. الفرنسى والإنجليزى والعربى والإيطالى .
- معجم مراد القانونى والاقتصادى والتجاري " فرنسى - عربى - شرعى " شرح تفصيلى مقارن باللغة العربية للمصطلحات الفرنسية فى النظم القانونية والاقتصادية والتجارية المعاصرة - أربعة أجزاء جلد فاخر .

- موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها - ثلاثة مجلدات مجلدة تجليداً فاخراً .

* يوجد منها طبعة إلكترونية برنامج CD تحتوى على ٦٥٠ ميجا (أنظر ما سبق فى البند أولاً من هذه القائمة) .

- موسوعة مراد لمصطلحات الملكية الفكرية والكمبيوتر والإنترنت - معجم موسوعى - إنجليزى - عربى - عربى - إنجليزى .

* يوجد منها طبعة إلكترونية برنامج CD تحتوى على ٦٥٠ ميجا (أنظر ما سبق فى البند أولاً من هذه القائمة) .

- الموسوعة العقارية - شرح تفصيلي لقانون التمويل العقاري والقوانين العقارية في مصر - مجلد فاخر .

* يوجد منها طبعة إلكترونية برنامج CD تحتوى على ٦٥٠ ميجا (انظر ما سبق في البند أولاً من هذه القائمة) .

- موسوعة مصطلحات العولمة والأقلمة - شرح تفصيلي لمصطلحات العولمة والأقلمة - إنجليزي عربي - عربى إنجليزي مجلد فاخر .

* يوجد منها طبعة إلكترونية برنامج CD تحتوى على ٦٥٠ ميجا (انظر ما سبق في البند أولاً من هذه القائمة) .

- موسوعة التشريعات المصرية المعدلة طبقاً لأحدث التعديلات - وهي تتضمن واحد وسبعون كتاباً تشمل على النصوص التشريعية الكاملة للقوانين المصرية وتعديلاتها المختلفة منذ صدور القوانين وحتى الآن وفهرس تفصيلي أبجدي وموضوعي يحتوى على أرقام المواد لجميع التشريعات وملخص وافى لكل مادة من المواد وهوامش تفصيلية بالتعديلات التشريعية المختلفة للقوانين والقرارات حتى أحدث التعديلات من واقع الجريدة الرسمية والوقائع المصرية والنشرة التشريعية واللوائح التنفيذية والقرارات الوزارية والمذكرات الإيضاحية للتشريعات المختلفة وهوامش تفصيلية تتضمن أحكام المحكمة الدستورية العليا المتعلقة بمواد القانون التي قضى بعدم دستوريته والمواد التي رُفض فيها الطعن بعدم الدستورية حتى أحدث الأحكام .

* يوجد منها طبعة إلكترونية برنامج CD تحتوى على ٦٥٠ ميجا (انظر ما سبق في البند أولاً من هذه القائمة) .

- موسوعة الشيك .

- موسوعة شرح النظم القانونية والاقتصادية والسياسية في مصر والدول العربية وتشتمل على شرح النظم القانونية والاقتصادية والسياسية في مصر والدول العربية وأهم التشريعات المعمول بها

ومنها الدساتير العربية التشريعات البرلمانية وتشريعات العمل والمحاماة والتحكيم والملكية الفكرية ، دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية - سبعة أجزاء .

* يوجد منها طبعة إلكترونية برنامج CD تحتوى على ٦٥٠ ميغا (أنظر ما سبق فى البند أولاً من هذه القائمة) .

- موسوعة الترجمة الإنجليزية للقوانين المصرية والنصوص العربية المقابلة لها - إحدى وعشرون جزءاً - وتشتمل على ترجمة القوانين المصرية الآتية وما يقابلها من النصوص العربية وهى قوانين الأحوال الشخصية والملكية الفكرية وقانون العقوبات وقانون الشركات وقانون التجارة والدستور المصرى والقانون المدنى وقانون التجارة البحرى والمناقصات والمزايدات وقانون الاستثمار وقوانين البوت BOOT والترجمة الإنجليزية لمصيغ العقود والدعاوى وقانون العمل المصرى الجديد والجمعيات الأهلية والأجانب والبيئة المصرى والجمارك وقانون البنك المركزى والضرائب على الدخل والترجمة الإنجليزية لاتفاقيات المشاركة المصرية الأوروبية واتفاقيات الجات وقانون سوق رأس المال وقانون قطاع الأعمال العام .

* يوجد منها طبعة إلكترونية برنامج CD تحتوى على ٦٥٠ ميغا (أنظر ما سبق فى البند أولاً من هذه القائمة) .

- موسوعة البنوك - طبقاً لقانون البنك المركزى والجهاز المصرفى المصرى رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وقانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ المعدل بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ٢٠٠٣ - مجلدين فاخرين ٣٧١٢ صفحة .

- موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير فى مصر والدول العربية - مجلد فاخر .

* يوجد منها طبعة إلكترونية برنامج CD تحتوى على ٦٥٠ ميجا (انظر ما سبق فى البند أولاً من هذه القائمة) .

- موسوعة مصطلحات الجات ومنظمة التجارة العالمية " إنجليزي - فرنسي - عربي " (الطبعة الثانية).

- الموسوعة الكبرى للجات ومنظمة التجارة العالمية " ثلاثة مجلدات " إنجليزي - فرنسي - عربي .

- موسوعة الاستثمار - شرح تفصيلى لقوانين الاستثمار فى مصر والعالم - مُجلد فاخر .

- موسوعة قطاع الأعمال العام - شرح تفصيلى لكل مادة على حدة من مواد القانون والقوانين المكملة (الطبعة الثانية).

- موسوعة ضريبة المبيعات - مُجلد فاخر .

- موسوعة القانون البحري (الطبعة الثانية) .

- موسوعة شرح تشريعات الغش التجاري والصناعي والأغذية - ثلاثة مجلدات مجلدة تجليداً فائراً .

* يوجد منها طبعة إلكترونية برنامج CD تحتوى على ٦٥٠ ميجا (انظر ما سبق فى البلد أولاً من هذه القائمة) .

- موسوعة مراد لصيغ الدعاوى والأوراق القضائية - ٦ أجزاء - مجلدة تجليداً فائراً .

* يوجد منها طبعة إلكترونية برنامج CD تحتوى على ٦٥٠ ميجا (انظر ما سبق فى البند أولاً من هذه القائمة) .

- موسوعة مراد لصيغ العقود المدنية والتجارية والشركات - ٤ أجزاء - مجلدة تجليداً فائراً .

* يوجد منها طبعة إلكترونية برنامج CD تحتوى على ٦٥٠ ميجا (انظر ما سبق فى البند أولاً من هذه القائمة) .

- موسوعة قانون التجارة الجديد ، دراسة مقارنة - شرح تفصيلى لجميع مواد قانون التجارة - مُجلد فاخر .

- موسوعة شرح قوانين الضرائب والمحاسبة والمراجعة القانونية
- أربعة أجزاء - ٥٩٨٤ صفحة تقريباً .

* يوجد منها طبعة إلكترونية برنامج CD تحتوى على ٦٥٠
ميجا (انظر ما سبق فى البند أولاً من هذه القائمة) .

- موسوعة الشركات - شرح تفصيلى لكل مادة على حدة من مواد
قوانين الشركات المختلفة ولوائحها والقرارات المكملة والصيغ
القانونية العربية والإنجليزية وتطبيقات المحاكم - ثلاثة مجلدات
مجدة تجليداً فائراً .

- موسوعة التعليق على أحدث الأحكام الجنائية والمدنية لمحكمة
النقض المصرية - تتضمن هذه الموسوعة نصوص وملخصات
الأحكام الجنائية والمدنية الصادرة من محكمة النقض المصرية منذ
١٩٩٨ وحتى الآن وأحكام الدوائر المدنية والجنائية المجمعة
وأحكام المحكمة فى موضوعات الطعون المدنية والجنائية ونماذج
لصيغ الطعون ومذكرات الدفاع المختلفة ومذكرات نيابة النقض
المدنى والجنائى أمام المحكمة وغيرها .

* يوجد منها طبعة إلكترونية برنامج CD تحتوى على ٦٥٠
ميجا .

- موسوعة مراد لأحكام المحكمة الدستورية العليا المصرية
ويتضمن النصوص الكاملة للأحكام الصادرة عن المحكمة
الدستورية ويتضمن آليات إلكترونية متطورة للبحث داخل أحكام
المحكمة الدستورية العليا وذلك منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٧٩
وحتى الآن - عشرة مجلدات مجدة تجليداً فائراً .

* يوجد منها طبعة إلكترونية برنامج CD تحتوى على ٦٥٠
ميجا (انظر ما سبق فى البند أولاً من هذه القائمة) .

- موسوعة مراد لأحدث أحكام المحكمة الإدارية العليا المصرية -
تتضمن هذه الموسوعة نصوص وملخصات الأحكام الصادرة من
دائرة توحيد المبادئ منذ إنشائها وحتى الآن وأحدث أحكام دوائر

المحكمة الإدارية العليا منذ عام ١٩٨٠ وحتى الآن وتقارير هيئة المفوضين ونماذج لصيغ الطعون والمذكرات أمام المحكمة .

- موسوعة مصطلحات البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات "إنجليزي - فرنسي - عربي" مجلد فاخر الموسوعة الحاصلة على جائزة وشهادة تقدير نادى الأهرام للكتاب عام ١٩٩٩ (الطبعة الثانية).

- موسوعة مصطلحات الكمبيوتر والإنترنت " إنجليزي - عربي " شرح عربي لمصطلحات الكمبيوتر والإنترنت - مجلد فاخر ، الموسوعة الحاصلة على جائزة وشهادة تقدير نادى الأهرام للكتاب عام ٢٠٠١ (الطبعة الثانية).

* يوجد منها طبعة إلكترونية برنامج CD تحتوى على ٦٥٠ ميجا (أنظر ما سبق فى البند أولاً من هذه القائمة) .

- موسوعة مراد لمصطلحات البرمجة والمبرمجين " معجم إنجليزي عربى " - شرح جميع مصطلحات لغات البرمجة المختلفة وبرامج التشغيل ولظم الحماية وأشهر المبرمجين وشركات البرمجيات فى العالم والمختصرات العلمية .

* يوجد منها طبعة إلكترونية برنامج CD تحتوى على ٦٥٠ ميجا (أنظر ما سبق فى البند أولاً من هذه القائمة) .

- موسوعة شرح جرائم التهريب الضريبى - طبقاً للقانون ٢٠٠٥/٩١ والقوانين المكملة .

- موسوعة حقوق الإنسان .

- موسوعة شرح الإرهاب .

- موسوعة شرح ضريبة المبيعات - طبقاً لأحدث التعديلات .

* يوجد منها طبعة إلكترونية برنامج CD تحتوى على ٦٥٠ ميجا (أنظر ما سبق فى البند أولاً من هذه القائمة) .

- موسوعة أصول البحث العلمى وكتابة الأبحاث والرسائل والمؤلفات - دراسة تحليلية وتأصيلية فى فلسفة البحث العلمى وفى علم المنطق وعلم المعرفة وعلم العلم .
- موسوعة النيابة والتحقيق الجنائي التطبيقي والفني والتصرف في التحقيق . (٦ اجزاء مجلدة تجليد فاخر) .

ثالثاً :- القانون الجنائي :

- شرح جرائم الجلسات .
- إشكالات التنفيذ الجنائية .
- شرح الطعن بالمعارضة فى الأحكام الجنائية .
- شرح أحكام محكمة النقض كمحكمة موضوع جنائياً ومدنياً .
- الجديد فى أحكام محكمة النقض المصرية .
- شرح الجديد فى أحكام محكمة النقض من ٢٠٠١-٢٠٠٢ .
- شرح الجديد فى النقض الجنائي فى سبع سنوات من ١٩٩٦ - ٢٠٠٣ .
- التعليق على أحكام محكمة النقض المصرية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ .
- التعليق على الجديد فى قضاء محكمة النقض المصرية ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ .
- الجديد فى شرح تشريعات الغش .
- شرح تشريعات الغش .
- شرح جريمة خيانة الأمانة والجرائم الملحقة بها .
- شرح الشيك من الناحيتين الجنائية والتجارية (الطبعة الثانية) .
- أصول أعمال النيابة والتحقيق العملى .
- شرح التحقيق الجنائي التطبيقي .
- شرح التحقيق الجنائي الفنى والبحث الجنائي .
- شرح أوامر وقرارات التصرف فى التحقيق الجنائي وطرق الطعن فيها .
- التعليمات القضائية للنيابات .
- التعليمات الإدارية للنيابات .

- شرح جرائم الامتناع عن تنفيذ الأحكام وغيرها من جرائم الامتناع .
- شرح تشريعات المخدرات .
- التعليق على تشريعات المخدرات .
- التعليق على قانون العقوبات .
- التعليق على قانون الإجراءات الجنائية المعدل .
- شرح تشريعات البيئة - مجلد فاخر (الطبعة الثانية).
- شرح الأحكام الكبرى الجنائية والمدنية لمحكمة النقض المصرية.
- شرح تشريعات المباني .
- القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ بتعديل قانون الإجراءات الجنائية والعقوبات وأعماله التحضيرية .
- شرح قانون المرور وجرائم القتل والإصابة الخطأ والإتلاف .
- شرح جرائم القتل والإصابة الخطأ .
- شرح جرائم السرقات .
- شرح جرائم القتل العمد .
- شرح جرائم السب والقذف .
- أصول التعليق على أحكام القضاء .
- شرح جرائم الجرح والضرب والبلطجة .
- شرح جرائم التزوير والتزييف .
- شرح قوانين أمن الدولة والطوارئ .
- شرح الأوامر الجنائية والأحكام .
- شرح الجنحة المباشرة والدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي .
- شرح نظام غرفة المشورة ومشكلاتها العملية .
- شرح النظم القانونية للأجهزة الرقابية .
- التعليق على قوانين التمويل والتسعين الجبرى .
- شرح جرائم قوانين العمل والتأمين الاجتماعى وقطاع الأعمال العام والمحال التجارية والصناعية والعامه .

- شرح قوانين الأمن الصناعي والتعبئة العامة والطوارئ وجرائم الحريق والتخريب والأسلحة والمتفجرات .
- شرح قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة.

رابعاً :- القانون المدني :

- شرح قانون محاكم الأسرة والتشريعات المكمل له .
- شرح قوانين الصحافة والنشر .
- شرح قانون إيجار الأماكن غير السكنية والمجلات طبقاً للقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٧ للمعدل بالقانون ٢٠٠١/١٤ .
- شرح قانون التمويل العقاري - شرح القانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ ومذكرته الإيضاحية .
- التعليق على قانون التمويل العقاري .
- التعليق على قانون الجمعيات الأهلية .
- التعليق على قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية والمعدل بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٥ .
- التعليق على قانون العمل المصري الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ .
- التعليق على قانون التأمين الإجتماعي .
- قانون الملكية الفكرية ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكمل له .
- الجديد في الملكية الفكرية .
- التعليق على اتحاد الشاعرين .
- شرح اتحاد الملاك وملكية المشقق (الطبعة الثانية) .
- شرح دعاوى بيع العقارات في القانون المدني وقانون المرافعات وقانون الحجز الإداري - مجلد فاخر .
- التعليق على قوانين الإيجارات .
- التعليق على قوانين إيجار الأماكن وتعديلاته حتى عام ٢٠٠٥ .
- شرح النظام القانوني والقضائي في إسرائيل وفلسطين .
- شرح قوانين الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والشهر العقاري .
- التعليق على القانون المدني .

- شرح تشريعات الشهر العقاري .
- الغصب في القوانين العربية والشرعية الإسلامية .
- القانون ٦ لسنة ١٩٩٧ بشأن الأماكن غير السكنية والمحلات ولائحته التنفيذية المعدل بالقانون ١٤/٢٠٠١ .
- شرح تشريعات الأحوال الشخصية - طبقاً للقانون ١ لسنة ٢٠٠٠ .
- شرح تشريعات الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والأجانب - طبقاً للقانون ١ لسنة ٢٠٠٠ .
- شرح صيغ الأحوال الشخصية - طبقاً للقانون ١ لسنة ٢٠٠٠ .
- شرح دعوى الحبس لدين النفقة في قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات .

خامساً :- قانون المرافعات والإثبات :

- القانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ بتعديل قوانين المرافعات والإثبات والرسوم ومذكرته الإيضاحية .
- شرح الحجز الإداري علماً وعملاً .
- شرح تشريعات التحكيم الداخلي والدولي (الطبعة الثانية).
- التعليق على قوانين المرافعات والإثبات والتحكيم .
- المشكلات العملية في القضاء المستعجل .
- أصول أعمال المحضرين في الإعلان والتنفيذ .
- شرح التنفيذ العملي (الطبعة الثانية).
- أصول إدارة المحاكم في مصر والدول العربية .

سادساً :- القانون الدولي العام والتجارة الدولية :

- شرح نظام مكتبة الإسكندرية والعولمة الثقافية .
- شرح نظام منظمة التجارة العالمية والعولمة والأقلمة .
- شرح العولمة والتنظيم الدولي المعاصر .
- شرح النصوص العربية لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية .

- الترجمة الإنجليزية لاتفاقية المشاركة المصرية الأوربية والنصوص العربية المقابلة لها .
- شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية (الطبعة الثانية).
- شرح النصوص الإنجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية (الطبعة الثانية).
- شرح الاتفاقيات العربية الكبرى - الاتفاقيات العربية المعمول بها بين الدول العربية بعضها بعضاً وغيرها من الدول .
- شرح الاتفاقيات الدولية الكبرى - الاتفاقيات الدولية المعمول بها بين الدول بعضها بعضاً والتي وقعت عليها قانوناً .
- سابعاً :- القانون التجاري والبحري والاستثمار والضرائب :
- قانون مكافحة غسل الأموال ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكمل له .
- قانون مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية والقوانين المكمل له .
- شرح صيغ الشركات - شرح صيغ عقود ودعاوى شركات الأشخاص والأموال.
- المشكلات العملية والدفع في قانون التجارة الجديد .
- شرح ضريبة المبيعات .
- التعليق على قانون ضريبة المبيعات .
- شرح قانون التجارة المصري الجديد - جلد فاخر (الطبعة الثانية).
- المقارنة بين قانون التجارة والتشريعات السابقة عليه شرح تفصيلي مقارن لكل مادة - مُجلد فاخر (الطبعة الثانية).
- شرح الأعمال والسجل والدفاتر التجارية طبقاً لقانون التجارة الجديد ١٧ لسنة ١٩٩٩ - مُجلد فاخر .
- شرح الأوراق التجارية طبقاً لقانون التجارة الجديد ١٧ لسنة ١٩٩٩ - مُجلد فاخر (الطبعة الثانية).

- شرح الإفلاس من الناحيتين التجارية والجنائية - طبقاً لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ (الطبعة الثانية).
- شرح العقود التجارية والمدنية - طبقاً لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ - مُجلد فاخر .
- شرح الصيغ التجارية للحديثة - طبقاً لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ - مُجلد فاخر .
- التعليق على قانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩.
- شرح قوانين الجمارك ومشكلاتها العملية والترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك والنصوص العربية المقابلة لها .
- قوانين وقرارات الجمارك والتعريف الجمركية المعدلة .
- التعريف الجمركية الجديدة المعدلة .
- القانون ٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن الاستثمار ولائحته التنفيذية .
- شرح الضريبة على العقارات المبنية .
- التعليق على قوانين الضرائب على الدخل والضريبة الموحدة (الطبعة الثانية).
- موسوعة شرح جرائم التهرب الضريبي في قوانين الضرائب على الدخل والضريبة الموحدة وقانون الجمارك وقانون ضريبة المبيعات وضريبة الملاحى والرسوم المختلفة وغيرها وتطبيقاتها فى التشريعات العربية حتى أحدث التعديلات .
- شرح قانون ضريبة الدمغة .
- شرح اتفاقيات منع التهرب والازدواج الضريبي بين مصر والدول العربية والأجنبية وتطبيقاتها فى التشريعات العربية.
- التجارة الإلكترونية والبيع والشراء على شبكة الإنترنت والتشريعات العربية والدولية .
- شرح قوانين الاستثمار وتنمية المشروعات الصغيرة .
- شرح التوقيع الإلكتروني فى مصر والدول العربية .

- شرح قانون الضرائب على الدخل الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ومذكرته الإيضاحية ومناقشات مجلس الشعب .
- شرح قوانين المحاسبة والمراجعة القانونية .

ثامناً :- القانون الإداري والدستوري :

- شرح الدعاوى الدستورية والرقابة الدستورية السابقة واللاحقة على صدور القوانين .
- شرح قوانين الانتخابات الرئاسية ، شرح تفصيلي مقارنة لمنظم انتخاب رئيس الجمهورية في الدساتير والقوانين العربية والأجنبية وشرح مواد قانون الانتخابات الرئاسية المصري رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ والأصول الدستورية لانتخاب رئيس الجمهورية وسلطاته وصلاحياته وعلاقته بالسلطات المختلفة وأحكام المحكمة الدستورية العليا المصرية بشأن الانتخابات وأركان جرائم قانون الانتخابات الرئاسية والقيود والأوصاف الجنائية المتعلقة بها والملاحظات القضائية وأهم المصطلحات القانونية الإنجليزية والفرنسية المتعلقة بالانتخابات والصيغ القانونية للطلبات والدعاوى والدستور الفرنسي .
- الحكومة الإلكترونية والرقمية - شرح النظم القانونية والفنية للحكومة الإلكترونية وتشريعاتها في مصر والعالم .
- قانون الجمعيات الأهلية ومذكرته الإيضاحية والتشريعات السابقة عليه .
- التعليق على اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الأهلية .
- قانون الجمعيات الأهلية ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكملة له .
- التعليق على قانون الإدارة المحلية والقوانين المكملة له .
- شرح الحريات العامة وحقوق الإنسان وتطبيقات المحاكم العليا الداخلية والدولية بشأنها .
- المسؤولية التأديبية للقضاة وأعضاء النيابة دراسة مقارنة للمسؤولية التأديبية والجنائية والمدنية للقضاة وأعضاء النيابة في

النظم القانونية المعاصرة الرسالة الحائزة على مرتبة الشرف الأولى - مجلد فاخر .

- شرح الأحكام الكبرى للمحكمة الإدارية العليا المصرية - بالمقارنة بالأحكام لمجلس الدولة الفرنسي .

- شرح قانون لجان التوفيق في المنازعات بين الدولة والأفراد - شرح تفصيلي لكل مادة على حدة والمشكلات العملية .

- التعليق على قانون لجان التوفيق .

- القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ بشأن لجان التوفيق والقرارات التنفيذية .

- شرح قوانين مجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية .

- شرح أوامر المنع من السفر والتصرف والتحفظ .

تاسعاً : الترجمة الإنجليزية لقوانين المصرية والنصوص العربية المقابلة لها :

- مكتب الترجمة الإنجليزية المتعلقة بالقانون الجنائي :

١/١- الترجمة الإنجليزية لقانون العقوبات وصيغته القانونية والنصوص العربية المقابلة لها .

- مكتب الترجمة الإنجليزية المتعلقة بالقانون المدني :

١/٤- الترجمة الإنجليزية للقانون المدني والنصوص العربية المقابلة لها .

٢/٥- الترجمة الإنجليزية لقانون الأحوال الشخصية وصيغته والنصوص العربية المقابلة لها .

٣/٦- الترجمة الإنجليزية لقوانين الملكية الفكرية وصيغتها والنصوص العربية المقابلة لها .

٤/٧- الترجمة الإنجليزية لقانون العمل المصري الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ .

- ٥/٨- الترجمة الإنجليزية لقانون الجمعيات الأهلية ومذكرته الإيضاحية .
- ٦/٩- الترجمة الإنجليزية لتشريعات الأجانب وصيغها والنصوص العربية المقابلة لها .
- ٧/١٠- الترجمة الإنجليزية لقانون البيئة المصري رقم ٩٤/٤ ولائحته التنفيذية .
- ٨/١١- الترجمة الإنجليزية لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٦٦ لسنة ٢٠٠٣ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الملكية الفكرية المصري .
- ٩/١٢- الترجمة الإنجليزية للدستور المصري والصيغ الدستورية والنصوص العربية المقابلة لها .

- مكتب الترجمة الإنجليزية المتعلقة بالقانون التجاري

والاستثمار والضرائب :

- ١/١٤- الترجمة الإنجليزية لقانون التجارة وعقوده والنصوص العربية المقابلة لها .
- ٢/١٥- الترجمة الإنجليزية لقانون التجارة البحري والنصوص العربية المقابلة لها .
- ٣/١٩- الترجمة الإنجليزية لقوانين الشركات ولائحتها التنفيذية وعقودها والنصوص العربية المقابلة لها .
- ٤/١٧- الترجمة الإنجليزية لقانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية والنصوص العربية المقابلة لها .
- ٥/١٨- الترجمة الإنجليزية لقانون الاستثمار ولائحته التنفيذية وعقوده والنصوص العربية المقابلة لها .
- ٦/١٩- الترجمة الإنجليزية لقوانين البوت B.O.O.T والصيغ والنصوص العربية المقابلة لها .
- ٧/٢٠- الترجمة الإنجليزية لقانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ٨١ ولائحته التنفيذية .

- ٨/٢١- الترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك والتشريعات المكملة لها والنصوص العربية والمقابلة لها .
- ٩/٢٢- الترجمة الإنجليزية لقانون البنك المركزي والجهاز المصرى والنقد الجديد وصيغته والنصوص العربية المقابلة لها .
- ١٠/٢٣- الترجمة الإنجليزية لقانون ضريبة المبيعات ولائحته التنفيذية والنصوص العربية المقابلة لها .
- ١١/٢٤- الترجمة الإنجليزية لقانون ضريبة الدمغة ورسم التسمية ولائحته التنفيذية والنصوص العربية المقابلة لها .
- ١٢/٢٥- الترجمة الإنجليزية لقانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والنصوص العربية المقابلة لها .

- كتيب الترجمة الإنجليزية المتعلقة بقانون المرافعات

والإثبات والتحكيم :

- ١/٢٧- الترجمة الإنجليزية لصيغ العقود والدعاوى والأوراق القضائية والنصوص العربية المقابلة لها .
- ٢/٢٨- الترجمة الإنجليزية لتشريعات الأجانب وصيغها والنصوص العربية المقابلة لها .

- كتيب الترجمة الإنجليزية المتعلقة بالقانون التجارى المولى :

- ١/٢٩- الترجمة الإنجليزية لاتفاقية المشاركة المصرية الأوربية والنصوص العربية المقابلة لها .
- ٢/٣٠- الترجمة الإنجليزية لاتفاقيات الجات (جزئين) .

عاشراً : سلسلة أكواد التشريعات المصرية المنقحة والمعدلة طبقاً لأحدث التعديلات :

- سلسلة أكواد القانون الجنائى :

- ١/١- قانون المرور المصرى ولائحته التنفيذية والقوانين المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات .

٢/٢- قانون العقوبات المصرى طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الأولى) .

٣/٣- قانون العقوبات المصرى طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الثانية) .

٤/٤- قانون الإجراءات الجنائية والقوانين المكمله له طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الأولى) .

٥/٥- قانون الإجراءات الجنائية والقوانين المكمله له طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الثانية) .

٦/٦- قوانين أمن الدولة والطوارئ والتشريعات المكمله لها طبقاً لأحدث التعديلات .

٧/٧- قوانين التموين والتسعير الجبرى وتحديد الأرباح والتشريعات المكمله لها طبقاً لأحدث التعديلات .

٨/٨- قوانين قمع الغش ومراقبة الأغذية وتنظيم الصناعة والمواصفات القياسية وأحدث التشريعات المعدله لها .

٩/٩- قوانين مكافحة المخدرات والدعارة والتشريعات المكمله لها طبقاً لأحدث التعديلات .

١٠/١٠- قانون الأسلحة والذخائر والتشريعات المكمله له ومشكلاته العملية .

١١/١١- قانون الكسب غير المشروع ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكمله له ومشكلاته العملية .

-أحكام القانون المدنى والأحوال الشخصية والعمل والتأمينات الاجتماعية والهيئات القضائية والمحاماة:

١٢/١- قوانين تأجير وبيع الأماكن والقوانين المكمله لها طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الثانية) .

١٣/٢- القانون المدنى المصرى طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الأولى) .

٣/١٤- القانون المدنى المصرى طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الثانية) .

٤/١٥- قوانين الأحوال الشخصية للمسلمين والقوانين المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الثانية) .

٥/١٦- قوانين الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والأجانب - طبقاً لأحدث التعديلات .

٦/١٧- قوانين محاكم الأسرة رقم ٢٠٠٤/١٠ وصندوق تأمين الأسرة رقم ٢٠٠٤/١١ والتشريعات المكملة لها .

٧/١٨- قوانين البناء والهدم والقوانين المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الثانية) .

٨/١٩- قانون المحاماة وقانون الإدارات القانونية والتشريعات المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات .

٩/٢٠- قوانين الهيئات القضائية والتشريعات المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات .

١٠/٢١- قانون العمل المصرى رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ والقرارات التنفيذية المكملة له (الطبعة الأولى).

١١/٢٢- قانون العمل المصرى الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ والقرارات التنفيذية المكملة له (الطبعة الثانية).

١٢/٢٣- القرارات التنفيذية المكملة لقانون العمل الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ (الجزء الأول) .

١٣/٢٤- القرارات التنفيذية المكملة لقانون العمل الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ (الجزء الثانى) .

١٤/٢٥- القرارات التنفيذية المكملة لقانون العمل الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ (الجزء الثالث) .

١٥/٢٦- قانون العاملين بالقطاع العام ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة له .

١٦/٢٧- قانون العاملين المدنيين بالدولة ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة له .

- ١٧/٢٨- قانون قطاع الأعمال العام والهيئات القطاع العام وشركاته ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة لهما .
- ١٨/٢٩- قوانين التأمين الاجتماعي والقوانين والقرارات المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات .
- ١٩/٣٠- القوانين والقرارات المكملة لقانون التأمين الاجتماعي طبقاً لأحدث التعديلات .
- ٢٠/٣١- تشريعات التأمين الصحي طبقاً لأحدث التعديلات .
- ٢١/٣٢- قانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم ١٩٨١/١٠ ولائحته التنفيذية والتشريعات المكملة له .
- ٢٢/٣٣- قانون هيئة الشرطة وأكاديمية الشرطة والتشريعات المكملة لهما طبقاً لأحدث التعديلات .
- ٢٣/٣٤- قوانين الشهر العقاري ورسوم التوثيق والسجل العيني والتشريعات المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات .
- ٢٤/٣٥- قانون الخدمة العسكرية وقانون الأحكام العسكرية والقوانين والقرارات المكملة لهما .
- ٢٥/٣٦- قانون الإصلاح الزراعي وقانون الزراعة والقوانين والقرارات المكملة لهما .
- ٢٦/٣٧- قانون الجمعيات الأهلية ولائحته التنفيذية والتشريعات السابقة عليه .
- ٢٧/٣٨- قانون الملكية الفكرية رقم ٢٠٠٢/٨٢ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٠٠٣/١٣٦٦ .
- ٢٨/٣٩- قوانين الطفل والأحداث والنشرد والاشتباه وحظر شرب الخمر .
- ٢٩/٤٠- قانون التمويل العقاري ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية والقرارات المكملة له .
- ٣٠/٤١- قوانين الصحافة والنشر والتشريعات المكملة لها .
- ٣١/٤٢- قانون الأحوال المدنية ولائحته التنفيذية والتشريعات المكملة له .

٣٢/٤٣- قانون البيئة ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكمل له .

٣٣/٤٤- قانون الطرق العامة والإعلانات والقوانين المكمل لها .

٣٤/٤٥- قانون جوازات السفر والقوانين والقرارات المكمل له .

٣٥/٤٦- قوانين الأجانب والقرارات المكمل لها طبقاً لأحدث التعديلات .

٣٦/٤٧- قوانين المجتمعات العمرانية والتعمير والتشريعات المكمل لها طبقاً لأحدث التعديلات .

٣٧/٤٨- قوانين المرافعات والإثبات والتحكيم والأحوال والتمويل العقاري طبقاً لأحدث التعديلات .

٣٨/٤٩- قانون نظام السجل العيني ولائحته التنفيذية والقرارات المكمل له .

- سلسلة أحكام قوانين التجارة والاستثمار والشوائب :

١/٥٠- قانون الضرائب على الدخل ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ومذكرته الإيضاحية والتعليمات التنفيذية وقانون ضريبة المبيعات ١١/١٩٩١ المعدل بالقانون ٩/٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية ٧٤٩/٢٠٠١ المعدلة بالقرار ٢٥٩/٢٠٠٥ .

٢/٥١- اللائحة التنفيذية لقانون الضرائب على الدخل رقم ٢٠٠٥/٩١ واللائحة التنفيذية الجديدة لقانون الإعفاءات الجمركية رقم ١٨٦/١٩٨٦ والقرارات والتعليمات المكمل لها .

٣/٥٢- قانون التجارة المصري الجديد والقوانين المكمل له طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الثانية) .

٤/٥٣- القوانين والقرارات المكمل لقانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ .

٥/٥٤- قانون الغرف التجارية ولائحته والقوانين والقرارات المكمل له .

٦/٥٥- قانون التجارة البحري المصري رقم ٨ لسنة ١٩٩٠ والقرارات المكمل له .

٥٦/٧- قانون المحال العامة والقرارات المكملة ومشكلاته العملية .
٥٧/٨- قانون المحال الصناعية والتجارية والقرارات المكملة له
ومشكلاته العملية .

٥٨/٩- لائحة المخازن والقرارات المكملة لها طبقاً لأحدث
التعديلات .

٥٩/١٠- قوانين الاستثمار ٨ لسنة ١٩٩٧ المعدل بالقانون
١٣/٢٠٠٤ وقانون التأجير التمويلي وسوق رأس المال ولوائحها
طبقاً لأحدث التعديلات .

٦٠/١١- قانون الاتصالات الجديد رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣ وقانون
الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولائحته والقوانين المكملة لهما .
٦١/١٢- قانون الشركات ولائحته التنفيذية والتشريعات المكملة له
طبقاً لأحدث التعديلات .

٦٢/١٣- قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الجديد
رقم ٨٨/٢٠٠٣ ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكملة له .
٦٣/١٤- قانون مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية والقوانين
والقرارات المكملة له .

٦٤/١٥- قانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية
والتشريعات المكملة له .

٦٥/١٦- قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والتشريعات
المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات .

٦٦/١٧- قانون الضرائب على الدخل ولائحته التنفيذية
والتشريعات المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الثانية) .

٦٧/١٨- قانون ضريبة المبيعات ولائحته التنفيذية والقوانين
والقرارات المكملة له .

٦٨/١٩- قانون ضريبة الدمغة ولائحته التنفيذية والقوانين
والقرارات المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات .

٢٠/٦٩- قوانين الجمارك رقم ١٩٦٣/٦٦ المعدل بالقانون
٢٠٠٤/١٤ والاستيراد والتصدير وسجل المستوردين طبقاً لأحدث
التعديلات .

- أكواد القانون الإداري والمستوى :

- ١/٧٠- قوانين الانتخابات الرئاسية ومجلسي الشعب والشورى
والأحزاب السياسية ومباشرة الحقوق السياسية .
- ٢/٧١- الدستور والقوانين المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات.
- ٣/٧٢- قانون الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية والقوانين
والقرارات المكملة له .
- ٤/٧٣- قوانين مجلس الشعب والشورى والأحزاب السياسية
والتشريعات المكملة لها .
- ٥/٧٤- قانون ٢٠٠٠/٧ بشأن لجان التوفيق والقرارات التنفيذية
المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات .
- ٦/٧٥- قانون الحجز الإداري والقوانين والقرارات المكملة له .

- أكواد التربية والتعليم والجامعات :

- ١/٧٦- قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية والقوانين
والقرارات المكملة له .
- ٢/٧٧- قانون الجامعات الخاصة ولائحته التنفيذية والقرارات
المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات .
- ٣/٧٨- قوانين التعليم العام والخاص ودور الحضانه والتشريعات
المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات.

حادى عشر : سلسلة التعليق على التشريعات العربية المقارنة

ومدى اتفاقها مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية:

وتتضمن النصوص الكاملة للتشريعات العربية فى كل فرع من

فروع القانون على حده والتعليق عليها .

١- شرح النظم القانونية والاقتصادية والسياسية في مصر والدول العربية .

٢- تشريعات المحاماة في الدول العربية ومستويات العدالة الجنائية الدولية - دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة والاتفاقيات الدولية والشرعية الإسلامية .

٣- الدساتير العربية والمستويات الدولية - دراسة مقارنة بين الدساتير العربية والدساتير الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة والاتفاقيات الدولية والشرعية الإسلامية .

٤- التشريعات البرلمانية في الدول العربية والمستويات الدولية - دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية والمستويات النيابية والبرلمانية والاتفاقيات الدولية والشرعية الإسلامية .

٥- تشريعات العمل في الدول العربية والمستويات الدولية - دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات العمل والاتفاقيات الدولية والشرعية الإسلامية .

٦- شرح اتفاقيات منع التهريب والازدواج الضريبي بين مصر والدول العربية والأجنبية وتطبيقاتها في التشريعات العربية .

٧- تشريعات الاستثمار في الدول العربية والمستويات الدولية - دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الاستثمار والتجارة والاتفاقيات الدولية والشرعية الإسلامية .

٨- تشريعات التحكيم في الدول العربية والمستويات الدولية - دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية والدولية ومستويات التحكيم الدولي وهيئات التحكيم الدولية واتفاقيات التحكيم والشرعية الإسلامية .

٩- تشريعات الملكية الفكرية في الدول العربية والمستويات الدولية - دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية

ومستويات حقوق المؤلف العالمية والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية .

١٠- تشريعات الصحافة في الدول العربية والمستويات الدولية - دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات ومواثيق آداب المهنة العالمية والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

١١- تشريعات الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني في الدول العربية والمستويات الدولية.

ثاني عشر : المؤلفات المتعلقة بالتربية والتعليم والجامعات :

- شرح نظام المدارس والتعليم والجامعات على شبكة الإنترنت .
- شرح قوانين التعليم العام والخاص ودور الحضنة .
- التعليق على قوانين تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية والقوانين المكملة له .
- شرح التربية القانونية - تبسيط المبادئ القانونية .
- شرح التربية القضائية - تبسيط المبادئ القانونية والقضائية .
- شرح التربية الشرطية - تبسيط المبادئ القانونية الشرطية ونظام هيئة الشرطة وأكاديمية الشرطة .
- شرح التربية البيئية - تبسيط قوانين البيئة .
- شرح التربية الدستورية والبرلمانية - تبسيط الدستور وقوانين مجلسي الشعب والشورى للناشئين .
- شرح التربية المرورية - تبسيط قانون المرور ولائحته للناشئين .
- شرح التربية السياحية - تبسيط القوانين السياحية .
- شرح التربية الإنسانية - تبسيط القوانين الإنسانية الدولية وحقوق الإنسان .
- شرح التربية الديمقراطية - تبسيط المبادئ الديمقراطية والتعددية والمشاركة السياسية والحريات العامة .
- التربية الاقتصادية والسياسية - تبسيط مبادئ الاقتصاد والسياسة الداخلية والخارجية .

- التربية المدنية تبسيط مبادئ الحرية وحقوق الإنسان والجمعيات الأهلية والمنظمات المدنية ودورها في تطوير المجتمع .
- المدارس الذكية .
- المدن والقرى الذكية .
- المكتبات الإلكترونية والرقمية وشبكة الإنترنت .
- شرح نظم التصنيف بالمكتبات والتعديلات العربية المقترحة عليها ، شرح نظام ديوى العشرى الطبعة الحادية والعشرين ونظام تصنيف مكتبة الكونجرس ، وتصنيف بيكون ، تصنيف هــاريس ، تصنيف بلس أو التصنيف الببلوجرافي، تصنيف الكولون ، تصنيف كتر وغيرها .

ثالث عشر :- المؤلفات المتعلقة بالكمبيوتر والإنترنت

والبحث العلمي :

- الكمبيوتر والإنترنت للقضاة والباحثين والمهن الحرة .
- شرح جرائم الكمبيوتر والإنترنت .
- ألف سؤال وجواب عن الكمبيوتر والإنترنت .
- كيف تستخدم شبكة الإنترنت في البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات عربي - إنجليزي .
- كيفية استخدام شبكة الإنترنت في البحث العلمي ويتناول أصول البحث العلمي على شبكة الإنترنت للعلوم المختلفة طبقاً لتصنيف ديوى العشرى وهى: ١- فنى الثقافة العامة . ٢- الفلسفة ومتعلقاتها . ٣- الديانات . ٤- العلوم الاجتماعية . ٥- اللغات . ٦- العلوم البحتة . ٧- التكنولوجيا (العلوم التطبيقية) . ٨- الفنون . ٩- الأدب . ١٠- الجغرافية العامة والتاريخ . مع تحديد مواقع الإنترنت العلمية الخاصة لكل علم على حدة وكيفية التوثيق العلمى للمادة العلمية الواردة من على شبكة الإنترنت طبقاً للمواصفات العلمية القياسية الدولية المعمول بها فى الجامعات العالمية (الطبعة الثانية).

- موسوعة أصول البحث العلمى وكتابة الأبحاث والرسائل والمؤلفات - دراسة تحليلية وتأسيسية فى فلسفة البحث العلمى وفى علم المنطق وعلم المعرفة وعلم العلم .
- الوجيز فى أصول البحث العلمى وكتابة الأبحاث والرسائل والمؤلفات^(١).

الأبحاث العلمية والمقالات :

- ١- الموسوعة الاقتصادية : سلسلة مقالات أسبوعية نشرتها مجلة الأهرام الاقتصادية خلال عامي ٩٧/ ١٩٩٨ تتعلق بالمصطلحات الاقتصادية الخاصة باتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية .
- ٢- المسؤولية التأديبية لأعضاء مجلس الدولة فى مصر ، محاضرة أقيمت على السادة مستشاري مجلس الدولة بمبنى مجلس الدولة بباريس يوم ٢٨/١٢/١٩٨٩ .
- ٣- المسؤولية التأديبية لرجال القضاء ورجال النيابة العامة فى مصر ، محاضرة أقيمت لرجال القضاء والنيابة العامة فى فرنسا بمبنى وزارة العدل بباريس يوم ٥/١/١٩٩٠ .

^(١) تطلب هذه المؤلفات من شركة البهاء للبرمجيات والكمبيوتر والنشر الإلكتروني B.P.C.Co على العنوان التالى :
الإسكندرية - المنشية - ٤٨ شارع القائد جوهر - الدور الأول -
تليفاكس: ٠٢٠٣/٤٨٤٤٤٤٨

E-mail: info@albahaa.com+ http://www.albahaa.com + E-mail: tech@albahaa.com + E-mail: albahaaabpc@yahoo.com
E-mail: albahaa_bpc@hotmail.com+ http://albahaa.tripod.com
كما يمكن إرسال المؤلفات لها ليها بالبريد للمكان المطلوب وبخصم خاص .
كما تطلب هذه المؤلفات من المكتبات الكبرى فى مصر والدول العربية .

- ٤- النظام القانوني والقضائي في جمهورية ألمانيا ، بحث منشور في مجلة القضاة الشهرية أعداد يناير - يونيو سنة ١٩٩٠ .
- ٥- النظام القانوني والقضائي في النرويج بحث قدم للنشر في مجلة القضاة الفصلية.
- ٦- كيف يفكر الكمبيوتر القانوني ؟ بحث منشور في مجلة قضاة الشجر التي يصدرها نادي قضاة الإسكندرية .
- ٧- الأسباب الإجرائية والموضوعة للبراءة في جرائم المخدرات.
- ٨- الأصول القانونية لأعمال الخبراء ، بحثين قدمنا إلى دورة العلوم الجنائية التطبيقية التي نظمها مركز الخدمات القانونية بكلية الحقوق ، الإسكندرية ، يوليو ١٩٩٠ .
- ٩- الجرائم التي ترتكب باستعمال الكمبيوتر ، مجلة هيئة قضايا الدولة ع ٢ عام ١٩٩٠ .
- ١٠- جرائم الامتناع عن الحكم في الدعاوى ، مجلة المحاماة المصرية ، ع ٣ ، ١٩٩٢ .
- ١١- جرائم الامتناع الماسة بنظام الأسرة ، مجلة المحاماة المصرية ع ٣ ، ٤ عام ١٩٩٠ .
- ١٢- جرائم الصافيا ضد القضاة وحيد الإنسانية ، مجلة المحاماة المصرية ع ٥ ، ٦ عام ١٩٩٢ .
- ١٣- أحكام المخدرات في الشريعة الإسلامية ، مجلة المحاماة ، القاهرة ١٩٩٢ .
- ١٤- أصول العلاقة بين القضاء والمحاماة . محاضرة أقيمت بالمعهد العالي للمحاماة بالقاهرة ١٩٩٢ .
- ١٥- النظام القانوني للشركات القابضة في قانون الأعمال . بحث قدم للنشر بمجلة المحاماة . القاهرة ١٩٩٢ .

- ١٦- التعليق على الأحكام الكبرى للمحكمة العليا . مقال منشور
بصحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٨/٧/١ .
- ١٧- جرائم الإنترنت.مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية
١٩٩٨/٨/٣ .
- ١٨- جريمة الامتناع عن تنفيذ الأحكام . مقال منشور بصحيفة
الأهرام المصرية ١٩٩٦/١٢/١٥ .
- ١٩- التجريم والعقاب في قانون البيئة مقال منشور في صحيفة
الأهرام المصرية ١٩٩٨/٩/٢٥ .
- ٢٠- شبكة الإنترنت في البحث العلمي مقال منشور بصحيفة
الأهرام المصرية ٩٨/١٠/٧ .
- ٢١- الغضب في الشريعة الإسلامية والقانون . مقال منشور
بصحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٨/١/١٧ .
- ٢٢- مصطلحات البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث .
مقال منشور بجريدة الأهرام المصرية ١٩٩٨/١١/١٧ .
- ٢٣- المصطلحات القانونية المقارنة . مقال منشور بمجلة
الأهرام الاقتصادي ١٩٩٦/٣/٧ .
- ٢٤- اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية . مقال منشور
بمجلة الأهرام الاقتصادي ١٩٩٦/٤/٢٢ .
- ٢٥- الاتفاقيات العربية الكبرى.مقال منشور بمجلة الأهرام
الاقتصادي ١٩٩٦/٥/٥ .
- ٢٦- الاتفاقيات الدولية الكبرى.مقال منشور بمجلة الأهرام
الاقتصادي ١٩٩٨/٧/١٤ .
- ٢٧- أهمية النصوص الإنجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة
التجارة العالمية . مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي
١٩٩٧/٧/٢٧ .
- ٢٨- شبكة الإنترنت والبحث العلمي مقال منشور بمجلة الأهرام
الاقتصادي ٩٨/٩/٢٥ .

٢٩ - الإجراءات الجديدة لقيد صحيفة الدعوى أمام المحاكم طبقاً للقانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ مقال منشور بصحيفة الأهرام بتاريخ ١٩/٦/١٩٩٩.

٣٠ - المواعيد الجديدة للإعلان والتنفيذ في قانون المرافعات طبقاً للقانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ مقال قدم للنشر بصحيفة الأهرام المصرية .

٣١ - جرائم الساحب طبقاً لقانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ مقال منشور بصحيفة الأهرام بتاريخ ١٣/٨/١٩٩٩.

٣٢ - جرائم المسحوب عليه طبقاً لقانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ مقال منشور بصحيفة الأهرام بتاريخ ٣/٩/١٩٩٩.

٣٣ - جرائم المستفيد طبقاً لقانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ مقال قدم للنشر بصحيفة الأهرام المصرية .

٣٤ - جريمة الادعاء على خلاف الحقيقة بتزوير الشيك طبقاً لقانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ مقال قدم للنشر بصحيفة الأهرام المصرية.

٣٥ - حول قانون التمويل العقاري .. تساؤلات وإجابات مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١.

٣٦ - حول التنفيذ على العقار وفقاً لقانون التمويل العقاري . تساؤلات وإجابات مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١.

٣٧ - شركات التمويل العقاري طبقاً لقانون التمويل العقاري وضمانات نشاط التمويل العقاري مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في عام ٢٠٠١.

٣٨ - جرائم التمويل العقاري والرقابة الإدارية على النشاط العقاري.

٣٩- الأحكام الكبرى ذات المبادئ في قضاء المحكمة الدستورية العليا المصرية بشأن حرية الصحافة وحق النقد وأصل البراءة والاثام الجنائي والشرعية الدستورية للقوانين العقابية مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١ .

٤٠- الجديد في الإجراءات الجمركية مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١ .

٤١- الجديد في التجريم والعقاب والصلح في تشريعات الجمارك مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١ .

٤٢- متى تحكم محكمة النقض في موضوع الطعن الجنائي ومدنيا مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١ .

٤٣- شروط وحدود مجالات الاستثمار العقاري طبقاً لقانون الاستثمار المصري رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ المعدل بالقانون ٢٠٠٠/١٦٢ مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون ٢٠٠١ .

٤٤- حول قانون لجان التوفيق .. تساؤلات وإجابات مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١ .

٤٥- حول قانون غسل الأموال تساؤلات وإجابات مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في ديسمبر ٢٠٠٢ .

٤٦- اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان الموقعة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ تساؤلات وإجابات .. مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في أبريل ٢٠٠٣ .

٤٧- اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب الموقعة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ تساؤلات وإجابات .

٤٨- اتفاقية جنيف لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار الموقعة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ تساؤلات وإجابات .

٤٩- اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب الموقعة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ تساؤلات وإجابات .

٥٠- حول قانون تنظيم الاتصالات الجديد .. تساؤلات وإجابات ؟ مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون شهر يونيو ٢٠٠٣ .

٥١- الأحكام الكبرى ذات المبادئ في قضاء المحكمة الدستورية العليا المصرية بشأن حرية الصحافة وحق النقد وأصل السراة والاتهام الجنائي والشرعية الدستورية للقوانين العقابية .

٥٢- حالات اعتبار الشخص مفقوداً وأثار الحكم الصادر باعتباره مفقوداً .

٥٣- حول قانون محاكم الأسرة ... تساؤلات وإجابات .

٥٤- قانون صندوق تأمين الأسرة تساؤلات وإجابات .

٥٥- مجموعة تحقيقات عن امتناع الحكومة عن تنفيذ أحكام القضاء .

٥٦- حول قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ..

تساؤلات وإجابات ، نشر في غضون إبريل ٢٠٠٤ .

٥٧- مقال الجرائم الانتخابية التي يجب أن يتضمنها قانون انتخاب رئيس الجمهورية (١) ، نشر في أهرام ٢٠٠٥/٦/٣ .

٥٨- مقال الجرائم الانتخابية التي يجب أن يتضمنها قانون انتخاب رئيس الجمهورية (٢) ، نشر في أهرام ٢٠٠٥/٦/١٠ .

٥٩- الجرائم الانتخابية المنصوص عليها في قانون مجلس الشعب .

٦٠- حدود وقبود الجمع بين عضوية مجلس الشعب وغيره من المناصب أو الوظائف الأخرى .

٦١- حول إجراءات انتخابات مجلس الشعب وإعلان نتائجها تساؤلات وإجابات .

- ٦٢- حول الترشيح لانتخابات مجلس الشعب تساؤلات وإيجابيات.
- ٦٣- الجرائم المنصوص عليها في قانون مباشرة الحقوق السياسية.
- ٦٤- حالات اعتبار الشخص مفقوداً وآثار الحكم الصادر باعتباره مفقوداً ، نشر في جريدة الأهرام المصرية في ٢٠٠٦/٢/١٧ .
- ٦٥- المسؤولية القانونية الناتجة عن المخالفة في تربية الطيور الأهرام المصرية ٢٠٠٦/٢/٢٤ .
- ٦٦- المسؤولية الجنائية الناتجة عن المخالفة في تربية الطيور الأهرام المصرية ٢٠٠٦/٣/٣^(١) .

(١) تطلب هذه المؤلفات من شركة البهاء للبرمجيات والكمبيوتر والنشر الإلكتروني B.P.C.Co على العنوان التالي :
الإسكندرية - المنشية - ٤٨ شارع القائد جوهر - الدور الأول -
تليفاكس : ٠٠٢٠٣/٤٨٤٤٤٤٨

E-mail:info@albahaa.com+ <http://www.albahaa.com>

E-mail:tech@albahaa.com

E-mail:albahaa_bpc@hotmail.com

E-mail:albahaaabpc@yahoo.com <http://albahaa.tripod.com>

كما يمكن إرسال المؤلفات لطالبيها بالبريد المكان المطلوب وبخصم خاص .

كما تطلب هذه المؤلفات من المكتبات الكبرى في مصر والدول العربية .

فهرس تفصلي بمحتويات المؤلف

- ٢ - حقوق الطبع محفوظة للمؤلف .
- ٣ - مقدمة .
- ٣ أولاً: أهمية موضوع البحث والدوافع التي أدت إليه .
- ٣ ثانياً : منهج البحث .
- ٣ ثالثاً : نطاق وموضوعات البحث .
- ٨ رابعاً : خطة البحث .
- ١٣ الكتاب الأول

قرار رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٦

بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك

رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣

- ١٤ المادة الاولى : بشأن العمل باللائحة التنفيذية لقانون الجمارك المرفقة .
- ١٤ المادة الثانية : بشأن إلغاء القرارات والتعليمات الصادرة تنفيذاً لقانون الجمارك السارية في تاريخ العمل باللائحة المرفقة .
- ١٤ المادة الثالثة : بشأن إلغاء قرار وزير المالية رقم ٧٦٥ لسنة ٢٠٠١ بشأن تحديد قيمة البضائع للأغراض الجمركية .
- ١٥ المادة الرابعة : بشأن صدور قرار من وزير المالية بالماذج المستخدمة بمصلحة الجمارك .
- ١٥ المادة الخامسة : بشأن نشر القرار فى الوقائع المصرية ، والعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
- ١٦ باب تمهيدي : تعريفات .
- ١٦ مادة ١ : بشأن تعريف المقصود بالعبارات والكلمات الواردة بالقانون .

الرقابة الجمركية والعناصر المميزة للبضائع

- ٢١ الفصل الأول : نطاق الرقابة الجمركية .
- ٢١ مادة ٢ : بشأن المقصود بنطاق الرقابة الجمركية .
- ٢١ مادة ٣ : بشأن كيفية تحديد نطاق الرقابة الجمركية البري .
- ٢٢ مادة ٤ : بشأن القرار المنشأ للدوائر الجمركية أو تعديلها أو إلغاؤها والذي يكون قاصرا على الوزير أو من يفوضه .
- ٢٣ الفصل الثاني : الضرائب الجمركية .
- ٢٣ مادة ٥ : بشأن الحالات التي يكون أداء الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها بموجب شيكات مصرفية مقبولة الدفع .
- ٢٣ مادة ٦ : بشأن سريان القرارات الجمركية الصادرة بتعديل التعريفة الجمركية ، ونفاذها ، والبضائع التي تسرى عليها .
- ٢٣ مادة ٧ : بشأن حساب الضريبة على أساس الوزن الصافي ، وكيفية الحساب على الحاويات والاسطوانات .
- ٢٤ الفصل الثالث : المنع والتقييد .
- ٢٤ مادة ٨ : بشأن المقصود بالبضائع المنوعة .
- ٢٥ مادة ٩ : بشأن عدم الجواز للسفن التي تقل حمولتها عن مائتي طن أن تقل إلى الجمهورية أو منها بضائع ممنوعة .
- ٢٥ الفصل الرابع : العناصر المميزة للبضائع .
- ٢٥ أولا : المنشأ .
- ٢٥ مادة ١٠ : بشأن المقصود ببلد المنشأ .
- ٢٥ مادة ١١ : بشأن الشروط الواجب توافرها لتمتع أصحاب البضائع بإعفاءات أو معاملات تفضيلية .

- ٢٦ مادة ١٢ : بشأن وجوب التصديق على شهادات المنشأ من السفارة أو القنصلية المصرية في البلد المصدر منها ، والاستثناءات الواردة على ذلك.
- ٢٦ مادة ١٣ : بشأن اعتبار القرائن ذات اعتباراً مباشراً.
- ٢٧ ثانياً: التقييم .
- ٢٧ مادة ١٤ : بشأن كيفية حساب القيمة الجمركية للسلع أو البضائع وفقاً للاتفاقية العامة للتجارة ، وما تشتمل عليه هذه التكاليف .
- ٢٨ مادة ١٥ : بشأن ما يجب مراعاته عند إضافة التكاليف المنصوص عليها في المادة ١٤ من هذه اللائحة .
- ٢٨ مادة ١٦ : بشأن العناصر التي لا تشملها القيمة الجمركية .
- ٢٩ مادة ١٧ : بشأن الشروط الواجب توافرها لقبول قيمة الصفقة للأغراض الجمركية .
- ٣٠ مادة ١٨ : بشأن الحالات التي يعتبر فيها الشخص مرتبطاً في تطبيق حكم البند (د) من المادة ١٧ من هذه اللائحة .
- ٣١ مادة ١٩ : بشأن علاقات الارتباط ، وما يجب من بحثه للتأكد من عدم تأثير هذه العلاقة على ثمن السلعة محل التقييم ، والإجراءات والمواعيد المتبعة في هذا الشأن .
- ٣٢ مادة ٢٠ : بشأن الحالات التي لا تطبق فيها قيمة الصفقة للسلع والبضائع طبقاً للمادة (١٤) من هذا القرار .
- ٣٢ مادة ٢١ : بشأن ما يجب اتباعه من المجمع الجمركي في حالة وجود أسباب تدعو إلى الشك في صحة البيانات أو المستندات أو في صحة للقيمة

المقر عنها .

مادة ٢٢ : بشأن حالة تعذر تحديد القيمة الجمركية للسلع محل التقييم ، وكيفية القياس على حالات أخرى .

مادة ٢٣ : بشأن حالة تعذر تحديد القيمة الجمركية للسلع محل التقييم وفقا لأحكام المادة (٢٢) وكيفية تحديدها بقيمة التعادل على سلع مماثلة بيعت للتصدير إلى مصر وتطبق بشأنها أحكام المادة (٢٢) من هذا القرار .

مادة ٢٤ : بشأن حالة تعذر تحديد القيمة الجمركية للسلع المستوردة وفقا لأحكام المواد السابقة ، وتقدير القيمة وفقا لأحكام المادتين ٢٥ ، ٢٦ وأحقية المستورد في طلب تطبيق العكس ، وشرط موافقة الإدارة الجمركية .

مادة ٢٥ : بشأن ما يجب اتباعه في حالة بيع السلع المستوردة بالحالة التي وردت عليها .

مادة ٢٦ : بشأن العناصر التي تحسب على أساسها القيمة الجمركية في حالة تعذر تحديد القيمة الجمركية للسلع المستوردة طبقا لأحكام المواد السابقة .

مادة ٢٧ : بشأن الحالات التي تتطلب قدر من المرونة بجانب تطبيق أحكام المواد السابقة .

مادة ٢٨ : الحالات التي لا يجوز فيها تحديد القيمة الجمركية بمقتضى أحكام المادة السابقة .

مادة ٢٩ : بشأن الخصم الذى يمنح للسيارات المستعملة ، وقدره ، وشروط تطبيقه .

مادة ٣٠ : بشأن المستندات التي يلتزم المستورد أو من يمثلها قانونا بتقديمها .

- مادة ٣١ : بشأن جواز الإفراج عن البضائع بناء على طلب المستورد ، مع تقديم كفالة مالية ، وقيمتها .
- مادة ٣٢ : بشأن نظام التعامل مع المعلومات السرية.
- مادة ٣٣ : بشأن أحقية المستورد بناء على طلب مكتوب منه الحصول على تفسير مكتوب من الجمارك عن الكيفية التي تم بها تحديد القيمة الجمركية .
- مادة ٣٤ : بشأن الحق في التنظيم للمستورد أو من ينوبه قانونا ، نظامه ، وميعاده .
- مادة ٣٥ : بشأن تحويل قيمة السلعة الوارة محددة بالعملة الاجنبية الى العملة المحلية وفقا لسعر الإقفال، وميعاد ذلك .
- ٤٠ الباب الثاني
الاجراءات الجمركية
- ٤٠ الفصل الأول : قوائم الشحن المانيفست .
- مادة ٣٦ : بشأن الشروط الواجب توافرها في قوائم الشحن .
- مادة ٣٧ : بشأن الشروط التي يجوز معها قبول ملحق لقائمة الشحن .
- مادة ٣٨ : بشأن التزام مصلحة الجمارك بالاحتفاظ بقوائم الشحن والأوراق المنصوص عليها في المادتين السابقتين ، ومدة الحفظ ، وطرقه .
- مادة ٣٩ : بشأن ما يجب على إدارات المنافستو اتباعه من استلام ومراجعة إخطارات بيانات قوائم الشحن وتحديد الغرامات المترتبة عليه.
- مادة ٤٠ : بشأن الواجب على ربانة السفن وقادة

الطائرات ووسائل النقل الأخرى أو من يمثلونهم تسليم البضائع الواردة وفقاً لمقاديرها المحددة بقوائم الشحن ، والنوعيات التي يجوز فيها التجاوز عن النقص أو الزيادة ، والنسب المقبولة .

مادة ٤١ : بشأن إنتفاء المسؤولية عن النقص الجزئي في البضائع المعبأة ، والحالات والشروط .

مادة ٤٢ : بشأن المسؤولية المدنية بالتعويض عن قيمة الضريبة الجمركية عن النقص غير المبرر لربابنة السفن وقادة الطائرات ووسائل النقل الأخرى . أو من يمثلونهم .

مادة ٤٣ : بشأن قبول البضائع الواردة أو الصادرة عن طريق البريد وفقاً للاتفاقيات البريدية الدولية .

مادة ٤٤ : بشأن اختصاص مدير المنافستو بإجراء أى تعديل للأخطاء الواردة فى قوائم الشحن قبل القيد بدفتر ٤٦ ك.م ، واختصاص مدير الجمرك إذا قُدم طلب التعديل بعد القيد بهذا الدفتر .

مادة ٤٥ : بشأن جواز تصحيح الأخطاء المادية الواقعة فى اسم المستورد الوارد بقائمة الشحن ، وإجراءات تقديم الطلب والمستندات المطلوبة .

مادة ٤٦ : بشأن الشروط الواجب توافرها لجواز تعديل العدد أو الوزن المدرج بقائمة الشحن .

مادة ٤٧ : بشأن الاحوال التي يجوز فيها قبول طلبات التوكيلات الملاحية لتعديل الوجهة المحددة بقوائم الشحن .

مادة ٤٨ : بشأن الإجراءات التي يجب أن تتولاها أقسام حركة الجمرك لجرد المستودعات (المخازن والساحات) بدائرتها .

مادة ٤٩ : بشأن ما يجب اتباعه فى إجراءات

الجرد.

- ٤٦ مادة ٥٠ : بشأن جواز تفريغ البضائع السواردة مباشرة على وسائل النقل بناء على طلب صاحب الشأن ، والشروط الواجب توافرها لذلك .
- ٤٧ مادة ٥١ : بشأن الحالات التي لايجوز فيها تطبيق نظام التفريغ المباشر على وسائل النقل .
- ٤٧ مادة ٥٢ : بشأن الشروط الواجب توافرها لتطبيق نظام التفريغ المباشر (من تحت الشبكة) .
- ٤٨ مادة ٥٣ : بشأن جواز يجوز استيراد البضائع فى الإرساليات أو الطرود البريدية تحت جميع الأنظمة الجمركية والإعفاءات ، والإجراءات التى يتم على أساسها الإفراج .
- ٤٩ مادة ٥٤ : بشأن تولى جمرك طرود البريد تحديد الضريبة الجمركية ، ونظام تحرير النماذج .
- ٥٠ مادة ٥٥ : بشأن الإجراءات الواجب اتباعها فى حالة تظلم صاحب الشأن من الضرائب والرسوم المستحقة على الطرود والإرساليات البريدية وامتناعه عن استلامها .
- ٥٠ مادة ٥٦ : بشأن الحظر الوارد على إدخال النقد المصري والأجنبى أو إخراجهما عن طريق الرسائل أو الطرود البريدية.
- ٥٠ مادة ٥٧ : بشأن التزام مكاتب البريد بتوريد الضرائب والرسوم المستحقة على الطرود البريدية إلى الجمرك .
- ٥٠ مادة ٥٨ : بشأن الشروط التى يجوز معها تصدير البضائع فى طرود بريدية أو إرساليات تحت كافة الأنظمة الجمركية .
- ٥١ الفصل الثانى : البيانات الجمركية .

- مادة ٥٩ : بشأن الشروط الواجب توافرها لإتمام الإجراءات الجمركية والإفراج عن الرسائل المستوردة أو المصدرة .
- مادة ٦٠ : بشأن المستندات الواجب تقديمها كشرط للتقيد في سجل المتعاملين مع الجمارك .
- مادة ٦١ : بشأن وجوب يجب تقديم بيان جمركي عن اية بضاعة قبل البدء في إتمام الإجراءات
- مادة ٦٢ : بشأن مدة صلاحية البيانات الجمركية للإفراج ، والصاحبة في حالة النزاع .
- مادة ٦٣ : بشأن المستندات الواجب إرفاقها بالبيان الجمركي المقدم عن البضائع الواردة
- مادة ٦٤ : بشأن المستندات الواجب إرفاقها بالبيان الجمركي المقدم عن البضائع الواردة .
- مادة ٦٥ : بشأن كيفية تسجيل البيان الجمركي لدى الجمارك .
- مادة ٦٦ : بشأن قيد البيان الجمركي ، والإجراءات الآتية .
- مادة ٦٧ : بشأن التأكد من توقيع الشخص الذي سيقوم بإنهاء الإجراءات عن الرسالة بعد التحقق من رخصته وتوقيعه على القيمة المقر عنها بمعرفته على البيان بصورة منفردة .
- مادة ٦٨ : بشأن جواز تعديل الإيضاحات الإيضاحات الواردة في البيان الجمركي إذا تقدم صاحب الشأن بعذر مقبول قبل تحديد الطرود للمعينة .
- مادة ٦٩ : بشأن ما يجب مراعاته عند تقديم البيانات الجمركية للإفراج عن بضائع من الدول الجمركية.

- ٥٨ الفصل الثالث : التخليص الجمركي والمستخلصين .
- ٥٨ مادة ٧٠ : بشأن عدم جواز مزاوله مهنة التخليص علي البضائع الخاصة بالغير إلا بعد الحصول علي ترخيص من مصلحة الجمارك .
- ٥٨ مادة ٧١ : بشأن الشروط الواجب توافرها فيمن يزاول مهنة التخليص الجمركي علي البضائع .
- ٥٩ مادة ٧٢ : بشأن طلب مزاوله مهنة التخليص الجمركي ، والنموذج والمستندات بالنسبة للأشخاص الاعتباريين .
- ٦٠ مادة ٧٣ : بشأن إيداع كل مكتب تخليص جمركي تأميना نقدياً بمصلحة الجمارك ، مقداره وجواز الخصم منه وفاء للقرامات والتعويضات .
- ٦٠ مادة ٧٤ : بشأن ما يجب علي المستخلص مراعاته في عمله .
- ٦٠ مادة ٧٥ : بشأن الجواز بجوز للوزارات والمصالح الحكومية والهيئات التخليص الجمركي علي بضائعها بواسطة العاملين فيها .
- ٦١ مادة ٧٦ : بشأن تشكيل هيئة تأديبية بكل إدارة مركزية تتولى مساءلة المستخلصين عن المخالفات التي تقع منهم ، وتشكيلها وقراراتها .
- ٦١ مادة ٧٧ : بشأن الجزاءات التي يجوز للهيئة التأديبية توقيعها .
- ٦٢ مادة ٧٨ : بشأن عدم جواز توقيع أى من الجزاءات التأديبية علي المستخلص الجمركي إلا بعد التحقيق معه وسماع دفاعه بمعرفة الجمارك .
- ٦٢ مادة ٧٩ : بشأن تولى تبليغ الجزاءات الموقعة علي المستخلصين للإدارة المركزية للبحوث الاقتصادية والتعريفات .

- مادة ٨٠ : بشأن الأحوال التي يتم فيها إلغاء الترخيص الممنوح للمستخلص .
- ٦٢ مادة ٨١ : بشأن النص على بعض الفئات التي يجوز استخراج تراخيص لها .
- ٦٣ مادة ٨٢ : بشأن النماذج الخاصة التي يكون إصدار مصلحة الجمارك لتراخيص التخليص على البضائع وفقا لها .
- ٦٣ الفصل الرابع : معاينة البضاعة وسحبها .
- ٦٣ مادة ٨٣ : بشأن عدم جواز معاينة وفحص الرسائل من أى جهة قبل بدء الإجراءات الجمركية .
- ٦٣ مادة ٨٤ : بشأن واجبات الإدارة العامة للمخاطر بمصلحة الجمارك .
- ٦٣ مادة ٨٥ : بشأن تولى الجمرك المختص فحص المستندات وتحديد مسارات الإفراج وفقا لمعايير قواعد المعلومات بالحاسب .
- ٦٤ مادة ٨٦ : بشأن إنشاء إدارة لخدمة كبار العملاء تتولى تيسير وسرعة الإفراج عن الرسائل السوادية لهم . وشروط وقواعد ذلك .
- ٦٤ مادة ٨٧ : بشأن ما يجب مراجعته بشأن أساليب المعاينة للأغراض الجمركية .
- ٦٥ مادة ٨٨ : بشأن التدقيق فى التوصيف بحيث يكون نافيا للجهالة فى حالة الإفراج عن البضائع برسم إعادة التصدير .
- ٦٥ مادة ٨٩ : بشأن الرسائل الواجب إخضاعها لمحطات الكشف بالأشعة .
- ٦٦ مادة ٩٠ : بشأن الإجراءات الجمركية الواجب اتباعها على الوارد النهائى .
- ٦٦ مادة ٩١ : بشأن الجواز لصاحب الشحنة

- ينبيه طلب تجزئة صرف كل بوليصة على حدة مع مراعاة ألا يترتب على التجزئة إعفاء أو تخفيض من الضرائب والرسوم الجمركية .
- ٧٠ مادة ٩٢ : بشأن الإجراءات الجمركية على الواردات في حالة تجزئة البوليصة .
- ٧١ مادة ٩٣ : بشأن جواز معاينة البضائع المستوردة ذات الطبيعة الخاصة خارج الدائرة الجمركية ؛ ومبررات وشروط ذلك .
- ٧١ مادة ٩٤ : بشأن الإجراءات التي تتبع على الوارد النهائي في حالة الإفراج المسبق ، وذلك في حالتها قبل وبعد وصول البضاعة .
- ٧٣ مادة ٩٥ : بشأن الإجراءات الجمركية التي تتبع للإفراج عن البترول .
- ٧٤ مادة ٩٦ : بشأن الإجراءات الجمركية التي تتبع للإفراج عن الدخان .
- ٧٥ مادة ٩٧ : بشأن الإجراءات التي تتبع بالنسبة لكنيسة الدخان .
- ٧٦ مادة ٩٨ : بشأن الإجراءات التي تصدر النهائي .
- ٧٨ مادة ٩٩ : بشأن الإجراءات التي يجب أن تتم بعد تمام عملية التصدير .
- ٧٩ مادة ١٠٠ : بشأن الإجراءات التي تتبعها في حالة طلب صاحب الشأن إتمام إجراءات المصارف خارج الموانئ .
- ٨١ مادة ١٠١ : بشأن الإجراءات والشروط التي يسمح معها يسمح بإعادة تصدير البضائع السابق استيرادها .
- ٨١ مادة ١٠٢ : بشأن التوصيف الدقيق للبضائع المصدرة بصفة مؤقتة .

- مادة ١٠٣ : الإجراءات الواجب مراعاتها يراعى
فى حالة إجراء تحليل بعض المسواد للتحقق من
نوعها أو مواصفاتها .
- ٨٢ الباب الثالث
النظم الجمركية الخاصة
- ٨٣ الفصل الأول : أحكام عامة .
- ٨٣ مادة ١٠٤ : بشأن الضمانات التى يجوز معها
إدخال البضائع أو نقلها من مكان إلى آخر فى
أراضى الجمهورية مع تعليق أداء الضرائب
الجمركية .
- ٨٤ مادة ١٠٥ : بشأن الشروط الواجب توافرها لنقل
البضائع الوطنية (المعدة للتصدير) من ميناء إلى
آخر بالجمهورية دون أن تمر على موانئ أجنبية .
- ٨٤ مادة ١٠٦ : بشأن عدم تطبيق القواعد والقيود
الاستيرادية التصديرية ، والشروط .
- ٨٥ الفصل الثالث : البضائع العابرة (الترانزيت) .
- ٨٥ مادة ١٠٧ : بشأن الشروط التى يجوز معها عبور
البضائع الأجنبية خلال أراضى الجمهورية
لخروجها إلى خارج البلاد .
- ٨٥ مادة ١٠٨ : بشأن الضمانات الجمركية المقبولة
لنقل البضائع الأجنبية غير خالصة الضريبة
الجمركية إلى المستودعات المقامة خارج الموانئ .
- ٨٥ مادة ١٠٩ : بشأن وجوب تقديم بيان جمركى فى
ميناء الإرسال يوضح فيه كافة المعلومات
والإيضاحات المتعلقة بالبضائع المنصوص عليها
فى المادتين السابقتين .
- ٨٥ مادة ١١٠ : بشأن مسئولية مالك البضاعة البضاعة
ومسئول النقل مسئولية تضامنية عن سلامة

البضائع.

- ٨٥ مادة ١١١ : بشأن النظام المتبع عند نقل البضائع الممنوعة أو المحظورة .
- ٨٦ مادة ١١٢ : بشأن النظام المتبع إذا كانت الوجهة النهائية للبضاعة دولة أجنبية .
- ٨٦ مادة ١١٣ : بشأن الأحكام التي تخضع لها البضائع المفرج عنها تحت نظام الترانزيت .
- ٨٦ مادة ١١٤ : بشأن الإجراءات التي يقوم بها الجمرک المختص للحفاظ على البضائع .
- ٨٧ مادة ١١٥ : بشأن إجراءات الترانزيت غير المباشر .
- ٩٢ مادة ١١٦ : بشأن إجراءات الترانزيت المباشر .
- ٩٢ الفصل الثالث : المستودعات والأسواق الحرة والمناطق الحرة والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة .
- ٩٢ أولا : المستودعات .
- ٩٢ مادة ١١٧ : الشروط الواجب توافرها للترخيص في مزاولة نشاط تخزين البضائع بالمستودعات.
- ٩٤ مادة ١١٨ : بشأن إجراءات إنشاء المستودع .
- ٩٤ مادة ١١٩ : بشأن التزام صاحب المستودع عند إنشائه ربطه آليا مع مصلحة الجمارك ، وتوفير أوضاع القائمة .
- ٩٥ مادة ١٢٠ : بشأن التزام صاحب المستودع التخزين بأداء الجمالة لمصلحة الجمارك ، كيفية ذلك .
- ٩٥ مادة ١٢١ : بشأن الاحتياطات الواجب اتخاذها صاحب المستودع اللازمة للمحافظة على سلامة المستودع والبضائع .

- مادة ١٢٢ : بشأن الجواز بترخيص من الجمارك وموافقة المستودع نقل البضائع المستوردة من الخارج تحت نظام الإيداع ، والمتبع في ذلك .
- ٩٥ مادة ١٢٣ : بشأن مدد بقاء البضائع بالمستودعات ، والحالات الواردة في هذا الشأن .
- ٩٦ مادة ١٢٤ : بشأن نظام تحصيل الضرائب على البضائع المودعة بالمستودع عند الإفراج عنها ، وحالة تجزئة الإفراج .
- ٩٦ مادة ١٢٥ : بشأن معاينة البضائع المطلوب إيداعها بالمستودع أو التحقق منها ثم تنقل إليه وفقا للإجراءات الجمركية .
- ٩٧ مادة ١٢٦ : بشأن التزامات صاحب المستودع بمسك دفاتر خاصة بدخول وخروج البضائع المودعة لديه .
- ٩٧ مادة ١٢٧ : بشأن العمليات التي يجب الحصول على ترخيص من الجمارك قبل إجرائها بالنسبة للمستودع العام .
- ٩٧ مادة ١٢٨ : بشأن التزام لجمرك المختص أن يرخص كتابة في الحالات العاجلة في إجراء العمليات المنصوص عليها في المادة السابقة .
- ٩٨ مادة ١٢٩ : بشأن حظر دخول المستودع علي غير موظفيه وعماله وموظفي وعمال الجمارك ، والاستثناءات .
- ٩٨ مادة ١٣٠ : بشأن النظام المتبع لتخزين السلع اللازمة لتموين السفن .
- ٩٨ مادة ١٣١ : بشأن مسئولية الهيئة العامة المستقلة للمستودع عن النقص أو التلف أو الهلاك للبضائع المخزنة ، وحالات انتفاء المسئولية.

- مادة ١٣٢ : بشأن نظام إغلاق وفتح المستودع . ٩٩
- مادة ١٣٣ : بشأن جواز يجوز الترخيص بإنشاء ٩٩
مستودعات لتخزين السيارات المفرج عنها مؤقتاً ،
والشروط .
- مادة ١٣٤ : بشأن صلاحية الجمارك عند انتهاء ١٠٠
مهلة الإيداع أن تبيع البضائع المودعة في المستودع
العام ، والشروط والنظام المتبع في ذلك .
- مادة ١٣٥ : بشأن الإجراءات الجمركية المتبعة ١٠١
للتنقل والتخزين بالمستودعات العامة والخاصة .
- ثانياً : الأسواق الحرة . ١٠٣
- مادة ١٣٦ : بشأن الجواز لمصلحة الجمارك ١٠٣
الترخيص بالعمل بنظام الأسواق الحرة داخل
المواني لتخزين البضائع المحلية أو الأجنبية .
- مادة ١٣٧ : بشأن النظام المتبع لمدة بقاء البضائع ١٠٣
الأجنبية المودعة بمخازن الأسواق الحرة .
- مادة ١٣٨ : بشأن أساس تقدير تقدر الضريبة ١٠٣
الجمركية على البضائع المودعة بالأسواق الحرة .
- ثالثاً : المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية ذات ١٠٤
الطبيعة الخاصة .
- مادة ١٣٩ : بشأن الأحكام التي تسرى على ١٠٤
المناطق الحرة وعلى الإجراءات التي تتبع بالنسبة
إلى البضائع الخاصة بها .
- الفصل الرابع : السماح المؤقت . ١٠٤
- مادة ١٤٠ : بشأن الأحكام التي تسرى على السماح ١٠٤
المؤقت وقواعد التصرف في السلع الواردة طبقاً
لهذا النظام .
- الفصل الخامس : الإفراج المؤقت . ١٠٤
- أولاً : أحكام عامة . ١٠٤

- مادة ١٤١ : بشأن الضمانات التي يجوز معها
يجوز الإفراج مؤقتا عن البضائع مع تعليق أداء
الضرائب والرسوم الجمركية .
- مادة ١٤٢ : بشأن الشروط الواجب توافرها
للإفراج عن الأصناف المنصوص عليها في المادة
١٤١ .
- مادة ١٤٣ : بشأن المستندات الواجب استيفاءها
حتى يتم الإفراج المؤقت عن البضائع الواردة برسم
الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة
وشركات القطاع العام .
- مادة ١٤٤ : بشأن استحقاق الضرائب والرسوم
الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى
في حالة عدم إعادة التصدير .
- ١٠٨ ثانيا: الإفراج المؤقت عن السيارات واليخوت
وتحديد مقابل تعليق أداء الضرائب والرسوم
الجمركية.
- مادة ١٤٥ : بشأن الشروط والأوضاع التي يجوز
معه الإفراج المؤقت عن السيارات واليخوت.
- مادة ١٤٦ : بشأن الحد الأقصى للإفراج المؤقت
عن سيارات الركوب الخاصة بالمصريين المقيمين
بالخارج والأجانب والمسيح والعابرين القادمين
لقضاء فترة مؤقتة بالبلاد .
- مادة ١٤٧ : بشأن نظام الإفراج المؤقت عن
سيارات الركوب الخاصة ببعض الفئات والاحكام
المتعلقة بكل منها .
- مادة ١٤٨ : بشأن الإفراج المؤقت عن السيارات
الخاصة ببعض الفئات .
- مادة ١٤٩ : بشأن نظام الإفراج المؤقت عن

سيارات الركوب الركوب الواردة للاستعمال الرسمي للسفارات والقنصليات الأجنبية والمنظمات الدولية .

مادة ١٥٠ : بشأن نظام الإفراج المؤقت عن سيارات الركوب الواردة للعرض التجارى أو التجارب .

مادة ١٥١ : بشأن نظام الإفراج المؤقت عن سيارات النقل التريلات والبرادات .

مادة ١٥٢ : بشأن نظام الإفراج المؤقت عن السيارات النصف نقل (بيك أب) ذات الكابينة المزدوجة والميكروباص .

مادة ١٥٣ : بشأن نظام الإفراج المؤقت عن اليخوت الخاصة بالمصريين المقيمين بالخارج والسياح والعابرين وذوي المكانة القادمين للبلاد للإقامة المؤقتة .

مادة ١٥٤ : بشأن نظام الإفراج عن الآلات والمعدات بما فيها معدات النقل والاجهزة وسيارات الركوب الخاصة بالاجانب القادمين للبلاد اللازمة للسباقات الدولية والمحلية.

مادة ١٥٥ : بشأن الإجراء المتبع يجب فى اليوم التالي على الأكثر لانتهاى مدة الإفراج المؤقت .

مادة ١٥٦ : بشأن الضمانات التى يجوز معها يتم الإفراج المؤقت عن السيارات واليخوت الخاصة مع تعليق أداء الضرائب الجمركية .

مادة ١٥٧ : بشأن الشروط الواجب توافرها للإفراج المؤقت عن السيارات واليخوت المنصوص عليها فى المواد السابقة .

مادة ١٥٨ : بشأن الشروط الواجب توافرها لقبول

- التنازل عن السيارات المفرج عنها مؤقتاً .
- مادة ١٥٩ : بشأن الإجراءات الجمركية عن
الواردات تحت نظام الإفراج .
- مادة ١٦٠ : بشأن الإجراءات التي يتم على أساسها
الإفراج المؤقت عن البخوت .
- مادة ١٦١ : بشأن القواعد التي تتم على أساسها
الإجراءات الجمركية على الصادرات تحت نظام
الإفراج المؤقت .
- الفصل السادس : رد الضرائب الجمركية وضريبة
المبيعات على تصدير البضائع الأجنبية السابق
استيرادها بنظام الوارد للنهائي .
- مادة ١٦٢ : بشأن الشروط الواجب توافرها لرد
الضرائب الجمركية وضرائب المبيعات عند إعادة
تصدير البضائع الأجنبية المستوردة المفرج عنها
برسم الوارد النهائي .
- مادة ١٦٣ : بشأن الشروط والمستندات الواجب
توافرها لرد الضرائب على الأشرطة السينمائية
الواردة للتحميض .
- مادة ١٦٤ : بشأن الشروط الواجب توافرها لرد
الضرائب عن البضائع السابق استيرادها ورفض
قبولها .

١٢٣

الباب الرابع التحكيم

١٢٣

- مادة ١٦٥ : بشأن النظام المتبع في حالة نشوء
نزاع بين ذوي الشأن ومصلحة الجمارك .
- مادة ١٦٦ : بشأن عدم جواز التحكيم إلا بالنسبة
للبضائع التي لا تزال تحت رقابة الجمارك ،
وصلاحية صاحب البضاعة لسحبها من الدائرة

١٢٤

الجمركية .

مادة ١٦٧ : بشأن الإجراءات الشكلية في حالات النزاع . ١٢٤

مادة ١٦٨ : بشأن نظر المنازعات على وجه الاستعجال من لجان تحكيم تشكل في الإدارات المركزية الجمركية ، وتشكيل هذه اللجان . ١٢٥

مادة ١٦٩ : بشأن قرار وزير المالية بتحديد اللجان التي تنظر المنازعات . ١٢٧

مادة ١٧٠ : بشأن الإجراءات التي تنتظر لجان التحكيم الابتدائي المنازعات وفقا لها . ١٢٧

مادة ١٧١ : : بشأن الإجراءات التي تنتظر لجان التحكيم الطعون وفقا لها . ١٢٨

مادة ١٧٢ : بشأن أحقية كل من مصلحة الجمارك وصاحب الشأن أو من يمثلها ابداء دفاعهما أمام لجان التحكيم . ١٢٩

مادة ١٧٣ : بشأن مكافآت أعضاء لجان التحكيم . ١٢٩

مادة ١٧٤ : بشأن الشروط التي يتم على أساسها يتم إجراء التحكيم على البضائع التي ليست تحب رقابة الجمارك عند مطالبتها لصاحب الشأن بفروق الضرائب والرسوم . ١٢٩

١٣٠ الباب الخامس

موظفو الجمارك

الفصل الأول : موظفو الجمارك . ١٣٠

مادة ١٧٥ : بشأن تخويل فئة من العاملون مصلحة الجمارك صفة مأموري الضبط القضائي وذلك بالنسبة للجرائم التي تقع بالمخالفة للأحكام الواردة بقانون الجمارك وتعديلاته . ١٣٠

مادة ١٧٦ : بشأن من لهم الحق في تفتيش الأماكن ١٣٠

والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدوائر
الجمركية وفي الأماكن والمستودعات الخاضعة
لإشراف الجمارك .

مادة ١٧٧ : بشأن أحقية موظفي الجمارك ومن
يعاونهم من رجال السلطات الأخرى حق مطاردة
البضائع المهربة ، وكيفية ذلك .

مادة ١٧٨ : بشأن التزام مؤسسات الملاحة والنقل
والأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين ممن لهم صلة
بالعمليات الجمركية الاحتفاظ بجميع الأوراق
والوثائق المتعلقة بهذه العمليات .

مادة ١٧٩ : بشأن التزام مستوردي البضائع
الأجنبية والمشترون الاحتفاظ بما يدل على أداء
الضريبة الجمركية ، وعلى حائزها الاحتفاظ بما
يدل على مصدر تلك البضائع .

مادة ١٨٠ : بشأن التزام المؤسسات والأشخاص
تقديم الأوراق والمستندات الباب لموظفي مصلحة
الجمارك المختصين وتمكينهم من الإطلاع عليها،
وبجوز لهؤلاء الموظفين ضبط المستندات عند
وجود المخالفة ، وإجراءات ذلك .

مادة ١٨١ : بشأن المقصود بالأوراق والمستندات
النصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ١٨٢ : بشأن المدد التي يجب على جميع
المخاطبين بالمادتين (١٧٨، ١٧٩) من هذه اللائحة
الاحتفاظ بالسجلات خلالها .

مادة ١٨٣ : بشأن تنظيم عمليات التفتيش لمأموري
الضبط القضائي من رجال الجمارك .

مادة ١٨٤ : بشأن وجوب الحصول على طلب
كتابي وزير المالية عند اتخاذ أي إجراء من

إجراءات التحقيق في الجرائم التي تقع من موظفي مصلحة الجمارك ممن لهم صفة الضبطية القضائية أثناء تأدية عملهم وبسببه .

١٣٣ الفصل الثاني . المخالفات الجمركية والتهرب الجمركي .

١٣٣ مادة ١٨٥ : بشأن الاحكام التي تطبق على البضائع الأجنبية خارج نطاق الدائرة الجمركية والرقابة الجمركية إذا لم يقدم حائزها بقصد الاتجار المستندات الدالة على سداد الضرائب الجمركية .

١٣٤ مادة ١٨٦ : بشأن صلاحية رئيس مصلحة الجمارك في طلب تحريك الدعوى العمومية ، والجرائم التي يختص بها .

١٣٤ مادة ١٨٧ : بشأن تفويض مديرو عموم الإدارات العامة لكل من الإدارة العامة لبعض الجمارك في طلب تحريك الدعوى العمومية عن الجرائم التي تقع داخل نطاق دوائرها

١٣٥ الفصل الثالث: رسوم وأجور العمل في غير أوقات العمل الرسمية وخارج الدوائر الجمركية.

١٣٥ مادة ١٨٨ : بشأن عدم جواز يجوز تجصيل أية رسوم أو أجور للعمل إضافية لقاء العمل الذي يقوم به العاملون بمصلحة الجمارك لحساب ذوي الشأن ، ونطاق ذلك .

١٣٧ مادة ١٨٩ : بشأن القيمة المادية لمصارف الشهادات وصور المبتدات والبيانات .

١٣٨ مادة ١٩٠ : بشأن كيفية تحصيل نفقات تخزين .

١٣٨ مادة ١٩١ : بشأن إعفاء بعض البضائع من مصاريف التخزين .

١٣٩ مادة ١٩٢ : بشأن عدم جواز تجاوز رسم الخزن

نصف قيمة البضاعة .

- ١٣٩ الفصل الأول : بيع البضائع .
- ١٣٩ مادة ١٩٣ : بشأن بيع البضائع التي مضى عليها بالمخازن مدة معينة ، أو تقاعس أصحابها عن سحبها بعد إخطارهم ، والمدد ونظام الإخطار .
- ١٣٩ مادة ١٩٤ : بشأن تولى الهيئة العامة للخدمات الحكومية بيع البضائع والسيارات المهملة والمصادرة والمتنازل عنها لمصلحة الجمارك وذلك طبقاً لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات .
- ١٤٠ مادة ١٩٥ : بشأن التزام مصلحة الجمارك إخطار الهيئة العامة للخدمات الحكومية ببيان البضائع والسيارات التي قيدت مهملة ، ومدة الإخطار والإجراءات .
- ١٤٠ مادة ١٩٦ : بشأن تولى الهيئة العامة للخدمات الحكومية تحديد سعر السوق المحلي للبضاعة والأسس التي بني عليه هذا التحديد .
- ١٤٠ مادة ١٩٧ : بشأن التزام مصلحة الجمارك الإفرج لهنائيا عن البضائع والسيارات التي تم بيعها بمجرد تقديم صورة معتمدة من عقد البيع ، ومدة التسليم ، والتصرف في حال تقاعس المشتري .
- ١٤١ مادة ١٩٨ : بشأن المقابل النقدي المستحق للهيئة العامة للخدمات الحكومية مقابل قيامها بعملية البيع المنصوص عليها في المواد السابقة .
- ١٤٢ مادة ١٩٩ : بشأن نظام إيداع تأمين دخول المزاد بخزينة الجمارك ، مواعيد ونظام الإيداع .
- ١٤٢ مادة ٢٠٠ : بشأن التزام على الهيئة العامة للخدمات الحكومية تقديم بيان كامل لمصلحة الجمارك بأعمال المزاد وموقف البضاعة التي تم

- بيعها وقيمة كل منها ، وميعاد هذا البيان .
- ١٤٢ مادة ٢٠١ : بشأن إجراء مصلحة الجمارك توزيع حصيلة البيع وفقا لترتيب الأسبقية السوارد بنص المادة ١٣٠ من قانون الجمارك .
- ١٤٢ مادة ٢٠٢ : بشأن عدم جواز طلب سحب المبيع لتسليمه لمالكه الأصلي يجوز بعد رسو المزاد العلني واعتماد عقد البيع من السلطة المختصة .
- ١٤٢ مادة ٢٠٣ : بشأن النظام الواجب اتباعه في حال طلب صاحب الشأن استلام بضاعته قبل رسو المزاد .
- ١٤٣ مادة ٢٠٤ : بشأن الشروط التي يجوز معها لمصلحة الجمارك أن تتصرف في بضائع المهمل بمقابل أو بدون مقابل وفقا لنص المادة ١٣٠ مكررا من قانون الجمارك .
- ١٤٣ مادة ٢٠٥ : بشأن النص على من يعرض البضائع المشار إليها في المادة السابقة والجهات التي تعرض عليها .
- ١٤٣ مادة ٢٠٦ : بشأن الجواز لرئيس مصلحة الجمارك التنازل بدون مقابل عن بعض الاصناف لبعض الجهات بشرط موافقة وزير المالية .
- ١٤٤ مادة ٢٠٧ : بشأن إحالة مستندات التصرف في البضائع إلى هيئة قضايا الدولة لاستصدار أمر على عريضة من القاضي المختص لاستئذانه في التصرف للجهة المشار إليها .
- ١٤٤ مادة ٢٠٨ : بشأن مراعاة القواعد الرقابية قبل التصرف في البضائع .
- ١٤٤ مادة ٢٠٩ : بشأن الأثر الضريبي المترتب على التصرف التصرف في البضائع وفقا لأحكام هذا

الفصل .

- ١٤٤ مادة ٢١٠ : بشأن تحمل الجهات المتصرف لها بالنفقات الفعلية التي تكبدتها مصلحة الجمارك.
- ١٤٥ الكتاب الثاني
قرارات وزير المالية المتعلقة بقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣
- ١٤٥ - تمهيد وتقسيم .
- ١٤٩ الباب الأول : قرار وزير المالية رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٩٢ بشأن تحديد اجور العمل الذى يقوم به العاملون بمصلحة الجمارك لحساب ذوى الشأن فى غير اوقات العمل الرسمية أو خارج الدوائر الجمركية .
- ١٥٦ الباب الثانى : قرار وزير المالية رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٩٢ فى شأن تحديد رسوم بعض الخدمات .
- ١٥٨ الباب الثالث : قرار وزير المالية رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٩٣ بشأن تحديد رسوم بعض الخدمات .
- ١٥٩ الباب الرابع : قرار وزير المالية رقم ٦٣٥ لسنة ٢٠٠٤ بشأن نظام الإفراج المؤقت عن السيارات واليخوت وتحديد مقابل الخدمة .
- ١٦٩ الباب الخامس : قرار وزير المالية رقم ١٠٥٥ لسنة ٢٠٠٤ بتقويض رئيس مصلحة الجمارك فى قبول تعهد عن البضائع الواردة بنظام الإفراج المؤقت برسم الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة وما فى حكمها .
- ١٧١ الباب السادس : قرار وزير المالية رقم ١٢٣٠ لسنة ٢٠٠٤ بشأن إلغاء رسم مقابل الخدمة للرسائل الواردة .
- ١٧٣ الباب السابع : قرار وزير المالية رقم ١٤١٩ لسنة

- ٢٠٠٤ بتحديد شروط و اوضاع تطبيق احكام قرار
رئيس الجمهورية رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠٠٤ بإصدار
التعريفية الجمركية .
- ١٨١ الباب الثامن : قرار وزير المالية رقم ١٤٣٢ لسنة
٢٠٠٤ بتشكيل لجنة لفحص ودراسة طلبات
المصدرين والمستوردين لإنهاء القضايا المتداولة
وأية موضوعات معلقة تكون مصالح وزارة المالية
طرفا فيها .
- ١٨٤ الباب التاسع : قرار وزير المالية رقم ١٥٩٧ لسنة
٢٠٠٤ لحالة استيراد آلات أو معدات أو أجهزة أو
خطوط إنتاج وطلب التمتع بالفئة الموحدة ٥% طبقا
للمادة الرابعة من قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية
١٨٦ لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته .
- ١٨٦ الباب العاشر : قرار وزير المالية رقم ١٧١٤ لسنة
٢٠٠٤ بتفويض رئيس مصلحة الجمارك في قبول
تعهد عن البضائع الواردة بنظام الإفراج المؤقت
برسم الوزارات والمصالح الحكومية وهيئات قطاع
الاعمال العام .
- ١٨٨ الباب الحادي عشر : قرار وزير المالية رقم ١٧٤٤
لسنة ٢٠٠٤ بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري
رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٣ بالشروط العامة للاستودعات .
- ١٩٠ الباب الثاني عشر : قرار وزير المالية رقم ١٧٥٧
لسنة ٢٠٠٤ بشأن استيفاء قواعد المنشأ على السلع
الواردة من الدول المبرم معها اتفاقيات تفضيلية .
- ١٩٢ الباب الثالث عشر : قرار وزير المالية رقم ١٨٠٢
لسنة ٢٠٠٤ في حالة ظهور خلاف حول القيمة أو
بند التعريفية الجمركية بين مصلحة الجمارك وبين
الهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام وشركات

قطاع الأعمال والشركات القابضة وشركات القطاع الخاص عند الإفراج عن البضائع الواردة برسم الوارد النهائي .

١٩٤ الباب الرابع عشر : قرار وزير المالية رقم ١٨٥٨ لسنة ٢٠٠٤ بشأن عدم تحصيل اية رسوم إضافية على الصادرات والواردات فى مواعيد العمل الرسمية .

١٩٦ الباب الخامس عشر : قرار وزير المالية رقم ١٨٥٩ لسنة ٢٠٠٤ بشأن الموافقة على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية : الكوميسا والاتفاق الاوربي المتوسطى .

١٩٩ الباب السادس عشر : قرار وزير المالية رقم ١٨٧٠ لسنة ٢٠٠٤ بشأن تعديل قرار وزير المالية رقم ٦٣٥ لسنة ٢٠٠٤ والخاص بنظام الإفراج المؤقت عن السيارات واليخوت وتحديد مقابل الخدمة .

٢٠٠ الباب السابع عشر : قرار وزير المالية رقم ٤١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن سعر الصرف للعملة الاجنبية بالنسبة للجنيه المصرى الذى يطبق عند احتساب القيمة للأغراض الجمركية .

٢٠١ الباب الثامن عشر : قرار وزير المالية رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تشكيل لجنة تختص ببحث ودراسة الموضوعات التى تحال إليها من وزير المالية .

٢٠٤ الباب التاسع عشر : قرار وزير المالية رقم ٩٢ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تحديد مدة تخزين الدخان الخام .

٢٠٦ الباب العشرون : قرار وزير المالية رقم ٢٧٢ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية

لقانون تنظيم الاعفاءات الجمركية .

٢٠٨ الباب الحادي والعشرون : وزارة المالية قرار رقم ٤٤٦ لسنة ٢٠٠٥ بتحديد نسب خصم الاستعمال المقررة لمسيارات الركوب الواردة للاستعمال الشخصي أو الخاص .

٢١٠ الباب الثاني والعشرون : قرار وزير المالية رقم ٥٣٤ لسنة ٢٠٠٥ بشأن النسبة التي تحصل من قيمة الواردات تحت حساب الضريبة من أشخاص القانون الخاص طبقا لحكم المادة (٦٧) من قانون ضريبة الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

٢١٣ الباب الثالث والعشرون : قرار وزير المالية رقم ٥٣٦ لسنة ٢٠٠٥ بشأن المبالغ التي تحصل تحت حساب الضريبة عند تجديد التراخيص أو القيام بالذبح أو تقديم بيان جمركي وفقا للمواد ٦٦ ، ٦٨ ، ٧١ من قانون الضريبة الدخل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

٢١٥ الباب الرابع والعشرون : قرار وزير المالية رقم ٦٧٩ لسنة ٢٠٠٥ بشأن رسائل السماح المؤقت التي ليس بها مالك أو تالف .

٢١٧ الباب الخامس والعشرون : قرار وزير المالية رقم ٧٢٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن قواعد بيع البضائع والسيارات المهملة والمصادرة والمتروكة و المتنازل عنها بمعرفة الهيئة العامة للخدمات الحكومية لحساب مصلحة الجمارك .

٢٢١ الكتاب الثالث

قرارات رئيس مصلحة الجمارك المتطقة

بقانون الجمارك رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦

٢٢٣ الباب الأول : قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٤ بتفويض رؤساء الإدارات

- المركزية بمد مدة بقاء البضائع المخزنة في المستودعات لمدة ثلاثة شهور أخرى عند الاقتضاء.
- ٢٢٥ الباب الثاني : قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم (٦٧) لسنة ٢٠٠٤ في شأن قواعد التعمين والتبئيت بسلك التعمين .
- ٢٢٨ الباب الثالث : قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم (٧١) لسنة ٢٠٠٤ بشأن الترخيص لشركة فور ام تيتان للصوامع .
- ٢٣١ الباب الرابع : قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم (٨) لسنة ٢٠٠٥ بشأن صلاحية الاستمارة ١٢٦ ك. م المحررة بالنسبة للمعدات والآلات والأجهزة التي يتم تصديرها لتنفيذ مشروعات خارج البلاد .
- ٢٣٢ الباب الخامس : قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الافراج عن رسائل الرخام الواردة مقطعة .
- ٢٣٤ الباب السادس : قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٥ بشأن خفض مدة بقاء السيارات في المستودعات العامة أو على الأرصفة .
- ٢٣٦ الباب السابع : قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ بشأن اجراء آية عمليات تصنيفية على رسائل الرخام المستوردة بأشكالها المتعددة .
- ٢٣٨ الباب الثامن : قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٥ بشأن تحديد الشروط اللازمة لانشاء ساحات السيارات الواردة بنظام الافراج المؤقت (التربتيك) والشروط الواجب توافرها في هذه السيارات .
- ٢٤١ الباب التاسع : قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٥ بشأن تيسير الاجراءات على معاملات شركات البترول مع المناطق الحرة .

- ٢٤٣ الباب العاشر : قرار رئيس مصلحة الجمارك وقطاع
سياسات التجارة الخارجية رقم ٦٠ لسنة ٢٠٠٥ بشأن
إيقاف العمل باللجنة الثلاثية الخاصة بفحص عينات
الاقمشة المستوردة .
- ٢٤٥ الكتاب الرابع
أهم المنشورات الصادرة من مصلحة الجمارك بشأن
قانون الجمارك رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦
- ٢٤٥ - تمهيد وتقسيم .
- ٢٤٥ أولاً : منشور رقم (١) لسنة ٢٠٠٢
- ٢٤٦ ثانياً : المنشور رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٣ بشأن نقل
الرسائل من الدوائر الجمركية الى المناطق الحرة
والصادر بها قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٣٤
لسنة ٢٠٠٠ وإعمالاً للقواعد العامة لنظام إدارة
المخاطر .
- ٢٤٨ ثالثاً : المنشور رقم (٣) لسنة ٢٠٠٤ .
- ٢٤٩ رابعاً : المنشور رقم (٤) لسنة ٢٠٠٤ بشأن القيمة
الجمركية المقررة على رسائل الترانزيت .
- ٢٥٠ خامساً : المنشور رقم (٥) لسنة ٢٠٠٤ بشأن
التيسير على المصدرين في قبول خطابات الضمانات
البنكية وسرعة رد الضمانات بعد تمام التصدير .
- ٢٥١ سادساً : المنشور رقم (٦) لسنة ٢٠٠٤ .
- ٢٥٢ سابعاً : المنشور رقم (٧) لسنة ٢٠٠٤ بشأن التجديد
لسيارات الإفراج المؤقت للمدة التالية .
- ٢٥٣ ثامناً : المنشور رقم (٩) لسنة ٢٠٠٤ في إطار
توجيهات السيد الأستاذ الدكتور وزير المالية وعملاً
على حسن أداء المصلحة لمهامها .
- ٢٥٤ تاسعاً : المنشور رقم (٢) لسنة ٢٠٠٥ بشأن القيمة
الجمركية المقررة على السيارات .
- ٢٥٥ عاشراً : المنشور رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥ بشأن عدم

عرض رسائل مواد التغليف المصدرة الى الخارج
على جهاز المطبوعات والصحافة بوزارة الثقافة .

٢٥٦

الكتاب الخامس

أهم الكتب الدورية الصادرة من مصلحة الجمارك
بشان قانون الجمارك رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦

٢٥٦

- تمهيد وتقسيم .

٢٥٦

أولاً : كتاب دوري رقم (١) لسنة ٢٠٠٤ بشأن
إجراءات معاينة البضائع التي يستلزم عرضها على
أكثر من مجمع متخصص .

٢٥٧

ثانياً : كتاب دوري رقم (٢) لسنة ٢٠٠٤ .

٢٥٩

ثالثاً : كتاب دوري رقم (٣) لسنة ٢٠٠٤ .

٢٦١

رابعاً : كتاب دوري رقم (٤) لسنة ٢٠٠٤ بشأن عدم
تحصيل غرامة لحساب مصلحة الضرائب على
المبيعات عند تطبيق أحكام المادتين رقمي ١١٤
و ١١٥ .

٢٦٢

خامساً : كتاب دوري رقم (٥) لسنة ٢٠٠٤ بشأن عدم
تطبيق نص المادة (١١٧) من قانون الجمارك رقم ٦٦
لسنة ٦٣ وتعديلاته على حالات النقص أو الزيادة
بالنسبة لواردات المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد أو
المناطق الحرة التي ينظمها القانون رقم (٨) لسنة
١٩٩٧ بشأن ضمانات وحواز الاستثمار .

٢٦٤

- قائمة بأهم مراجع البحث .

٢٦٧

- السيرة العلمية للمؤلف .

٢٧٢

- كتب وأبحاث للمؤلف .

٣١٠

- فهرس تفصيلي بمحتويات المؤلف .

رقم الإيداع بالهيئة القومية لدار الكتب والوثائق المصرية

١٩١١

اللائحة التنفيذية الجديدة لقانون الجمارك

رقم ١٩٦٣/٦٦ المعدل المعمول بها اعتباراً من

٢٠٠٦/١/١٧ والقرارات والتعليمات المكملة لها

يتضمن هذا الكتاب النصوص القانونية الآتية :

أولاً : النصوص الكاملة لللائحة التنفيذية الجديدة لقانون الجمارك
١٩٦٣/٦٦ المعدل والصادرة بقرار وزير المالية رقم ٢٠٠٦/١٠
والمعمول بها اعتباراً من ٢٠٠٦/١/١٧ .

ثانياً : قرارات وزير المالية أرقام ١٩٩٢/٣٧٨ ، ١٩٩٢/٣٧٩ ،
١٩٩٣/٢٥٤ ، وقرارات سنة ٢٠٠٤ أرقام ٦٥٣ ، ١٠٥٥ ، ١٢٣٠ ،
١٤١٩ ، ١٤٣٢ ، ١٥٩٧ ، ١٧١٤ ، ١٧٤٤ ، ١٧٥٧ ، ١٨١٢ ،
١٨٥٨ ، ١٨٥٩ ، ١٨٧٠/٢٠٠٤ ، وقرارات سنة ٢٠٠٥ أرقام ٤١ ،
٤٩ ، ٩٢ ، ٢٧٢ ، ٤٤٦ ، ٥٣٤ ، ٥٣٦ ، ٦٧٩ ، ٢٠٠٥/٧٢٣ .

ثالثاً : قرارات رئيس مصلحة الجمارك لسنة ٢٠٠٤ أرقام ٥٣ ،
٦٧ ، ٧١ ، وقرارات ٢٠٠٥ أرقام ٨ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٥١ ، ٥٥ ، ٦٠ ،
رابعاً : الكتب الدورية لسنة ٢٠٠٤ أرقام ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ،
والمنشورات أرقام ٢٠٠٢/٩ ، ٢٠٠٣/١٢ ، ومنشورات ٢٠٠٤
أرقام ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ومنشورات ٢٠٠٥ أرقام ٢ ،
٢٠٠٥/٣ الصادرة من مصلحة الجمارك .

المستشار الدكتور

عبد الفتاح مراد

دكتوراه في القانون العام المقارن

مع مرتبة الشرف الأولى

رئيس محكمة الاستئناف العالي بالإسكندرية

الأستاذ المحاضر بالجامعات

www.drmourad.net + E-mail:m@drmourad.net

E-mail:comourad@yahoo.com

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

هذا الكتاب ليس مجرد نصوص قانونية صماء فقط وإنما هي نصوص معدلة تمت مراجعتها وتحقيقها وتزويدها بأحدث التعديلات وأحكام المحكمة الدستورية العليا واللوائح التنفيذية والقرارات الوزارية المكملة لها والمذكرات الإيضاحية حتى الآن ، وننبه إلى أن جميع الحقوق محفوظة بشأن هذه السلسلة ، ولا يجوز طبع أو تصوير أو إنتاج أي جزء من هذا المصنف بأية صورة من الصور بدون تصريح كتابي مسبق من المؤلف .

المستشار الدكتور

عبد الفتاح مراد

دكتوراه في القانون العام المقارن

مع مرتبة الشرف الأولى

رئيس محكمة الاستئناف العالي بالإسكندرية

الأستاذ المحاضر بالجامعات

العنوان : جمهورية مصر العربية - الإسكندرية -

المنشبة - ٤٨ شارع القائد جوهر شقة رقم ٢١ .

ت : ٠٢/٤٨٤٠٤٤٠ ، فاكس : ٠٢/٤٨٧٨٨٨٢

www.drmourad.net

E-mail: m@drmourad.net

E-mail: mourad_dr@hotmail.com

E-mail: comourad@yahoo.com

بطاقة تقييم كتاب اللائحة التنفيذية الجديدة لقانون الجمارك رقم
١٩٦٣/٦٦ المعدل والمعمول بها اعتباراً من ٢٠٠٦/١/١٧
والقرارات والتعليمات المكملة لها

حرصاً على تلبية رغبات القراء ، فإننا نرحب بأرائهم
ومقترحاتهم لأخذها في الاعتبار عند إصدارنا مؤلفات أخرى ،
لذلك نأمل ملء هذه البطاقة ونزعا وإعادتها إلينا بالبريد أو
الفاكس على عنواننا المبين أدناه^(١)، وسوف نقوم بعمل خصم
خاص على مؤلفاتنا في حالة طلبها بالبريد ، كما يمكننا
إبلاغكم بكل ما يصدر من مؤلفاتنا مستقبلاً .

الاسم : السن : ت :
الموئل : تاريخ الحصول عليه :
الوظيفة الحالية : جهة العمل :
عنوان المراسلة :
علامة ✓ في مربع الإجابة المختارة :

١ - التخصص الذي ترغب القراءة فيه :
☐ معاجم وموسوعات ☐ قوانين باختلاف أنواعها

(١) تطلب هذه المؤلفات من شركة البهاء للبرمجيات والكمبيوتر والنشر
الإلكتروني B. P. C. CO على العنوان التالي :
الإسكندرية - ميدان المنشية - ٤٨ شارع القائد جوهر الدور الأول شقة
رقم ٣ ، تليفاكس : ٣/٤٨٤٤٤٤٨ .

E-mail: info@albahaa.com+albahaa_bpc@hotmail.com
E-mail: tech@albahaa.com+http://albahaa.tripod.com
http://www.albahaa.com

كما يمكن إرسال المؤلفات لطالبيها بالبريد للمكان المطلوب وبخصم
خاص ، كما تطلب هذه المؤلفات من المؤلف وذلك على العنوان
الكائن بجمهورية مصر العربية كما تطلب هذه المؤلفات من المكتبات
الكبرى في مصر والدول العربية .

☐ بحث علمي ☐ كمبيوتر وإنترنت

☐ تربية وتعليم وجامعات ☐ متنوع

٢- كيف علمت بصدور هذا الكتاب

☐ بناء على إعلان ☐ عن طريق حديث مع شخص ما

☐ وجدته معروضاً أمامك في أحد الأماكن (أذكر المكان)

.....

٣- من أين حصلت على هذا الكتاب :

٤- ما هو الدافع لشراءك هذا الكتاب : (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)

☐ بناء على توصية شخص ما بناء على ما هو مكتوب في

الإعلان . ☐ ما يتناوله من مواضيع .

☐ اسم الكتاب والمعلومات التي يحتويها الغلاف .

٥- ما رأيك في الكتاب بالنسبة للآتي :

أ- السعر : ☐ مناسب ☐ رخيص ☐ غالي

ب- درجة تناول الموضوعات :

☐ تحتاج إلى تفصيل ☐ تحتاج إلى اختصار ☐ كافية

٦- هل قرأت مؤلفات أخرى لنفس المؤلف :

☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الإجابة بنعم يمكنك ذكر أمثلة منها :

٧- أذكر ما أعجبك في الكتاب :

.....

٨- اذكر ملاحظاتك واقتراحاتك الأخرى للطبعة القادمة :

.....

.....

.....

.....



سلسلة التشريعات المصرية المعدلة

طبقاً لأحدث التعديلات

للمستشار الدكتور عبد الفتاح مراد
رئيس محكمة الاستئناف

تتضمن هذه السلسلة ما يأتى :

أولاً : النصوص التشريعية الكاملة للقوانين المصرية وتعديلاتها المختلفة وتواريخ العمل بها منذ صدور القوانين وحتى الآن .

ثانياً : فهرس تفصيلى أبجدى وموضوعى يحتوى على أرقام المواد لجميع التشريعات وملخص وافى لكل مادة من المواد .

ثالثاً : هوامش تفصيلية بالتعديلات التشريعية للقوانين والقرارات حتى أحدث التعديلات من وافى الرسمية والوقائع المصرية والنشرة التشريعية .

رابعاً : اللوائح التنفيذية والقرارات الوزارية الإيضاحية للتشريعات المختلفة وأهم التعليمات والم

خامساً : هوامش تفصيلية تتضمن أحكام المحكمة العليا المتعلقة بمواد القانون التى قضى بعدم دستو

التي رفض فيها الطعن بعدم الدستورية حتى أحدث سادساً : أحدث التشريعات الأخرى المرتبطة بالموضوع .

Bibliotheca Alexandrina



1166693



الثمن عشرون جنيهاً